



تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً

المعقود في باريس ، من ١ الى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١



تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً

المعقد في باريس ، من ١ الى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١

الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٨٢



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

A/CONF.104/22/Rev.1

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع A.82.I.8

01000

المحتويات

الفقرات الصفحة

مقدمة

أولا -	معلومات أساسية عن المؤتمر		١ - ٦	١
ثانيا -	الوثائق		٧ - ٨	٢
الجزء الأول - <u>برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا</u>				
ألف -	نص برنامج العمل الجديد الزاخر		١ - ١٢٨	٣
باء -	البيانات التي أُلقيت عقب برنامج العمل الجديد الزاخر		٢ - ٦٦	٤٠

الجزء الثاني - أعمال المؤتمر

أولا -	كلمة الافتتاح التي ألقاها رئيس فرنسا		١ - ٢	٥٠
ثانيا -	البيانات الافتتاحية (البند ١ من جدول الأعمال)		٣ - ٩	٥١
ثالثا -	تأبين رئيس إيران ورئيس وزرائها		١٠	٥٢
رابعا -	كلمات رؤساء الدول		١١ - ٣٠	٥٢
خامسا -	رسائل واردة من رؤساء الدول والحكومات		٣١	٥٦
سادسا -	بيان الأمين العام للمؤتمر		٣٢ - ٣٧	٥٦
سابعا -	المناقشة العامة (البند ٨ من جدول الأعمال)		٣٨ - ٩١	٥٨
ثامنا -	النظر في تقارير الاجتماعات الاستعراضية النظرية المفردة (البند ٩ من جدول الأعمال)		٩٢ - ٩٣	٦٩
تاسعا -	وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا (البند ١٠ من جدول الأعمال)		٩٤ - ٩٧	٧٠
عاشرا -	البيان الختامي لرئيس المؤتمر		٩٨ - ١٠٨	٧٠

المحتويات (تابع)

الصفحة الفقرات

الجزء الثالث - المسائل التنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها

٧٣	١	ألف - افتتاح المؤتمر (البند ١ من جدول الأعمال)
٧٣	٢	باء - انتخاب الرئيس (البند ٢ من جدول الأعمال)
٧٣	٣	جيم - اعتماد النظام الداخلي (البند ٣ من جدول الأعمال)
٧٣	٤	دال - تقرير رئيس اجتماع التشاور فيما بين كبار المسؤولين ..
٧٣	٥ - ٩	هاء - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٤ من جدول الأعمال)
٧٥	١٠ - ٢١	واو - انشاء هيئات الدورة (البند ٥ من جدول الأعمال)
٧٥	١١ - ١٧	١ - تقرير عن أعمال اللجنة الأولى
٧٦	١٨ - ٢١	٢ - تقرير عن أعمال اللجنة الثانية
٧٧	٢٢ - ٢٣	زاي - انتخاب غير الرئيس من أعضاء المكتب (البند ٦ من جدول الأعمال)
٧٧	٢٤ - ٣١	حاء - وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر (البند ٧ من جدول الأعمال)
٧٧	٢٤	١ - تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض
٧٧	٢٥ - ٣١	٢ - تقرير لجنة وثائق التفويض
٧٨	٣٢	طاء - تعيين " اصدقاء المقرر العام "
٧٩	٣٣ - ٣٩	ياء - الحضور
٨١	٤٠	كاف - الآثار المالية لقرارات المؤتمر
٨١	٤١ - ٤٢	لام - توجيه الشكر لحكومة فرنسا وشعبها (البند ١١ من جدول الأعمال)
٨١	٤٣	ييم - اعتماد تقرير المؤتمر (البند ١٢ من جدول الأعمال)
٨١	٤٤	نون - اختتام المؤتمر

المحتويات (تابع)

المرفقات	الصفحة
الأول - القرارات التي اعتمدها المؤتمر	٨٢
١- النظر في تقارير الاجتماعات الاستعراضية القطرية المفردة	٨٢
٢- وثائق تفويض الممثلين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا	٨٣
٣- الاعراب عن الامتنان لحكومة فرنسا وشعبها	٨٣
الثاني - تقرير لجنة وثائق التفويض	٨٤
الثالث - قائمة برؤساء الدول أو رؤساء الوفود ، والرؤساء التنفيذيين للهيئات الحكومية الدولية وغيرهم من الممثلين والمراقبين الذين أدلوا ببيانات في المناقشة العامة	٨٧
الرابع - ثبت الوثائق	٩٥

أولا - معلومات أساسية عن المؤتمر

١ - قررت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٠٣/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن أقل البلدان نموا في عام ١٩٨١ لوضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا وإقرار ودعم هذا البرنامج الذي أشير إليه في قرار الأونكتاد ١٢٢ (د-٥) (١) . وفي ذات القرار كلفت الجمعية العامة الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا التابع للأونكتاد للقيام بدور اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، وعينت الأمين العام للأونكتاد أمينا عاما للمؤتمر .

٢ - ورحبت اللجنة التحضيرية بعرض حكومة فرنسا استضافة المؤتمر في باريس ووضعت توصيات تفصيلية بشأن تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة . ثم اعتمدت الجمعية العامة هذه التوصيات في قرارها ٢٠٥/٣٥ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي تضمن أيضا قبول الجمعية العامة مع التقدير للعرض المقدم من حكومة فرنسا لاستضافة المؤتمر .

٣ - وقررت اللجنة التحضيرية أن تكون الاستعراضات القطرية الفردية لأقل البلدان نموا أساسا للأعمال التحضيرية للمؤتمر (٢) . وبناء على ذلك ، طلب الى كل بلد من أقل البلدان نموا اعداد عرض لبرامجه الانمائية لفترة الثمانينات ، لكي يتم استعراضها في اجتماعات منفردة مع شركائه في التنمية . وأوفدت أمانة المؤتمر بعثات الى أقل البلدان نموا كلها تقريبا لبحث هذه الأعمال التحضيرية . ووفرت أمانة المؤتمر اسهامات محددة ، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمصادر الثنائية ومؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

٤ - وترك لكل بلد من أقل البلدان نموا الحرية في اختيار البلدان والوكالات المتعددة الأطراف أو غيرها من الهيئات التي ترغب في دعوتها لحضور اجتماعها الاستعراضي .

٥ - ووفقا للقرارات التي اتخذتها اللجنة التحضيرية ، تم تنظيم أربع جولات من المشاورات لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية بدعم مالي من عدة بلدان (٣) . وتم بحث عروض أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ في فيينا في الفترة من ٣٠ آذار / مارس الى ١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١ ، وعروض أقل البلدان نموا في شرق أفريقيا في أديس أبابا في الفترة من ٤ الى ١٥ أيار / مايو ١٩٨١ ، وعروض أقل البلدان نموا في غرب ووسط أفريقيا وعرض الصومال في لاهاي في الفترة

(١) انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.79.II.D.14) ، الجزء الاول .

(٢) مقدت اللجنة التحضيرية ثلاث دورات : من ٤ الى ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٠ ومن ٩ الى ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ ومن ٢٩ حزيران / يونيو الى ١٠ تموز / يوليه ١٩٨١ . وللإطلاع على تقريرى الدورة الاولى والثانية ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٤٥ (A/35/45) . وللإطلاع على تقريرى الدورة الثالثة ، انظر المرجع نفسه ، الملحق رقم ٤٥ (A/36/45) .

(٣) الدانمرك والسويد والعراق وفنلندا وقطر وكندا والكويت والمكسيك والمملكة العربية السعودية والنرويج والنمسا وهولندا واليابان .

من ٢٥ أيار/مايو الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، وعروض أقل البلدان نموا في الجنوب الافريقي وعرض كل من غينيا - بيساو وهائتي في جيف في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨١ (٤) .

٦ - واضطلع بأعمال تحضيرية أخرى للمؤتمر على المستوى الاقليمي تضمنت انعقاد الاجتماع الأول لمؤتمر وزراء أقل البلدان نموا في افريقيا الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨١ ، والاجتماع الوزاري للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الذي عقد في بانكوك في الفترة من ١٠ الى ١١ آب/أغسطس ١٩٨١ (٥) .

ثانيا - الوثائق

٧ - كان معروضا على المؤتمر ، علاوة على تقارير اللجنة التحضيرية والاجتماعات الاستعراضية وأحد الاجتماعات الاقليمية المشار اليها في الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه ، عدد من الوثائق الأخرى بوصفها أساسا لأعماله :

- (أ) تقرير الأمين العام للمؤتمر المعنون " أقل البلدان نموا في الثمانينات " (A/CONF.104/2 و Corr.1 و Add.1 و Corr.1 و Add.2 و Corr.1 و Add.3) (٦) ؛
 - (ب) جدول مقارن للمقترحات المقدمة في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية ، بشأن مشروع برنامج العمل الجديد الزاخر ، أعده رئيس اللجنة التحضيرية بناء على طلب اللجنة (A/CONF.104/L.1) ؛
 - (ج) مشروع قرار يقدم عشية المؤتمر من بيرو باسم الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ يشتمل على مشروع نص لبرنامج العمل الجديد الزاخر (A/CONF.104/L.2) ؛
 - (د) بيانات أساسية وجداول أخرى بشأن أقل البلدان نموا ، من اعداد أمانة المؤتمر (A/CONF.104/9 و Corr.1 و A/CONF.104/PC/15 و Corr.1 و 2 و Add.1) ؛
 - (هـ) ملخصات العروض القطرية المقدمة الى الاجتماعات الاستعراضية (السلسلة A/CONF.104/SP) ؛
 - (و) المساهمات المقدمة الى المؤتمر من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/CONF.104/7 و Add.1-25) ؛
 - (ز) ورقة خبير استشاري ، أعدت بناء على طلب أمانة المؤتمر ، بشأن دور المنظمات غير الحكومية في مساعدة أقل البلدان نموا (A/CONF.104/8) .
- ٨ - وعمت بعض الوفود ، خلال المؤتمر ، معلومات أخرى بشأن أنشطة بلدانها في ميدان مساعدة أقل البلدان نموا ، بوصفها وثائق رسمية (٧) .

-
- (٤) للاطلاع على تقارير هذه الاجتماعات الاستعراضية ، أنظر: A/CONF.104/3 و 4 و Corr.1 و 5 و 6 على التوالي .
 - (٥) للاطلاع على تقرير اجتماع بانكوك ، أنظر: A/CONF.104/12 .
 - (٦) سيصدر بوصفه من منشورات الامم المتحدة (A/CONF.104/2/Rev.1) .
 - (٧) للاطلاع على ثبت الوثائق ، أنظر المرفق الرابع .

الجزء الأول

برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً

١ - في الجلسة ١٩ (الختامية) المعقودة في ١٤ يُولُ/ سبتمبر ١٩٨١ (أنظر الجزء الثاني ، الفرع التاسع) ، اعتمد المؤتمر قراراً عنوانه " برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً " ، ويرد نص هذا القرار في الفرع ألف أدناه . ويرد في الجزء باء أدناه البيانات التي أدلى بها عقب اعتماد هـ .

ألف - نص القرار الذي اتخذته المؤتمر في جلسته ١٩ المعقودة في ١٤ يُولُ/ سبتمبر ١٩٨١ ، والمعنون " برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً "

ان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ،

اذ يشير الى قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين فـي ١ أيار/ مايو ١٩٧٤ والمشتغلين على الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ الذى يحتوى على ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وقرارها ٣٢٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ يُولُ/ سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الدولي ،

واذ يشير الى القرار ١٢٢ (د - ٥) الذى اتخذته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مانيلا في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، والذى قرر فيه ، كواحدة من أولوياته الرئيسية ، الشروع في تنفيذ برنامج عمل جديد شامل لصالح أقل البلدان نمواً على مرحلتين ، برنامج عمل فوري (١٩٧٩ - ١٩٨١) وبرنامج عمل جديد زاجر للثمانينات ، والذى أقرته الجمعية العامة في قرارها ٣٤/٢١٠ المؤرخ في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ ،

واذ يسلّم بأن أقل البلدان نمواً تتحمل بنفسها المسؤولية الأساسية في تنميتها ،

واذ يشير كذلك الى أن هدف برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً هو تحويل اقتصاداتها لتحقيق تنمية ذاتية وتمكينها من أن توفر على الأقل حداً أدنى مقبولا دوليا من مستويات التغذية والصحة والنقل والمواصلات والسكان والتعليم وكذلك فرص عمل لجميع مواطنيها ، لا سيما لفقراء الريف والمدن ،

واذ يلاحظ مع التقدير أن بعض البلدان المتقدمة النمو اتخذت خطوات ايجابية صوب تنفيذ القرار ١٢٢ (د - ٥) الذى اتخذته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

وإن يعرب عن عميق القلق لأنه لم يتحقق ، حتى بعد ما يربو على أكثر من عامين من اعتماد برنامج العمل الفوري (١٩٧٩ - ١٩٨١) الوارد في القرار سالف الذكر ، سوى تقدم محدود جدا في تنفيذه ،

وإن يؤكد من جديد ضرورة السلام المستقر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نموا وأهمية الخطوات الفعلية المتخذة في ميدان نزع السلاح للتوسع على نطاق كبير في امكانيات زيادة المساعدة لتنمية هذه البلدان ،

وإن يؤكد أيضا من جديد ضرورة اتخاذ جميع أعضاء المجتمع الدولي اجراء عاجلا للقيام دون تأخير بانهاء الاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد والتدخل في الشؤون الداخلية والفصل العنصري والتمييز العنصري والهيمنة والتوسع وسائر أشكال العدوان والاحتلال الأجنبيين ، التي تشكل عقبات رئيسية تعترض التحرر الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية ،

وإن يلاحظ بالقلق أن أقل البلدان نموا كمجموعة قد سجلت نموا منخفضا جدا ، وأن بعض هذه البلدان قد سجل بالفعل معدلات نمو سلبية خلال عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ،

وإن يؤكد من جديد أن هنالك حاجة فورية الى برنامج موسع بصورة كبيرة يتضمن زيادة هامة في نقل موارد اضافية ، من أجل تلبية الحاجات الملحة لأقل البلدان نموا ومساعدتها على النهوض بتنمية اجتماعية اقتصادية أسرع ،

وإن يبرز ضرورة الحصول على دعم خارجي من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية القادرة على ذلك ، والمؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف ، وغيرها من المصادر ،

وإن يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ ، الذي قررت فيه عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن أقل البلدان نموا بهدف وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا واعتماده ودعمه ،

وإن يستلم بأن عنصر العمل الفوري من عناصر برنامج العمل الجديد الزاخر يعد حاسما لتنفيذ هذا البرنامج ،

وإن يستلم أيضا بأن حالة الطوارئ التي تؤثر على أقل البلدان نموا ، تتطلب مساعدة فورية وكافية ،

وإن يشدد على الأهمية الخاصة للمساهمة التي يمكن أن يقدمها برنامجا التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتحقيق عدة أغراض من بينها تنمية أقل هذه البلدان نموا ،

وإن يلاحظ ما حددته الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث من هدف لنمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية ككل خلال العقد يبلغ معدله السنوي ٧ في المائة ، ومن هدف لنمو الصادرات والواردات من السلع والخدمات لا يقل عن ٧,٥ في المائة للأولى و ٨ في المائة للثانية (١) ،

وإذ يلاحظ كذلك أن مما تنص عليه الاستراتيجية " أن أقل البلدان نمواً - وهي أضعف البلدان اقتصادياً وأفقرها مع ما تعانيه من أشد المشاكل الهيكلية استعصاءً - تتطلب ، كأولوية أساسية في إطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، برنامجاً خاصاً على حجم وكثافة كافيين يتسق مع خططها وأولوياتها الوطنية حتى يتسنى لها انتزاع نفسها بصورة حاسمة من حالتها الماضية والحاضرة وآفاقها القاتمة " (٢) ،

يقرر اعتماد برنامج العمل التالي للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً بما في ذلك تدابير الدعم الدولية اللازمة ، ويوصي بالتنفيذ الفوري لهذا البرنامج الذي سيضطلع به ضمن إطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك القرار ١٢٢ (د-٥) الذي اتخذته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وقرار الجمعية العامة د-١ - ٤/١١ و ٢٠٥/٣٥ ، بما يتفق مع خطط وبرامج كل بلد من أقل البلدان نمواً وكجزء من العمل الدولي الهادف إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد :

(٢) المرجع نفسه ، الفقرة ١٣٦ .

برنامج العمل الجديد الزاخر بالثمانينات لصالح البلدان نموا

المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>
الأول - الحالة العامة والتدابير الوطنية	١ - ٥٩
ألف - الأغذية والزراعة	٩ - ١٩
١- الاستراتيجيات الغذائية	١٠
٢- الأمن الغذائي	١١ - ١٢
٣- الانتاج الغذائي	١٣ - ١٤
٤- الحزاجة ومصايد السمك وتربية الحيوانات	١٥ - ١٧
٥- التنمية الريفية	١٨ - ١٩
باء - الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	٢٠ - ٤٠
١- الموارد البشرية	٢١ - ٢٣
٢- التعليم والثقافة	٢٤ - ٢٦
٣- التدريب والادارة	٢٧ - ٣٤
٤- الصحة والتغذية	٣٥ - ٣٧
٥- السياسات السكانية	٣٨ - ٣٩
٦- المستوطنات البشرية	٤٠
جيم - الموارد الطبيعية والطاقة	٤١ - ٤٥
دال - الصناعة التحويلية	٤٦ - ٤٨
هاء - المقومات الهيكلية العمرانية والمؤسسية	٤٩ - ٥٠
واو - البيئة	٥١ - ٥٢
زاي - الاستثمارات التحويلية	٥٣ - ٥٤
حاء - البلدان غير الساحلية والجزيرة من أقل البلدان نموا	٥٥
طاء - التجارة الخارجية	٥٦ - ٥٨
ياء - تقديم المساعدة لأقل البلدان نموا في حالات الكوارث	٥٩

المحتويات (تابع)

الفقرات

١٠٨— ٦٠		الثاني - تدابير الدعم الدولية
٧١— ٦١		ألف - تحويل الموارد المالية
٦٤— ٦١		١- المساعدة المالية المطلوبة وسياساتها
٦٧— ٦٥		٢- زيادة المخصصات لأقل البلدان نموا في البرامج المتعددة الأطراف
٦٩— ٦٨		٣- آليات جديدة لزيادة التحويلات المالية الى أقل البلدان نموا
٧١— ٧٠		٤- طرائق المعونة
٧٢		باء - عنصر العمل الفوري في برنامج العمل الجديد الزاخر
٧٣		جيم - المساعدة التقنية
١٠٨— ٧٤		دال - تدابير أخرى للسياسة الاقتصادية الدولية
٨٣— ٧٤		١- تدابير السياسة التجارية
٩٦— ٨٤		٢- النقل والمواصلات
١٠٢— ٩٧		٣- الأغذية والزراعة
١٠٤— ١٠٣		٤- نقل وتطوير التكنولوجيا
١٠٨— ١٠٥		٥- المخططات المتعددة البلدان
١٢٨— ١٠٩		الثالث - ترتيبات التنفيذ والمتابعة والرصد
١١٦— ١١٠		ألف - الصعيد الوطني
١٢٨— ١١٧		باء - الصعيد الاقليمي والصعيد العالمي

الفصل الأول

الحالة العامة والتدابير الوطنية

١- ان مستويات المعيشة غير الكافية على الاطلاق والقائمة الآن في أقل البلدان نموا قد أصبحت مصدر قلق جدى للمجتمع الدولي . فينبغي ان تتاح لهذه البلدان وسائل التغلب على خدة الجوع وسوء التغذية ، والمرض والأمية ، وجميع مظاهر الفقر الأخرى . ولا ريب في ان أقل البلدان نموا تتحمل المسؤولية الأولى في تعميمها الشاملة وان لسياساتها المحلية التي تستهدفها أهمية حاسمة لنجاح جهودها الانمائية . غير أنه يتعين على المجتمع الدولي ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية ذات الصلة وكذلك البلدان النامية التي هي في مركز يتيح لها ذلك ، والمنظمات غير الحكومية ، تقديم مساعدة ضخمة لهذه البلدان حتى تتغلب على فقرها . ويلزم تضافر العمل الدولي الداعم للجهود الوطنية بغية احداث التحولات الهيكلية في اقتصادات أقل البلدان نموا ، وعكس الاتجاهات المراهنة نحو انخفاض نصيب الفرد من انتاج الأغذية ، وتعجيل النمو الزراعي والصناعي ، وتعزيز تنمية الموارد البشرية وحسن استخدامها ، وتحقيق تنمية متواصلة ومعتمدة على الذات ، وتأمين ما يلزم لزيادة النفقات المباشرة على تحسين الأحوال الاجتماعية الاقتصادية خلال الثمانينات . ويجب ان تتسع دائرة الجهود من أجل تأمين مشاركة عريضة القاعدة في التنمية بما يتفق ويتلاءم مع توزيع مكاسب التنمية الاجتماعية الاقتصادية توزيعاً عادلاً .

٢- ويتعين اجراء ما يلزم من تحولات فيما يتعلق بتحقيق السيادة الكاملة لأقل البلدان نموا على موارد ها الوطنية ، وانشاء نظام للتخطيط والبرمجة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ، وتنفيذ الاصلاح الاجتماعي الاقتصادي .

٣- وتمثل أقل البلدان نموا أفقر البلدان النامية وأضعفها اقتصاديا ، وتواجه أشد المشاكل الهيكلية استعصاء . وفيما يلي الخصائص الهيكلية الرئيسية لأقل البلدان نموا ، التي تعتبر مصادر صعوباتها الاقتصادية والاجتماعية البالغة :

- (أ) الدخل الفردي المنخفض جدا مع عدم تلبية الضرورات الانسانية لمعظم السكان ،
- (ب) النسبة العالية جدا من السكان في قطاعات حد الكفاف ،
- (ج) المعدل المرتفع للزيادة السكانية بالمقارنة مع المساحات المزروعة حاليا بطرق سليمة ،
- (د) الانخفاض البالغ للانتاجية الزراعية وضعف الدعم الزراعي ، ولا سيما في مجال زراعة المحاصيل والانتاج الحيواني ،
- (هـ) الانخفاض البالغ لمستوى استغلال الموارد الطبيعية - المعادن والطاقة وما إلى ذلك (بسبب نقص المعرفة او نقص التمويل والمهارات اللازمة لتنميتها) ،
- (و) التنمية المحدودة جدا للصناعات المنزلية وغيرها من الصناعات ،
- (ز) انخفاض معدلات الأنشطة في المناطق الريفية وزيادة البطالة في المناطق الحضرية ،
- (ح) الندرة الحادة في العاملين ذوي المهارات على جميع المستويات ،

- (ط) الضعف الشديد للمقومات الهيكلية المؤسسية والعمرائية بكل أنواعها (بما فيها الإدارة والتعليم والتدريب والصحة والاسكان والنقل والمواصلات وغيرها) ،
- (ى) يعاني العدد الأكبر من أقل البلدان نمواً من عائق أو أكثر من العوائق الجغرافية أو المناخية الرئيسية ككونها غير ساحلية أو جزرية أو كالجفاف والتصحر أو كثرة التعرض للأعاصير والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية .
- ٤- الأهداف الرئيسية لبرنامج العمل الجديد الزاخر ، كما وردت في القرار ١٢٢ (د-٥) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، هي :
- تعزيز التغيرات الهيكلية اللازمة لتذليل المصاعب الاقتصادية العاتية التي تعانيها أقل البلدان نمواً ؛
 - توفير مستويات دنيا كافية تماماً ومقبولة دولياً للفقراء ؛
 - تعيين ودعم فرص الاستثمار وأولوياته الرئيسية ؛
 - التخفيف قدر الامكان من حدة الآثار الضارة للكوارث الطبيعية .
- ٥- ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في أقل البلدان نمواً كمجموعة منخفض جداً ، والقسم الأكبر من سكانها يعيش في مستوى أدنى بكثير من أى مستوى معيشي أدنى مقبول دولياً .
- ففي عام ١٩٧٩ ، بلغ متوسط الناتج المحلي الاجمالي للفرد في هذه البلدان ١٨٣ دولاراً بالمقارنة بمتوسط ٦٧٤ دولاراً لجميع البلدان النامية ، و ٣٧٣١ دولاراً للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية و ١٢٧ ٨ دولاراً للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وخلال الفترة الممتدة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ والفترة الممتدة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٩ ، ازداد الناتج المحلي الاجمالي للفرد في هذه المجموعة بمعدل سنوى قدره ٣.٠ في المائة و ٧.٠ في المائة فقط على التوالي ، بالمقارنة بـ ٢٦ في المائة و ٢٩ في المائة على التوالي لجميع البلدان النامية ، و ٦.٥ في المائة و ٧.٤ في المائة على التوالي للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، و ٤ في المائة و ٢.٥ في المائة على التوالي للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وستزداد الحالة خطورة اذا لم تبادر أقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي فوراً الى تنفيذ تدابير لعكس الاتجاهات الماضية . لذلك يجب ، خلال الثمانينات ، بذل كل جهد لتنفيذ برامج ومشاريع تمكن كل بلد من أقل البلدان نمواً من زيادة دخلها القومي زيادة كبيرة - بل مضاعفته في حالات ملائمة بحلول ١٩٩٠ بالمقارنة بالمستوى الذى تم بلوغه في أواخر السبعينات ، الأمر الذى يقتضى معدل نمو سنوى قدره ٢.٢ في المائة - وضمان استفادة أفقر فئات السكان استفادة كاملة من مثل هذه التحسينات . وهذا النمو في الدخل الناشئ عن جهود أقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي على السواء ضرورى من أجل تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة لمجموع سكان هذه البلدان .
- ٦- وفي هذا الاطار ستقوم أقل البلدان نمواً بنفسها بتحديد أهداف ملائمة . ففي القطاع الزراعي ، يجب عليها ان تستهدف التقدم نحو تحقيق هدف النمو السنوى المتوسط وقدره ٤ في المائة وتجاوزه ان أمكن ، وهو الهدف المحدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية بالنسبة لجميع البلدان النامية حتى يمكن ضمان زيادة الانتاج الغذائى في كل بلد منها بمعدل أسرع من معدل زيادة السكان بغية كفاية الأمن الغذائى . وفيما يتعلق بالمصنوعات ينبغي لأقل البلدان نمواً ان تستهدف زيادة النمو السنوى الاجمالي لانتاجها الى ٩ في المائة أو أكثر . وعلاوة على ذلك ،

ينبغي لأقل البلدان نموا أن تسعى إلى بلوغ حصة أكبر في التجارة العالمية • كما ينبغي لها أن تواصل جهودها من أجل وضع مجموعة من الأهداف الاجتماعية في ميادين مثل التغذية ، والألتحاق بالمدارس ، ومحو الأمية ، ومكافحة الأمراض المتوطنة •

٧- وسيكون إطار التخطيط في أقل البلدان نموا ، عنصرا أساسيا في الجهود التي تبذلها هذه البلدان لاستخدام الموارد النيرة في تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل الجديد الزاخر • وسيكون لكل بلد نهجه الخاص في التخطيط الانعائي ، تمشيا مع الخصائص والمشاكل المختلفة لشتى البلدان ، ولكنه قد يرغب في الاهتمام بما يلي : (أ) تعزيز هيئات التخطيط الوطني ؛ (ب) إقامة العلاقات بين أية هيئة تخطيط مركزية ووحدات التنمية الرئيسية ؛ (ج) الربط بين التمويل الانعائي وبرمجة النفقات المتكررة ؛ (د) النص على تحديد وتقدير تكلفة المشاريع والبرامج المناسبة ومراقبتها وتقييمها في مرحلة لاحقة وتقديم التقارير الاحصائية للسلطات القائمة على شؤون التخطيط •

٨- وسيتمتع على أقل البلدان نموا ، عند تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر ، أن تعبئ موارد المالية المحلية بالاضافة الى الدعم الدولي • وينبغي لها أن تدرس التدابير التي من شأنها تيسير الجهود الرامية الى رفع مستوى معدل مدخراتها المحلية •

ألف- الأذية والزراعة

٩- تندرج الزراعة ومصايد الأسماك بين الأولويات الاجتماعية والاقتصادية الجوهرية لتنمية أقل البلدان نموا ، بوصفها في وقت واحد وسيلة لاشباع حاجة انسانية جوهرية وأساسا للنمو الاقتصادي • ورغم أن أكثر من ٨٠ في المائة من الناس في هذه البلدان يعتمدون على الزراعة من أجل معيشتهم ورغم أن متوسط قدره ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ينشأ من هذا القطاع إلا أن الانتاجية في الزراعة منخفضة للغاية بسبب اختناقات أساليب الانتاج غير الملائمة والمعيبة وغير الفعالة وكذلك شدة ضعف مؤسسات الدعم الزراعية والافتقار الى المقومات الهيكلية وغيرها من المدخلات الزراعية • يضاف الى ذلك أن الزراعة في كثير من هذه البلدان شديدة التأثر بسبب خطر التصحر ، ومرافق الري المحدودة جدا ، وكذلك أهواء الطبيعة • وقد تميز أداء معظم هذه البلدان في هذا القطاع ، خلال العقدین الأخيرين ، بنمو سلبي في الانتاج الغذائي والزراعي للفرد • وشهد عدد كبير منها زيادة سكانية سريعة تضاعفت بسبب الهجرة من الأرياف ، والتحضر المفرط ، وانعدام الأمن الغذائي بصورة مزمنة ، وركود أو تدهور التغذية الى دون مستوى الحد الأدنى بكثير ، وسكون حجم الصادرات الزراعية مع تدهور في معدلات تبادل التجاري ، وزيادة سريعة في واردات الأذية والسلع الزراعية ، وبخاصة الحبوب •

١- استراتيجيات الغذائية

١٠- نظرا للحالة المذكورة أعلاه ، لابد من مواصلة منح القطاع الزراعي الأولوية العليا في الاستراتيجيات الانمائية الوطنية لأقل البلدان نموا • وينبغي على وجه الخصوص ، أن يتمثل أحد الأهداف الأولى بالنسبة لهذه البلدان في زيادة انتاجها الغذائي بحيث يتم تحسين الحالة التغذوية لسكانها ولا سيما أضعف الجماعات مناعة ، وتقليل اعتمادها على الامدادات الخارجية • وقد أكد مجلس الأذية العالمي في هذا السياق ، على مفهوم وضع استراتيجيات للقطاع الغذائي على الصعيد الوطني في إطار البرامج الوطنية بهدف رفع قضايا الأذية الى أعلى

مستويات السياسة العامة وتأمين اتباع نهج أكثر تنسيقاً ازاء كل جوانب انتاج الأغذية وتوزيعها ، والتغذية ، والأمن الغذائي الوطني . ومن ثم ، فإنه ينبغي ان تعتمد أقل البلدان نمواً ، في اطار أولوياتها وبرامجها الانمائية الوطنية ، الى اعداد استراتيجيات وخطط وسياسات للقطاع الزراعي - مع ايلاء اهتمام خاص الى انتاج الأغذية وتوزيعها - من شأنها :

- أن توفر اطاراً لتحديد واعداد مشاريع الاستثمار ، وان تساعد في تعبئة موارد استثمارية محلية اضافية وتمويل خارجي اضافي ؛
- وان تستهدف تحقيق قدر أكبر من الكفاءة الذاتي في مجال الأغذية في أقرب وقت ممكن ومن ثم القضاء على الجوع وسوء التغذية بأسرع ما في المكان وفي موعده أقصاه عام ١٩٩٠ .

٢- الأمن الغذائي

١١- من الواضح ان تحقيق الأمن الغذائي ينبغي أن يكون أحد الأهداف الأولية في القطاع الزراعي . وهذا يتطلب إمكانية الوصول الى امدادات كافية من الغذاء بشكل يمكن الاعتماد عليه وبأسعار يقدر عليها أولئك الذين يحتاجون الى هذه الامدادات . ولتحقيق هدف الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً ، يلزم تنفيذ برامج واتخاذ اجراءات تتعلق بالسياسة العامة على الصعيد الوطني وكذلك توفير المساعدة من المجتمع الدولي ، كما تؤكد على ذلك خطة العمل بشأن الأمن الغذائي العالمي التي صادق عليها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (٣) .

١٢- وينبغي لكل بلد من أقل البلدان نمواً ان يقوم بمبادرات هامة لتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية ، وعلى الأخص بسبب ما يترتب عليها من تغييرات في أنماط الاستهلاك الغذائي ، ومختلف الاضطرابات التي يمكن ان تقضي اليها في قطاع الأغذية بالبلدان النامية ، وضرورة خفض الانفاق بالقطاع الأجنبي . وبالإضافة الى الأهداف الأولية المتعلقة بزيادة الانتاج الزراعي ، فإنه ينبغي للمبادرات ان تشمل بذل جهود لتوسيع المخزونات الغذائية على الصعيد المحلي والوطني ودون الاقليمي والاقليمي وتوزيعها توزيعاً ملائماً ، مع أخذ القدرات والتقنيات المحلية في الحسبان ، وتدريب الموظفين على ادارة هذه المخزونات ؛ وتعزيز أنظمة الانذار المبكر من خلال تحسين جمع المعلومات وتحسين التبليغ عن المحاصيل الزراعية وعن المخزونات .

٣- الانتاج الغذائي

١٣- ان الشرط المسبق لتحسين الانتاج الغذائي هو البرهنة على ارادة سياسية قوية (أ) لتوجيه موارد كافية في الميزانية ، وزيادتها في حالة الضرورة ، الى الزراعة وكذلك الأنشطة المتصلة مثل الانتاج الحيواني وصيد الأسماك والحراثة ؛ (ب) ووضع سياسات ، وبخاصة فيما يتعلق بالأسعار ،

(٣) قرار مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة ٣ / ٧٩ . وللاطلاع على نص خطة العمل أنظر قرار مجلس المنظمة ١ / ٧٥ ، المرفق .

تعمل في جملة أمور على توفير حوافز للانتاج وتحقيق توازن ملائم بين المحاصيل المعدة للاستهلاك المحلي والمحاصيل المخصصة للتصدير ، وتشجيع صغار المزارعين والتعاونيات على زيادة الانتاجية؛ (ج) وانشاء آليات فعالة من أجل وضع البرامج اللازمة وتنفيذها • وسيتم التأكيد بشدة في عقد الثمانينات على زيادة الانتاج الزراعي زيادة ملموسة بهدف الوصول الى معدل سنوى يحقق زيادة قدرها ٤ في المائة أو أكثر •

١٤- ويتعين على أقل البلدان نموا ، وفقا لبرنامج العمل الذى اعتمدته المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (روما ، ١٢-٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩) (٤) ، ايلاء عناية خاصة لما يلي :

- (أ) توسيع رقعة الأرض القابلة للزراعة كلما أمكن ذلك ،
- (ب) التماس حلول ملائمة للمشاكل الهيكلية المرتبطة بحيازة الأرض ،
- (ج) تحسين الانتاجية عن طريق صيانة التربة واتاحة الري والصرف واستعمال ما يناسب من الأدوات والمخصبات والأنواع المحسنة من البذور ،
- (د) تطوير تقنيات زراعية محلية وتقليل اعتماد القطاع الريفي ، الى أقصى حد ممكن ، على المدخلات المستوردة ،
- (هـ) تدعيم البحث الوطني ، بما في ذلك نشر نتائج الأبحاث المتاحة فعلا ،
- (و) تدريب اليد العاملة اللازمة على جميع المستويات ،
- (ز) تنمية المقومات الهيكلية العمرانية مثل الطرق والمواصلات ومرافق التخزين في المناطق الريفية ،
- (ح) تقليل خسائر ما بعد الحصاد ،
- (ط) تحسين ودعم ترتيبات الائتمان الريفي وتوريد وتسويق المدخلات الزراعية ، والخدمات الارشادية ،
- (ى) تطبيق سياسات تسعير مناسبة توفر الحوافز الضرورية للانتاج •

٤- الحراجة ومصايد الأسماك وتربية الحيوانات

١٥- الحراج هي على الاطلاق أهم مصدر للوقود وهي مصدر رئيسي لمواد البناء في أقل البلدان نموا • ومنتجات الحراج هامة أيضا كمصدر اضافي للغذاء وعلف الحيوان • وقد عرقلت ندرة الأموال واليد العاملة الماهرة تنمية امكانيات الحراج في هذه البلدان واستغلالها استغلالا رشيدا • وفي الوقت نفسه ، كان هناك استنفاد لموارد الحراج على نطاق واسع ، مما ألحق الضرر بمقاسم المياه وزاد من توالي وشدة الفيضانات والجفاف والتصحر وفقدان خصوبة التربة • ولذا فان من الضروري ان تشدد الخطط والبرامج على ادارة موارد الحراج عن طريق اعادة التشجير وتحسين المرافق ، وتقنيات الاقتلاع ، ومهارات العاملين في قطاع الحراجة •

(٤) أنظر تقرير المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ، الذى أحيل الى أعضاء الجمعية العامة بذكره من الأمين العام (A/34/485) •

١٦- وللموارد السمكية ، النهرية والبحرية على السواء ، امكانيات كبيرة في الكثير من أقل البلدان نموا ، وسيزيد استغلالها بطريقة مخططة من امدادات البروتين المحلية ومن حصيلة الصادرات . وستتطلع أقل البلدان نموا في عقد الثمانينات ببرامج لاستخدام سفن ومعدات عصرية لصيد الأسماك ، وتطوير مرافق لنقل الأسماك الى اليابسة وتخزينها ، وتحسين تقنيات الصيد والتسويق ، والاضطلاع بمسح شامل للموارد السمكية .

١٧- وبالرغم من الدور الحيوي للماشية بوصفها المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني ، ولقوة الجر في الزراعة ، ولدخل العائلات الريفية غير العاملة في الفلاحة ، ولحصائل الصادرات ، مازالت طرق ادارة الماشية وذبح الحيوانات بدائية في أقل البلدان نموا . وقد أفضى عدم توفر الكافي من علف الحيوانات والمياه والمراعي ، وتكرر تفشي أمراض الحيوانات ، الى استفاد المواشي في كثير من هذه البلدان . ولذا ستبذل جهود خلال الثمانينات لتحسين تربية الحيوانات واستحداث مزارع ألبان عصرية لانتاج اللبن واللحوم ، وتحسين ادارة المزارع ، بما في ذلك استحداث أنواع جديدة من العلف العالي الغلة ومكافحة أمراض الحيوانات .

٥- التنمية الريفية

١٨- لما كانت أقل البلدان نموا هي أساسا مجتمعات ريفية حيث يعيش معظم سكانها فسي المناطق الريفية ، فمن البين انه لا سبيل الى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية في هذه البلدان ما لم يتحسن مستوى معيشة سكانها الريفيين . لذلك ففي سياق الأولوية العالية الواجب اعطاؤها للتنمية الريفية الشاملة والمتكاملة يجب بذل كل جهد لتشجيع مشاركة السكان المعنيين مشاركة نشطة ومنظمة في تحديد وتقييم وكذلك تنفيذ عمليات اصلاح الزراعي في برنامج التنمية الريفية بغية زيادة مشاركتهم الشاملة وضمان نصيب أوفر من المنافع ، وزيادة فرص العمالة ، ورفع الانتاجية ، وتعزيز المقومات الهيكلية الاجتماعية في المناطق الريفية التي سوف تساعد على وقف الهجرة من الريف الى المدن . وسوف تشمل البرامج والمشاريع تدعيم المؤسسات الريفية ورفع مستوى المهارات (كما ورد أعلاه) عن طريق التعليم الابتدائي والمهني ومحو الأمية الوظيفي وتخطيط المشروعات المحلية وتنفيذها والنهوض بالصناعات الريفية ومراكز الخدمة . ومع المراعاة الواجبة لضرورة صيانة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها عن طريق احترام التوازن الايكولوجي ، فانه يتعين عليها أيضا تشجيع تنويع الأنشطة الاقتصادية والعمل على أن تسير التنمية الاقتصادية في تواز مع النهوض بالمقومات الهيكلية الاجتماعية اللازمة في مجالات الصحة الأولية والمرافق الصحية وتوفير المياه النقية والسكن المناسبة . ولما كان ينبغي لهذه البرامج والمشاريع ان تغدو بقدر الامكان كثيفة العمالة ومحلية التكاليف فانها تستدعي دعما ملائما من حيث المساعدة التي يلزم ان يقدمها الخبراء الاخصائيون كما تستدعي المرونة في طرائق التمويل .

١٩- وفي اطار التحول الذي يتم في الحياة الريفية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والبشرية لا بد من انتهاز سياسات تسلم بدور المرأة في التنمية الريفية وتكفل وصولها على قدم المساواة الى الموارد الانتاجية ، ولا سيما موارد الأرض والمياه ، والمدخلات والأسواق والخدمات .

باء - الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

٢٠ - تشكل التنمية عملية متكاملة تنطوي على أهداف اقتصادية واجتماعية على حد سواء * وينبغي أن يكون الهدف الأساسي للتنمية هو التحسين المستمر لرفاه السكان جميعا ، على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية وتوزيع عادل للفوائد فيما بينهم *

١ - الموارد البشرية

٢١ - تعتبر تنمية الموارد البشرية شرطا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية * فلا بد من تأمين المشاركة الكاملة والفعالة للسكان جميعا في كل مراحل العملية الانمائية * وتعتبر أوجه النقص في العاملين المهرة من جميع الأنواع وفي القدرات الادارية والتنظيمية من القيود الرئيسية التي تعرقل عملية التنمية في أقل البلدان نموا ، مما يحد ويضعف بصورة خطيرة من آليات التخطيط والبرمجة والتففيذ فيها * لذلك هناك حاجة عاجلة لكي تعبئ هذه البلدان موارد ها البشرية تعبئة كاملة عن طريق التعليم ، والتدريب على المهارات المطلوبة وأساليب التخطيط والانتاج والادارة * وتحقيقا لتعبئة الموارد البشرية على هذا النحو يلزم توفير الحوافز من أجل التنمية الفردية وتحقيقا لمصالح المجتمع على حد سواء *

٢٢ - ولا بد من انشاء ما يلزم من البرامج والمؤسسات أو تدعيمها من أجل التعبئة الكاملة للموارد البشرية وتوفير العاملين الوطنيين المدربين والمؤهلين * وتحقيقا للعماله الكامله سيقتضي الأمر بذل جهود مكثفة لزيادة فرص العمالة المنتجة وخفض وإزالة البطالة المتفشية على نطاق واسع والعمالة الناقصة *

٢٣ - وتلعب المرأة دورا لا غنى عنه في عملية التنمية * ويجب اتخاذ تدابير مناسبة لتحقيق هدف دعم مشاركة المرأة على قدم المساواة بوصفها فاعلة ومستفيدة في آن واحد ، في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات تخطيط التنمية ورصدها وتنفيذها * ولا بد من إيلاء عناية كافية لامكانية وصول المرأة الى الملكية * وينبغي أن تضع أقل البلدان نموا ، في إطار خططها وأولوياتها الانمائية ، سياسات ومراج تستهدف تعزيز دور المرأة في عملية التنمية ، بوصف ذلك مساهمة هامة في تحقيق أهدافها الانمائية *

٢ - التعليم والثقافة

٢٤ - تعد المستويات العالية والمستمرة للأمية في أقل البلدان نموا وكذلك الامكانيات المحدودة للتعليم الأساسي عبات خطيرة تعترض تحسين الأداء الاقتصادي والارتقاء بالمستويات الاجتماعية *

٢٥ - ينبغي أن تبذل في أقل البلدان نموا ، خلال الثمانينات ، جهود لخفض الأعداد المطلقة للأميين والأولاد غير الملتحقين بالمدارس ، لتستطيع التحرك بسرعة أكبر نحو بلوغ هدف في الحاق جميع الأولاد بمدارس المرحلة الأولية وتحرير الجميع من الأمية * وينبغي أن تضع هذه البلدان نصب أعينها تحقيق هدف جعل التعليم الابتدائي مجانيا والزاميا بحلول ١٩٩٠ على أبعد تقدير * وفي الوقت ذاته ، لا بد من بذل مجهود أكبر لتحسين نوعية وكفاءة التعليم الابتدائي لتوفير الوسائل للحفاظ على معرفة القراءة والكتابة بعد الخلاص من الأمية * وستكون أقل البلدان نموا في حاجة

الى تحقيق تنمية متوازنة لمختلف أنواع ومراحل التعليم ، ولا سيما التعليم الثانوى والتدريب المهني ،
والى توفير مرافق كافية للتعليم الأعلى مستوى ، نظرا للنقص البالغ في عدد العاملين ذوى المهارات
على اختلاف أنواعهم في هذه البلدان •

٢٦- وينبغي للبرنامج المذكور أعلاه ، أن يجمع بين موارد التعليم داخل المدارس وخارجها ،
وأن يقلص من أوجه التفاوت الذى يعاني من عواقبه السلبية سكان الريف والفئات المحرومة اجتماعيا
وأن يعزز صلة التعليم بالثقافة ، وأن يضمن حفظ وتعزيز الخصائص الذاتية والقيم الثقافية باعتبارها
جزءا أساسيا من التنمية الوطنية الخ • وينبغي ايلاء الاهتمام الواجب لتلبية الاحتياجات التعليمية
للنساء لتمكينهن من تنمية كل طاقاتهم •

٣ - التدريب والادارة

٢٧- ان قصور أجهزة التخطيط والبرمجة والتنفيذ ، والافتقار الى اليد العاملة الماهرة والقدرات
الادارية والتنظيمية ، يعد من بين القيود الرئيسية التي تعرقل عملية التنمية في أقل البلدان نموا •
٢٨- ويجب أيضا تطوير التدريب المهني بحيث يلبي احتياجات الاقتصاد الكمية والتنوعية من
المهارات بكل أنواعها التقنية والتنظيمية والادارية •

٢٩- وفي اطار المشكلة الشاملة المتمثلة في تعبئة الموارد البشرية ينبغي أن يكون تعزيز الخدمة
العامة من بين الأولويات العليا في الخطط الانمائية في أقل البلدان نموا •

٣٠- وينبغي لأقل البلدان نموا ، تدعمها في ذلك على الخصوص البلدان النامية الأخرى التي
تواجه أو واجهت مشاكل مماثلة ، أن تضع خططاً لإنشاء أو تعزيز مؤسسات تدريب على أساس وطني
أو اقليمي • وينطوى ذلك على ألوان محددة من التدريب أثناء الخدمة بغية التوصل الى وضع
يتوفر فيه عدد مرض من الاداريين الأكفاء لدعم الجهود الانمائية • وينبغي أن تغطي هذه المؤسسات
مجالات متخصصة مثل التدريب والتخطيط والتقييم والادارة المالية والتنمية الزراعية والصناعية
والادارة التقنية للمؤسسات شبه الحكومية • وينبغي أيضا أن تنطوى هذه الخطط على اقتراحات
للمانحين المتعددي الأطراف والشائين ، تتطلب معونة مالية أو تقنية أو غيرها من أشكال التعاون
الدولي ، لا لدعم خطط التدريب الطويلة الأجل فحسب ، بل أيضا لتقديم المساعدة في حالة
الطوارئ الراهنة التي تعدد فيها اليد العاملة المدربة اللازمة للاضطلاع بالوظائف التي يتعين
أداؤها تنفيذ البرنامج انمائي متكامل •

٣١- ويتعين الاضطلاع ببرامج للتدريب والارتقاء بمستوى المهارات بغية تلبية الاحتياجات الكمية
والكيفية التي تتطلبها اقتصادات أقل البلدان نموا من جميع أنواع المهارات التقنية والتنظيمية
والادارية • والى أن تتحقق نتائج البرامج التدريبية ، تستخدم المعونة التقنية في تلبية
الاحتياجات الفورية من اليد العاملة •

٣٢- ويعتبر التعاون التقني وسيلة فعالة بنوع خاص تستخدمها البلدان النامية الأخرى التي
لديها الخبرة والتجربة ذات الصلة لمساعدة أقل البلدان نموا في إنشاء أو دعم مؤسساتها التدريبية
بما في ذلك التدريب أثناء الخدمة وتحسين أنظمة المعلومات الاقليمية •

٣٣- وبمعتبر دعم القدرات الادارية والمؤسسات ، ولا سيما المؤسسات التي في متناول أكثر الفئات حرمانا من الناحية الاقتصادية في أقل البلدان نموا ، أمرا حاسما لتحقيق كامل إمكانات المشاريع والبرامج الانمائية ولضمان أن تكون جميع قطاعات السكان في وضع يتيح لها الافادة من النمو الاقتصادي .

٣٤- ينبغي أن تبذل جهود متضافرة للتقليل من الأثر السلبي لهجرة العاملين المهرة الى الحد الأدنى .

٤ - الصحة والتغذية

٣٥- ان مستويات الصحة والتغذية في أقل البلدان نموا هي أشد المستويات انخفاضا في العالم . وهي تشكل عقبة خطيرة أمام تميمتها الاجتماعية الاقتصادية .

٣٦- ينبغي اعطاء درجة عالية من الأولوية لتحسين التغذية والصحة في أقل البلدان نموا ، بما في ذلك وضع برامج للأمن الغذائي ، ولا سيما في ضوء واقع أن حصة الفرد من الغذاء والخدمات الصحية هي أقل حصة في العالم .

٣٧- لذلك ينبغي أن توضع السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في ميدان الصحة وأن تنفذ من خلال تعبئة كل الموارد المتاحة ، كجزء من الاستراتيجية العالمية التي تتأدى بالصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ التي اعتمدها الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية بالإجماع (٥) وينبغي أن تقوم هذه الاستراتيجيات والتدابير العملية على أساس مفهوم تأمين الرعاية الصحية الأولية ، وينبغي إيلاء أهمية خاصة للجهود المبذولة من أجل تأمين مياه الشرب المأمونة وتوفير المرافق الصحية الكافية وتحصين جميع الأطفال من الأمراض المعدية الرئيسية فضلا عن توفير الحصص الضرورية من السعرات الحرارية والبروتين ، وذلك بحلول عام ١٩٩٠ . وينبغي أيضا أن تتطوى خدمات الرعاية الصحية الأولية على التوعية بالمشاكل الصحية السائدة ، وطرق الوقاية منها ومكافحتها ، وتأمين التغذية السليمة ، ورعاية الأمومة والطفولة ، بما في ذلك تنظيم الأسرة ، والوقاية من الأمراض المتوطنة المحلية ومكافحتها ، ومعالجة الأمراض الشائعة والاصابات العادية بالشكل المناسب ، وتأمين الأدوية الأساسية .

٥ - السياسات السكانية

٣٨- ان المعدل السريع للزيادة السكانية الذي لوحظ في عدد من اقل البلدان نموا خلال العقد الماضي جعل من العسير للغاية على الحكومات ان تحقق اهدافها الانمائية .

٣٩- وينبغي اعتبار السياسات السكانية جزءا لا يتجزأ من السياسات الانمائية الشاملة . وستقوم البلدان ، في اطار السياسات الديمغرافية الوطنية باتخاذ التدابير المناسبة لتنظيم الاسرة والحد من السكان ، وينبغي التركيز على البحوث الحيوية - الطبية وبحوث العلوم الاجتماعية بشأن استحداث تقنيات أكثر أمنا وفعالية وأوسع قبولا في مجال تنظيم الاسرة . كما ينبغي إيلاء الاهتمام

(٥) قرار جمعية الصحة العالمية ٣٤-٣٦. أنظر الاستراتيجية العالمية التي تتنادى بالصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، سلسلة " الصحة للجميع " ، العدد ٣ (منظمة الصحة العالمية ، جنيف ، ١٩٨١) .

الى الأنشطة الحافزة ، والتربية السكانية ، والاعلام ، وخدمات التوصيل الفعالة • وينبغي تأييد وتعزيز الطابع التطوعي لتدابير الحد من السكان • ويتعين تهيئة أو زيادة امكانيات المشاركة الكاطة للرجل والمرأة على السواء في البرامج السكانية •

٦ - المستوطنات البشرية

٤٠- ان المتطلبات من المساكن كبيرة جدا في أقل البلدان نموا ، وخاصة في المناطق الحضرية ، كما ان الاستيطان البشرى غير المنظم يشكل في الوقت نفسه تهديدا للبيئة وعقبة في طريق تحسين نوعيتها وتوفير الخدمات الحديثة على السواء • وستكون العلاقة فيما بين السكان والموارد والبيئة والتنمية موضع عناية اساسية في تطوير المستوطنات البشرية والاضلاع بالمشاريع الانمائية • وينبغي ان تسترشد سياسات تطوير السكان والاستيطان بالاستخدام الافضل للأرض والبيئة في تخطيط المستوطنات الحضرية والريفية وتعيين مواقع المشاريع الصناعية والزراعية ، وضمان التوازن بين تنمية المناطق الحضرية والريفية ، وتحسين الظروف السكنية لأقل المناطق والمجتمعات المحلية حظا ، وتوفير المأوى الاساسية والمقومات الهيكلية بتكاليف منخفضة في المناطق الحضرية والريفية • وسيقتضي الأمر زيادة الانفاق الرأسمالي على السكان الحضري وحده زيادة كبيرة •

جيم - الموارد الطبيعية والطاقة

٤١- تشكل الموارد الطبيعية عاملا من أهم العوامل التي يمكن استخدامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نموا ، غير ان مستوى استغلال الموارد الطبيعية وتنميتها منخفض جدا في جميع اقل البلدان نموا تقريبا بسبب الافتقار الى المعارف الجيولوجية أو الافتقار الى التمويل وعدم توفر المهارات اللازمة لتنمية هذه الموارد • فاستخدام الموارد المائية لأغراض الري وتوفير مياه الشرب وتوليد الكهرباء استخدام محدود للغاية • وهناك بين اقل البلدان نموا بلنندان عديدة تملك مكانا معدنية وموارد طاقة ظلت غير مستغلة حتى الآن • ولم يتم بعد استكشاف احتمالات استغلال موارد الطاقة الشمسية والهوائية والكهرومائية وغيرها من موارد الطاقة المتجددة • وفي معظم هذه البلدان لا يزال تطوير وتشجيع استخدام جميع موارد الطاقة المحلية في مرحلة أولية • وقد شددت أقل البلدان نموا ، في خططها الانمائية للثمانينات على استكشاف واستغلال مواردها الطبيعية ، ولا سيما المعادن والطاقة وامكانات الموارد المائية • فحيثما ثبت وجود هذه الامكانات خلال العقد ، يجب فوراً البدء في تنفيذ ودعم البرامج الموضوعة لاستغلالها على أساس تجارى أو غيره من الأسس الممكن تطبيقها • وينبغي ان تتلقى اقل البلدان نموا قدرا كبيرا من المساعدة المالية والتقنية في هذا الصدد • وينبغي أيضا تقديم مساعدة كافية الى هذه البلدان لاستكمال المسح الجيولوجي ووضع خرائط للموارد المعدنية وموارد الطاقة فيها بحلول عام ١٩٩٠ •

٤٢- وينظر المؤتمر بقلق الى مشاكل اقل البلدان نموا في مجال الطاقة ، لأنها مقترنة بمشاكل خطيرة أخرى ، مثل الحاجة الى زيادة وارداتها من المصنوعات ، ومعدلات التضخم العالية ومعدلات التبادل التجارى غير المؤاتية ، والحاجة الى أشكال متعددة من الطاقة بالاضافة الى المضوب السريع لموارد الطاقة التقليدية فيها تشكل قيودا عنيفة على التنمية القصيرة والطويلة الاجل على السواء لأقل البلدان نموا •

٤٣- وسيطلب الأمر بذل جهود كبيرة لزيادة توفير الطاقة المحلية من أجل اشباع الطلب المتزايد الذي تفرضه العملية الانمائية . وقد ترغب أقل البلدان نموا ، لهذا الغرض ، في دراسة مسألة دمج استراتيجية شاملة للطاقة في خططها الانمائية العامة . وسيشتمل هذا النهج على سياسات رشيدة تختص بالطاقة المحلية وفقا لظروفها الخاصة وذلك بغية تحقيق توزيع كفا وتنمية فعالة لموارد الطاقة . ومن المهم أيضا ، في هذا الصدد ، نقل التكنولوجيا وتطويعها وتطبيقها والحفاظ على الغابات الموجودة وإعادة تحريج المناطق المتصحرة ، وصون هذه الغابات .

٤٤- وبالإشارة إلى برنامج عمل نيروبي لتنمية واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (٦) لابد من إيلاء عناية خاصة لتنفيذ التدابير المحددة الموصى بها فيه من أجل اتخاذ اجراء على سبيل الأولوية مع الاهتمام خاصة بأقل البلدان نموا ، مع أخذ النضوب السريع لموارد الطاقة التقليدية مثل الحطب والفحم النباتي وروث الحيوانات بعين الاعتبار ، فهذه الحالة لها هي الأخرى آثار خطيرة على البيئة .

٤٥- وينبغي لجميع البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان النامية القادرة على ذلك ، والمؤسسات المتعددة الأطراف وغيرها من المصادر ، أن توفر المساعدة المالية والتقنية اللازمة للقيام بأعمال البحث والاستكشاف والتنمية في مجال موارد الطاقة في أقل البلدان نموا .

دال - الصناعة التحويلية

٤٦- في معظم أقل البلدان نموا ، يصل اسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي الى ٩ في المائة تقريبا في الوقت الحاضر ، بل انه في عدد كبير من الحالات يتدنّى الى ٤-٥ في المائة . ولم يبلغ معدل النمو السنوي للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية سوى ٣.٤ في المائة للفرد خلال السبعينات في أقل البلدان نموا مقابل ٤.٧ في المائة للبلدان النامية و ٦.٨ في المائة للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية و ٤ في المائة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي .

٤٧- ونظرا لتدني نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في أقل البلدان نموا ، ينبغي لهذه البلدان أن تستهدف زيادة انتاج صناعاتها التحويلية بمعدل سنوي شامل قدره ٩ في المائة أو أكثر . ولاغنى لتحقيق هذا الهدف عن بذل جهد خاص بدعم من المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة المعنية .

٤٨- وستقوم أقل البلدان نموا ، كجزء من هدف تحقيق درجة أكبر من التنويع الاقتصادي ونمو اقتصادي سريع ، بتنفيذ برامج للتنمية الصناعية أكثر طموحا ، وستضطلع خاصة بما يلي :

— تطوير الصناعات القائمة على الزراعة وتلك الداعمة للزراعة وعمليات التحضير في موقع الانتاج ، حسب الاقتضاء ؛

— بناء الصناعات المتوسطة والخفيفة بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة لسكانها من السلع الاستهلاكية الأساسية ؛

(٦) أنظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة نيروبي ، ١٠ الى ٢١ آب/ أغسطس ١٩٨١ (A/CONF.100/11) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.I.24 ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

- تشجيع وتحسين الانتاجية في الصناعات الصغيرة والمنزلية ، مع الاستفادة ، عند الاقتضاء ، من المنظمات غير الحكومية ، وذلك من خلال الأخذ بتكنولوجيات مناسبة ومن خلال توفير الائتمانات واللوازم وترتيبات التسويق ؛
- تشجيع انشاء صناعات أساسية بموارد محلية ، حيثما كان ذلك ممكنا .

هـ - المقومات الهيكلية العمرانية والمؤسسية

- ٤٩- تتصف كل أنواع المقومات الهيكلية العمرانية والمؤسسية في أقل البلدان نموا بأنها ضعيفة جدا ، مما يجعل ادخال تحسينات كبرى عليها أمرا جوهريا لتحقيق نمو اقتصادي سريع . فان معظم أنحاء هذه البلدان جميعا ، فيما عدا القليل من المدن والمراكز الحضرية ، محرومة من وسائل النقل والمواصلات الحديثة ومن القوة الكهربائية .
- ٥٠- لذا يجب التأكيد بقوة على تنمية المقومات الهيكلية العمرانية الأساسية الضرورية لدعم عملية تحسين كل القطاعات المنتجة ولتقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية أيضا . وتشمل هذه النقل والمواصلات والموانئ والمطارات والمياه والرى وتنمية القوة الكهربائية ، ومرافق التخزين والتوزيع ، وأبنية المستشفيات والمدارس ، والمساكن ، الخ . وكلها ذات أهمية حاسمة في التحويل الهيكلي لأقل البلدان نموا .

واو - البيئة

- ٥١- ان الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة لأقل البلدان نموا هو أيضا ذو أهمية كبرى لتنميتها في المستقبل . فقد بلغ التصحر وازالة الحراج وتردى التربة والمياه في السبعينات أبعادا ضخمة . وكان لهذه التغييرات البيئية آثار مباشرة مؤذية وبالغة الخطورة على جهود أقل البلدان نموا في مجال التنمية ، إذ أن الصحة والتغذية والرفاء العام رهن بسلامة وإنتاجية البيئة والموارد .
- ٥٢- ومن الأمور الجوهرية لحماية البيئة الفهم الكامل للعلاقة المتبادلة بين الناس والموارد والبيئة والتنمية . وهذه العلاقة المتبادلة تشير بوضوح الى ضرورة تطبيق نهج متكامل على التنمية بصفة عامة ومشاريع التنمية بصفة خاصة من قبل أقل البلدان نموا ذاتها ومن المالحين الخارجيين .

زاي - الاستثمارات التحويلية

- ٥٣- لما كانت مستويات دخل الفرد في أقل البلدان نموا متدنية جدا ، وتعبئة الموارد الداخلية فيها عسيرة ، فان احتمالات التوصل الى تحسينات هامة يمكن أن تتدعم بصورة ملحوظة عن طريق الاضطلاع ، بمساعدة ذات شأن من المجتمع الدولي ، باستثمارات في المشاريع التحويلية . والاخفاض الراهن في مستوى استغلال الموارد الأساسية ، ولا سيما الارض ، يتيح في بعض أقل البلدان نموا فرصا للاستثمار في مشاريع كبيرة جدا ، قادرة بذاتها على الانتقال بالاقتصادات من مستوى منخفض لحجم الانشطة الى مستوى أعلى بكثير . وصحيح أن الاستثمارات المذكورة باهظة التكاليف ، ولكن أرباحها ، متى اكتملت بنجاح ، يمكن أن تكون بالغة الارتفاع ، وخاصة اذا تم الاضطلاع بها على المستوى دون الاقليمي .

٥٤- فينبغي لأقل البلدان نموا أن تسعى بمساعدة المنظمات المتعددة الأطراف ، الى تحديد مثل هذه المشاريع الاستثمارية الضخمة ، لتشق بها الطريق الى التحولات الجوهرية التي لابد منها اذا أريد لأهداف النمو والرفاه الطموحة أن تتحقق • وعلى سبيل المثال ، هناك مجال لمشاريع من هذا النوع في ميدان التنمية الزراعية الشاملة ، وفي ميدان الري ، ومشاريع تنمية أحواض الأنهار القابلة للتففيذ ، وفي تطوير النقل والمواصلات ، وفي استكشاف واستثمار المعادن واحتمالات موارد الطاقة في أقل البلدان نموا • وحيثما تؤكد دراسات الجدوى والدراسات المتصلة بها استصواب الاستثمارات التحويلية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، فان تنفيذها السريع سيكون بمثابة وسيلة فعالة لتعزيز النمو المتصل وتحقيق رفاه السكان •

حاء - البلدان غير الساحلية والجزرية من أقل البلدان نموا

٥٥- ان ١٥ بلدا من أصل ٣١ بلدا الأقل نموا ليس لها أيضا منفذ على البحر مما يجعلها تواجه مشاكل اضافية في تنميتها • وللتخفيف من وطأة هذا العائق الجغرافي ، ينبغي أن تضطلع هذه البلدان وجاراتها التي تمر بضائعها في أراضيها بالتعاون فيما بينها ، خلال برنامج الثمانينات ، بجهود فورية ومكثفة لتبسيط إجراءات المرور العابر وتحسين النقل العابر ومرافق التخزين والتسهيلات المرفئية لتجارتها الدولية ، تأخذ في الحسبان ضرورات ووسائل أقل البلدان نموا غير الساحلية وجاراتها التي تمر بضائعها في أراضيها • كما أن خمسة من ٣١ بلدا الأقل نموا هي بلدان جزرية ، وعليها أن تباشر ، بدعم من المجتمع الدولي ، برامج لتطوير خدمات النقل على الخطوط الفرعية لتتمكن من تحسين فرص وصولها الى الأسواق العالمية •

طاء - التجارة الخارجية

٥٦- ان الانخفاض البالغ في المستوى المطلق لحصائل أقل البلدان نموا من التصدير وكذلك ما ينتابها من تقلبات وما يجمع عن ذلك من تقلص حاد في قدرة هذه البلدان على الاستيراد ، يعتبر أحد المعوقات الهيكلية الرئيسية • فمن الضروري بذل جهود خاصة لتأمين وتعزيز الأسواق الكافية لاستيعاب الزيادة في انتاجها • والاهداف التي يجب أن يعمل على تحقيقها في حقل التجارة الخارجية تشمل زيادة حصائل التصدير عن طريق زيادة الانتاج في كلا قطاعي الاقتصاد التقليدي والحديث ، ومن خلال تنويع الهيكل السلعي للتجارة ووجهتها ، وضمان أسعار مجزية للسلع المصدرة وتوسيع التبادل التجاري فيما بين البلدان النامية •

٥٧- وينبغي في سياق توسيع الأسواق أن تضطلع أقل البلدان نموا بالنشاطات التالية بالمساعدة الدولية والتعاون الدولي على نحو ما هو مبين في الفقرة ٨٠ أدناه :

- (أ) بذل جهود شاملة ابتداءً من التخطيط وحتى الانتاج والتسويق ، بالاستناد الى تحليلات العرض والطلب معا على المستوى الوطني والاقليمي والاقليمي والعالمي ؛
- (ب) اعداد خطط وأهداف وطنية لتنمية الصادرات ، وصياغة استراتيجيات وسياسات تنمية الصادرات ، بما في ذلك تعيين واستخدام المكنيات الجديدة لانتاج وتسويق الصادرات ؛

(ج) إقامة وتدعيم ما تقتضيه خدمات التسويق وتعزيز التجارة من مقومات هيكلية وطنية ، مثل الاعلام التجارى ، ومراقبة الجودة ، وتعبئة الصادرات ، والمستودعات ومرافق التخزين ، وتمويل الصادرات ، والمستندات التجارية ، والنقل البحرى ، والشحن الجوى ، والتأمين ؛

(د) صياغة سياسات وطنية لشراء الواردات ووضع مخططات لهذه المشتريات تشمل تقنيات الاستيراد وعملياته ، وإدارة الامدادات وتخزينها ، بغية ضمان الافادة المثلى من موارد القطع الأجنبي الشحيحة ؛

(هـ) رصد وتقييم الامكانيات التجارية ، بما في ذلك فرص وصول أقل البلدان نموا الى الأسواق وذلك في سياق الحواجز الجمركية وغير الجمركية والتغييرات الطويلة الأجل في الهيكل السلعي للتجارة الدولية ، واتجاهات النمو في السلع الأساسية ذات الاهمية التصديرية الخاصة لديها ؛

(و) تحليل واعداد موقف أقل البلدان نموا في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وتعزيز قدرتها التفاوضية ؛

(ز) الاضطلاع بدراسات بشأن العرض والطلب على الصعيد الوطني والاقليمي والأقاليمي والعالمي لتعيين المجال المتاح لتوسيع التجارة ؛

(ح) وضع برامج تدريبية تستهدف التغلب على النقص الحاد في اليد العاملة الماهرة في مجال عمليات التجارة الخارجية •

٥٨- كما ينبغي اتخاذ اجراءات على الصعيد الوطني للتوصل عن طريق زيادة الكفاءة في تنظيم وعمليات نقل التجارة الخارجية الى تخفيضات في تكاليف جميع الحلقات في سلسلة النقل •

ياء - تقديم المساعدة لأقل البلدان نموا في حالات الكوارث

٥٩- ان أقل البلدان نموا ، فضلا عن نكباتها الأخرى ، معرضة لكوارث طبيعية كبرى كالجفاف والتصحر والفيضانات والأعاصير والزلازل • وعلاوة على ذلك ، فان هناك أيضا كوارث من صنع الانسان تحدث تعطلا مفاجئا في الانتاج والتوزيع وكذلك خسارة في الأرواح والممتلكات •

(أ) لما كانت موارد أقل البلدان نموا محدودة القاعدة فان برامجها الانمائية تتعرض للخطر وقت حلول احدى الكوارث الطبيعية الكبرى ، مما يجمع عنه تحويل مبالغ ضخمة من الأموال وغيرها من الموارد عن البرامج الانمائية الى الواردات الغذائية وبرامج التعمير • فقدرته أقل البلدان نموا على تحمل الصدمة التي تسببها الكوارث الطبيعية المتكررة محدودة جدا ، بل الواقع اننا ، في حالات مثل الجفاف المتمادى أو الفيضانات أو الأعاصير الكبيرة ، نجد قدرة البلدان المتضررة على تجديد الجهود الانمائية تتراجع سنوات عديدة • ويقدر أن الخسارة التي تسببها الكوارث الطبيعية في أقل البلدان نموا تزيد ، للفرد الواحد ، عدة مرات على الخسارة في الدول الصناعية ، فضلا عن شدة ارتفاع معدلات الوفيات •

(ب) وينبغي الافادة على النحو الأكمل من جميع الترتيبات القائمة لتوفير المساعدة في حالات الطوارئ ، وينبغي اتخاذ اجراءات ، حيثما يعتبر ذلك مناسبا ، لتحسين هذه الترتيبات

أو استحداث ترتيبات جديدة لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية ، بما فيها تلك الناتجة عن حالات النقص غير المرتقبة في تعبئة الموارد ، والتقليل بذلك من آثارها الضارة بمسيرة التنمية بغية السماح لبرنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات أن يمضي قدما طبقا لمخططه الزمني الى أبعد حـد ممكن .

(ج) ولذا كان من الجوهرى أيضا أن تعتمد على وجه السرعة البلدان الطارحة وهيئات منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها ومنظماتها وكذلك الوكالات المتعددة الأطراف المعنية ، والمجتمع الدولي بصفة عامة الى توفير موارد لتقديم المساعدة كلما حلت مثل هذه الكوارث الطبيعية ، وعدم الاكتفاء بتلبية الداءات التي توجه بعد وقوعها . وسوف يمكن ذلك أقل البلدان نموا ، التي تتوفر لديها موارد محدودة للغاية ، من مواصلة تقدمها فور معالجة الآثار التي تخلفها الكوارث الطبيعية .

(د) كما ينبغي أيضا تقديم المساعدة لتقليل الأضرار التي تحدثها الأخطار الطبيعية الى أقصى حد . وينبغي الاستفادة بشكل تام من التقدم الذى أحرزته التكنولوجيا العصرية والأرصاد الجوية الزراعية كنظام الانذار المبكر والتنبؤات الطويلة الأجل لتحذير سكان المناطق المحتل أن تتضرر من الفيضانات أو الأعاصير أو الجفاف التي يمكن أن تحدث . وينبغي للمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تساعد أقل البلدان نموا بشكل فعال لتشمل داخل أراضيها مراقق لنشر المعلومات على وجه السرعة ولا تخاذل يلزم من تدابير وقائية لتقليل الأضرار الى أقصى حد .

(هـ) وينبغي ، من منطلق روح تقاسم الأعباء ، أن تتلقى أقل البلدان نموا التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين مساعدة مناسبة تمكنها من تقديم الخدمات الأساسية للاجئين . وينبغي كذلك للمانحين أن يقدموا مساعدة مناسبة لأقل البلدان نموا التي يوجد بها عدد كبير من الأشخاص النازحين والعائدين بسبب الكوارث التي هي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية .

الفصل الثاني

تدابير الدعم الدولية

٦٠- قام كل بلد من أقل البلدان نموا برسم أهدافه وتحديد أولوياته الانمائية ، ويتحمل كل من هذه البلدان المسؤولية الأولى عن خطته وبرامجه الانمائية من حيث استعراض التقدم ودعم التخطيط واعداد المشاريع . وتحقيقا لأهداف برنامج العمل الجديد الزاخر ، يعترف المجتمع الدولي بضرورة استكمال العمل الذي تقوم به أقل البلدان نموا على الصعيد الوطني بتدابير دعم تتخذ إما عن طريق زيادة تحويلات الموارد المالية وإما عن طريق سياسات وبرامج تتصل بطرائق المساعدة ، والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا ، وتدابير السياسة التجارية ، والتعاون فيما بين البلدان النامية . وعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا تعتمد جميعها على المساعدة الخارجية إذا أريد لها ان تتقدم في طريق التنمية المعتمدة على الذات فإن كل بلد منها له مشاكله الخاصة به . ولا بد من أن تكون تدابير الدعم الدولية مرنة وملائمة للاوضاع في كل بلد . هذا فضلا عن ضرورة النظر الى مثل هذه التدابير بوصفها مدعمة وليست بديلة للجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل وضع اطار مناسب للسياسة العامة وتعبئة الموارد المحلية . ومن ثم فإن برنامج العمل الجديد الزاخر يتضمنه هذا المبدأ الأساسي الذي يتلخص في تكامل العمل على الصعيدين المحلي والدولي ، يمثل مشاركة صريحة في التنمية بين أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي .

ألف - تحويل الموارد المالية

١- المساعدة المالية المطلوبة وسياساتها

- ٦١- ان أقل البلدان نموا ستتخذ هي ذاتها تدابير حازمة من أجل تعبئة موارد ها المحلية غير أنه ، نظرا لشدة تدني دخل الفرد في هذه البلدان ولكون معظم أهلها في مرتبة أدنى بكثير من مستوى الحد الأدنى للتغذية والصحة والتعليم والسكن ، ولكون السكان في القطاعات الكفافية يمثلون نسبة عالية جدا من أهلها ، سيستحيل على البلدان المذكورة أن تحشد محليا ما يكفي من الموارد لتنفيذ برنامج العمل المذكور . ولقد قدمت أقل البلدان نموا الى المؤتمر التقديرات المفصلة لاحتياجاتها وأخذ المؤتمر علما بها ، وكذلك الاسقاطات الاقتصادية الكلية . وان توسيع الدعم المقدم الى أقل البلدان نموا ، بشكل قوى وفوري ، سيكون عاملا حاسما اذا ما أريد لها أن تقلب رأسا على عقب الاتجاه الراهن نحو التدهور السريع لأوضاعها الاجتماعية الاقتصادية .
- ٦٢- لذلك سيتطلب الامر قيام المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، بنقل قدر ضخم من الموارد من أجل التنفيذ الفعال للبرنامج المذكور أعلاه ، وبخاصة تنفيذ عنصر العمل الفوري فيه ، كما وصف في الفقرة ٧٢ أدناه . وأثناء المراحل التحضيرية للمؤتمر قدمت أقل البلدان نموا برنامجا قطرية تشير الى أن متطلباتها من التمويل الخارجي ، عن النصف الاول من الثمانينات ستكون أعلى بنسبة ٨٥ في المائة بالقيم الحقيقية عما كانت عليه في السنوات الخمس الماضية (حين بلغ متوسطها ٦٦ مليار دولار بأسعار ١٩٨٠) ، وستمثل هذه الزيادة متطلبات اضافية قدرها ٥٧ مليار دولار سنويا في المتوسط ، في حين ان مجموع تدفقات المساعدة التسهلية في عام ١٩٩٠ ينبغي أن يرتفع الى ٢٤ مليار دولار بأسعار ١٩٨٠ .

٦٣- ويعترف المؤتمر بأنه لا يمكن لأقل البلدان نموا أن تحقق أهداف برامجها القطرية في إطار برنامج العمل الجديد الزاخر إلا باحداث زيادة جوهرية في المساعدة الانمائية الرسمية بالقياس الحقيقية اثناء العقد الحالي . ولا بد من أن تصرف على نحو عاجل وفعال اكبر نسبة ممكنة من هذه التحويلات المتزايدة من الموارد لتلبية الاحتياجات الفورية ولتوفير الزخم اللازم للجهود الانمائية لأقل البلدان نموا . ولبلغ هذه النتيجة وافقت الجهات المانحة على بذل جهد خاص لزيادة مساهماتها . وفي هذا الصدد ، أكدت جميع البلدان المانحة من جديد التزامها بتحقيق الهدف القاضي بتخصيص نسبة ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية الشاملة على النحو الوارد في أحكام الفقرة ٢٤ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . وفي إطار الزيادة العامة للمساعدات الانمائية الرسمية ، سيجرى توجيه المزيد من تدفقات هذه المساعدة نحو أقل البلدان نموا . وفي هذا الصدد ستقوم على وجه التحديد معظم الجهات المانحة للمساعدة الانمائية الرسمية بتخصيص نسبة ٠.١٥ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي في السنوات المقبلة لأقل البلدان نموا . وستقوم الجهات المانحة الاخرى بمضاعفة مساعدتها الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا في الفترة نفسها . ومن المرجح ان تصل هذه الجهود مجتمعة بحلول عام ١٩٨٥ ، الى مضاعفة المساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا ، بالمقارنة مع التحويلات التي تلقتها خلال السنوات الخمس الاخيرة .

٦٤- ان مركز ميزان مدفوعات أقل البلدان نموا ضعيف للغاية ، ولا تستطيع هذه البلدان الآن الا تمويل نصف وارداتها من حصيللة صادراتها . وخلال العقد الماضي ، ارتفعت تكاليف الواردات الى أقل البلدان نموا بمقدار ١٠ مليارات دولار (من ٣ مليارات دولار في ١٩٧٠ الى ١٣ مليار دولار في ١٩٨٠) مع زيادة طفيفة فقط في الحجم الحقيقي لهذه الواردات (وانخفاض فعلي في نصيب الفرد) . وبالنظر الى هذه الحالة ، فان جميع المانحين وغيرهم ممن هم في مركز يسمح لهم بتقديم المساعدة سوف ينضرون في انشاء مرافق لتقديم هذه المساعدة أخذين في الاعتبار الحاجات الخاصة لدى أقل البلدان نموا .

٢- زيادة المخصصات لأقل البلدان نموا في البرامج المتعددة الاطراف

٦٥- بالنظر الى ما تلقاه أقل البلدان نموا من مصاعب خاصة في الوصول الى المساعدة غير التساهلية ، ينبغي لوكالات المساعدة المتعددة الاطراف أن توجه الى أقل البلدان نموا قدرا كبيرا ومتزايدا من المساعدة التساهلية . وينبغي ان تتظر هذه الوكالات في زيادة نصيب هذه البلدان من برامج المساعدة التساهلية التي تقدمها .

٦٦- توخيا لهذه الغاية ، ينبغي تحقيق زيادة كبيرة في موارد مجموعة البنك الدولي ، وخاصة المؤسسة الانمائية الدولية ، وكذلك مصارف التنمية الاقليمية ، مع ايلاء الاعتبار لاحتياجات التحول الهيكلي ومعدل التضخم ومتطلبات الطاقة . وينبغي أن تستكمل على الاخص التغذية السادسة لموارد المؤسسة الانمائية الدولية بأسرع ما يمكن طبقا لما اتفق عليه من قبل . ومن ثم ينبغي للحكومات توجيه جانب كبير من معونتها عبر قنوات الوكالات المتعددة الاطراف القائمة .

٦٧- ينبغي ايلاء المراجعة الواجبة لاحتياجات أقل البلدان نموا عند بحث الحاجة الى مرافق المساعدة المتعددة الاطراف الجديدة وبحث أهدافها وأساليبها .

٣- آليات جديدة لزيادة التحويلات المالية الى أقل البلدان نموا

٦٨- من المسلم به أن المستوى الحالي للمساعدة الانمائية الرسمية غير كاف لتلبية الاحتياجات المتعاظمة لأقل البلدان نموا من المساعدة الخارجية • ومن ثم لابد للمناقشات التي تدور في المحافل الدولية المختلفة بشأن الآليات الجديدة الممكنة لتعبئة تحويلات مالية متزايدة الى البلدان النامية من أن تضع في الحسبان الاحتياجات الكبيرة لأقل البلدان نموا • وفي هذا المضمار يتعين أن تواصل المؤسسات الدولية المختصة الملائمة بذل جهود متضافرة للنظر في ارساء آليات وترتيبات جديدة تتضمن مقترحات ترمي ، في جملة أمور ، الى وضع مخططات لفرض ضريبة دولية لصالح التنمية ، واجراء مبيعات أخرى لذ هب صندوق النقد الدولي ، وربط انشاء حقوق سحب خاصة بالمساعدة الانمائية واتباع أساليب الاغاثة لتخفيف عبء الفوائد •

٦٩- نظرا لأن الموارد التساهلية تشكل مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي الذي تحتاجه أقل البلدان نموا ، فإن المؤتمر يلاحظ باهتمام ان اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بنقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية (لجنة التنمية) قررت ، في أيار / مايو ١٩٨١ ، من حيث المبدأ ، انشاء قوة عمل لمواصلة وتوسيع الدراسة المستمرة للمشاكل المؤثرة في حجم التدفقات التساهلية ونوعيتها واستخدامها الفعال • ويرحب المؤتمر بالدراسة المستمرة للتدفقات التساهلية في اطار لجنة التنمية •

٤- طرائق المعونة

٧٠- ينبغي أن يقتصر التنفيذ الناجح لبرنامج العمل الجديد الزاخر للثانيات بتحسينات في ممارسات وادارة المعونة لدى أقل البلدان نموا وشريكاتها على السواء • ولهذه الغاية ينبغي للبلدان والمؤسسات المانحة أن تبذل قصارى جهدها للتوصل في أقرب فرصة الى قرارات بشأن التدابير التالية المقترحة لتحسين نوعية وفعالية المساعدة الانمائية الرسمية :

(أ) توفير مساعدة لأقل البلدان نموا تكون ، كقاعدة عامة ، في شكل منح ، وتوفير قروض متفق عليها بصورة متبادلة وبشروط ميسرة للغاية ، والتنفيذ الكامل وعلى وجه السرعة لقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ١ - ٩) ؛

(ب) الاجتهاد ، الى أقصى حد ممكن ، لتقديم منح وقروض المساعدة الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا على أساس غير مقيد ؛

(ج) أن تؤخذ في الاعتبار ، لدى تخطيط وتمويل وتنفيذ المشاريع والبرامج الفردية ، آثار التضخم على تكاليف هذه المشاريع أو البرامج ؛

(د) أن تؤخذ في الاعتبار الكامل ، لدى تخطيط وتقييم المشاريع ، لا مجرد العوامل الاقتصادية والمالية ، بل أيضا الآثار الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الاجل ، وعلى الوكالات المانحة أن تقبل بوجود درجة أعلى من عدم التيقن في حالة أقل البلدان نموا ؛

(هـ) توفير المساعدة في صورة مشاريع ، وكذلك في صور أخرى مثل المعونة السلعية والمساعدة البرنامجية والقطاعية ، ودعم ميزان المدفوعات ودعم الميزانية عند الاقتضاء ، ودعم التكاليف

المتكررة ودعم المصارف الانمائية ومؤسسات التمويل المحلية ؛ وتقوم برامج الاستيراد العامة والقطاعية بتلبية الحاجة العاجلة الى توسيع الواردات اللازمة للتنمية وكذلك للمساعدة في اشباع الحد الأدنى من الاحتياجات البشرية ؛

(و) الاستعانة بصورة متزايدة بوكالات التنمية الوطنية في البلدان المتلقية لتنفيذ المساعدة البرنامجية والقطاعية ؛

(ز) ايلاء اعتبار كامل لتوفير مساعدة ، لا لمجرد الاستثمارات الانتاجية والاستثمارات في المقومات الهيكلية الاجتماعية (ومن بينها التعليم والصحة) لتلبية الاحتياجات الاجتماعية في اطار سياسات انمائية وطنية مناسبة ، بل أيضا للاغاثة في حالات الكوارث ؛

(ح) مراعاة الطبيعة المحددة التي يتسم بها المشروع أو البرنامج المعني والاهداف الانمائية الشاملة والظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد من أقل البلدان نموا وكذلك قدرته على تعبئة الموارد المطلوبة داخليا وتوفير التمويل للتكاليف المحلية وعند ما يتفق على ذلك بصورة متبادلة توفير كافة هذه التكاليف ؛

(ط) الاعتراف بالعوائق الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا فيما يتعلق بالموارد . ولهذا الغرض ، ينبغي اتخاذ تدابير مناسبة - بما في ذلك الدفع المقدم للأرصدة حيثما أمكن ذلك - في اطار الاجراءات الادارية التي تتبعها الجهات المانحة من أجل تمويل تكاليف المشاريع المتفق عليها بالنقد المحلي والاجنبي بغية التعجيل بمدفوعات للبضائع والخدمات وبالتالي التقليل من حاجة هذه البلدان الى التماس تمويل مؤقت بانتظار رد النفقات التي تكبدتها فعلا ؛

(ي) وضع اطار متماسك لتخطيط التكاليف المتكررة وايلاء الاعتبار ، في انتقاء وتصميم المشاريع ، لأثرها على الميزانية في المدى الطويل ؛

(ك) النظر في اتخاذ ما يلزم من تدابير لتحمل النفقات المتكررة لمشاريع أو برامج محددة ذات اولوية انمائية عالية ، سواء بالعملة المحلية أو بالقطع الاجنبي ولفترات زمنية محددة ، مع انشاء ترتيبات تتيح للبلد المتلقي الاضطلاع تدريجيا بهذا العبء ، وبذلك تراعى الصعوبات الخاصة التي يواجهها البلد المعني في تعبئة موارده الداخلية ، وبولي اهتمام خاص للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي غير المدرة للدخل ؛

(ل) ايلاء أولوية عالية للطلبات التي تقدمها أقل البلدان نموا بشأن الحصول على مساعدة في مجال تعزيز قدرتها الادارية وذلك عن طريق اتخاذ اجراءات في مجالات مثل توفير المشورة والتدريب (بما في ذلك التدريب المحلي في موقع العمل وعند الاقتضاء التدريب في بلد ثالث) في مجال التخطيط الانمائي ، واعداد المشاريع ، والادارة العامة واعداد الميزانية والشراء والمحاسبة ؛

(م) النظر أبعد نظرة ممكنة الى تدفقات المساعدة الى بلدان معينة من أقل البلدان نموا بحيث يصبح من الأسهل دمج تدابير المساعدة في دورات التخطيط والميزانية في هذه البلدان .

٧١- سيكفل المانحون - ضمن اطار التدابير التنظيمية الواردة في الفصل الثالث - استخدام الدعم الدولي المتاح لصالح أقل البلدان نموا جميعها وفقا لمتطلبات كل بلد منها .

باء - عنصر العمل الفوري في برنامج العمل الجديد الزاخر

٢٢- بغية ارساء الأساس الذي يقوم عليه التنفيذ الناجع لبرنامج العمل الجديد الزاخر وضمانا لعدم المساس بالتنمية المتوسطة والطويلة الاجل ، يحسن ايلاء العناية الفورية الى أسس الاحتياجات في أقل البلدان نموا ، التي تتضمن - في جملة أمور - ما يلي :

(أ) توفير موارد كبيرة لتقديم الاغاثة العاجلة والفورية لمواجهة حالات النقص الحادة في السلع الاساسية الحساسة ، وبخاصة الاغذية والطاقة ،

(ب) تقديم مساعدات مالية فورية في شكل تخفيف عبء الدين ودعم موازين المدفوعات ؛

(ج) اتخاذ تدابير عاجلة ولموسة لتقديم المساعدة الطارئة من أجل تخفيف آثار الكوارث سواء كانت طبيعية أو من صنع الانسان ، بما في ذلك ما يؤدي منها الى حالات نقص غير متوقعة في تعبئة الموارد ؛

(د) تقديم المساعدة من أجل التغلب على الاختناقات التي تتطلب اجراء عاجلا في الادارة والصيانة والاصلاح والمراقب العمرانية بغية التوصل الى استخدام أفضل لما هو قائم من مقومات هيكلية ومنشآت صناعية ؛

(هـ) القيام فورا بتوفير دعم مالي اضافي من أجل تعيين المشاريع واجراء دراسات الجدوى والاعداد المفصل للمشاريع الاستثمارية وكذلك المشاريع المتصلة بالاحتياجات الاجتماعية ؛

(و) التوريد العاجل والمعزز الى حد كبير للمدخلات الضرورية للتنمية الزراعية والريفية كالأسمدة والمضخات وغيرها ، بغية زيادة الانتاج والانتاجية وخاصة في المواد الغذائية والمحاصيل النقدية ،

(ز) الدعم المالي للأنشطة المضطلع بها على أصعدة المجتمعات المحلية والتي توجد فرصا للعمل ، بما في ذلك دعم مشاريع الاشغال العامة الريفية المحلية الصغيرة النطاق والكثيفة العمالة ، وتقديم الدعم للمؤسسات غير الحكومية ؛

(ح) قيام المجتمع الدولي بتقديم تأكيدات على أساس ثنائي ومتعدد الاطراف بتوفير موارد كافية على أساس مضمون ويمكن التنبؤ به لاستكمال الأنشطة التي تضطلع بها أقل البلدان نموا بنفسها في هذه العناصر الحساسة والحيوية معا من العناصر المكونة لبرنامج العمل الجديد الزاخر .

جيم - المساعدة التقنية

٢٣- ستحتاج أقل البلدان نموا الى عدد متزايد من الخبراء (على الأقل في المستقبل العاجل) في مجالات التدريب ، وتحديد المشاريع وتحضيرها وتنفيذها وتقييمها . وستحتاج هذه البلدان أيضا الى المعدات كمعونة وذلك بغية سد الثغرة التكنولوجية وكنسبة ذات شأن من مجموع المساعدة التقنية بكل فروعها . كما أن الحاجة الى التدريب ستظل ملحة طوال العقد . لذلك يجب أن تتخذ المؤسسات المانحة الخطوات التالية :

(أ) ينبغي أن تهذل المؤسسات المانحة جهودا خاصة من أجل توفير خبراء مؤهلين تأهيلا عاليا للعمل في أقل البلدان نموا في المهام المحددة المؤكولة اليهم ، وتلبية طلبات الحصول على مثل هذه المساعدة على وجه السرعة ، وتلبية رغبة أقل البلدان نموا في تدريب الموظفين المحليين تدريباً فعالاً كجزء من مهمة الخبراء الا جانب • وينبغي للبلدان المستفيدة أن تضمن توفر هؤلاء الموظفين المحليين للمشروع تحقيقاً لعدة أغراض منها استمرار المشروع ومتابعته بشكل واف .

(ب) ينبغي أن تنظر المؤسسات المانحة على وجه السرعة في تمكين أقل البلدان نموا من الاضطلاع بالدراسات الاستطلاعية ، وكذلك سائر جوانب اعداد المشاريع أو مساعدتها في ذلك مع الاستعانة الى اقصى حد ممكن بالخبراء والمستشارين الذين يقع عليهم اختيار أقل البلدان نموا ؛ (ج) توسيعاً لفرص توفر الموظفين ذوي الخبرة ، وحيثما يطلب البلد المستفيد ذلك ، ينبغي ايلاء اعتبار تام لاستخدام الخبراء من المستوى المتوسط الذين يمكنهم تأدية مهام كثيرة بفعالية وباتصال أوثق مع العاملين في البرنامج أو المشروع من الافراد والمؤسسات ، مثل متطوعي الأمم المتحدة والمتطوعين الوطنيين ومتطوعي المنظمات غير الحكومية ؛

(د) ينبغي أن يطبق نهج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من قبل المؤسسات المانحة حين يكون ذلك مناسباً لتمكين أقل البلدان نموا من الاستفادة من الخبرة ذات الصلة المتوفرة لدى البلدان النامية الاخرى ولدى بعضها البعض • وينبغي حث الوكالات المانحة على أن تساعد في تمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأن تتعاون مع الحكومات من أجل القيام ما أمكن باستخدام المؤسسات (الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية) الموجودة في البلدان النامية من أجل التدريب والخدمات الاستشارية وأعمال الخبرة وما شابه ذلك ؛

(هـ) ينبغي أن تقوم الوكالات المانحة بتوفير قدرات للتدريب و / أو دعم انشاء مثل هذه القدرات بغية تمكين أقل البلدان نموا من تنمية قدراتها المحلية على الاضطلاع بدراسات الجدوى وتنفيذ المشاريع الانمائية على نحو فعال •

دال - تدابير أخرى للسياسة الاقتصادية الدولية

١- تدابير السياسة التجارية

٧٤- ان الانخفاض البالغ لمستوى حصائل صادرات أقل البلدان نموا بالقيمة المطلقة ، وما يندجم عن ذلك من قيود حادة تعوق قدرتها على الاستيراد ، تشكل معوقات هيكلية رئيسية لتطوير تجارتها • وينبغي في اطار الحاجة الى المزيد من تحرير التجارة العالمية ، بذل جهود خاصة لتعزيز فتح أسواق كافية مع توفير أقصى قدر ممكن من التيقن وامكانية الوصول المستمر الى هذه الأسواق •

(أ) تحسين إمكانية الوصول الى الأسواق

٧٥- ان نظام الافضليات المعم لا يغطي جميع البنود ذات الاهمية التصديرية لأقل البلدان نموا • ولا تصدر أقل البلدان نموا الا القليل من المنتجات المصنعة ، كما أن مجموع صادراتها ضئيل نسبياً أو لا يذكر ، الأمر الذي يعكس لا مجرد مستوى منخفض لتتميتها الاقتصادية فحسب بل وكذلك الصعوبات التي تواجهها منتجات أقل البلدان نموا في أسواق البلدان المتقدمة النمو . وتعد الهياكل الادارية

وهي تشيخ التجارة التي تتميز في الأغلب بالضعف والقصور في هذه البلدان ، وكذلك الصعوبات في فتح أسواق لمنتجات التصدير والحفاظ عليها ، مسؤولة جزئيا عن انخفاض مستوى صادراتها .

٧٦- وفي سياق الجهود المبذولة لتوسيع صادرات أقل البلدان نموا وتبويبها ، ومع أخذ صغر حجم التجارة المشمولة بعين الاعتبار ، يتعين تحقيق المزيد من تبسيط وتحسين مخططات الافضليات من شتى الأنواع ، وذلك بغية توفير معاملة الاعفاء من الرسوم الجمركية بأقصى درجة ممكنة . كما ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لتوسيع قوائم المنتجات ، ولطباعة قواعد المنشأ المطبقة (على أساس فردي وتراكمي) ، وللبلدان المشمولة ، وفي هذا السياق ينبغي الإشارة الى ما يلي :

- أطر تعاقدية واسعة (مثل اتفاقية لومي) حيثما يكون ذلك ممكنا ؛
- مخططات الافضليات المعممة ، (يمكن في هذا الصدد تشجيع أقل البلدان نموا بشكل خاص على الاستفادة من الجهاز الاستشاري القائم في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اذا كانت ترغب في اثاره مشاكل معينة) ؛
- بذل جهود من جانب البلدان النامية لاقامة نظام أفضليات بين البلدان النامية متفق عليه دوليا ، وتوفير معاملة خاصة في هذا السياق لأقل البلدان نموا .
- ٧٧- ولا بد من اتخاذ اجراءات في المحافل المناسبة بغية تخفيض اية حماية تعريفية أو غير تعريفية مثل آثار تصعيد التعريفات والتقييدات الكمية التي قد تعوق صادرات أقل البلدان نموا من السلع الرئيسية المجهزة ، وتعمل على تشيخ الترويج الرأسي لاقتصادات هذه البلدان .
- ٧٨- واذا ما أخذت في الاعتبار ضرورة تعزيز اطار القواعد الدولية ، وحيثما أمكن ، تحسين الوصول الى الأسواق وضمانه بصورة أكبر ، ينبغي لمجموعة "غات" أن تنظر في تمديد اللجنة الفرعية الخاصة المعنية بتجارة أقل البلدان نموا التابعة للجنة التجارة والتنمية نظرا لأنها توفر محفلا مفيدا للحوار ويمكن أن تساهم الى جانب وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الاخرى مساهمة مفيدة في استعراض تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر . وباعتبار أن "شرطا التمكين" الذي نصت عليه مجموعة "غات" يتضمن احكاما موضوعة لصالح أقل البلدان نموا بوجه خاص ، فانه ينبغي ان تؤخذ الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان في الاعتبار وفقا للمدونات المتفق عليها خلال المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف .

(ب) تدابير أخرى لتشجيع الصادرات

٧٩- لقد ورد في الفقرة ١٤٣ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث انه " لتلبية الاحتياجات الخاصة لاقل البلدان نموا ، سيدعم المجتمع الدولي الجهود الرامية الى تعزيز القدرة التكنولوجية والانتاجية لهذه البلدان " . وفي الوقت الذي يجب أن يصمم هذا الدعم وفقا لاحتياجات البلدان ، كل على حدة ، ينبغي إيلاء اهتمام للتدابير التالية :

(أ) ترويج الصادرات : ينبغي أن تتخذ البلدان المانحة والمنظمات الدولية تدابير من شأنها أن تساعد أقل البلدان نموا على خلق صناعات لتحضير المواد الخام والمنتجات الغذائية في موقع انتاجها ، بوصف ذلك دعامة من الدعائم التي يقوم عليها ترويج الصادرات ؛

(ب) نهج رأسي متكامل لتوسيع الصادرات : ينبغي ، حيثما أمكن ذلك ، استحداث مشاريع اجمالية متكاملة لتنمية الصادرات تشمل جهودا متسقة تمتد من التخطيط ثم الانتاج في أقل البلدان

نموا الى المبيعات في البلدان المتقدمة • وينبغي أن تتاح موارد كافية للتغلب على كل الاختناقات المتصلة بالتوسع في منتجات تصديرية معينة أو تشجيعها ؛

(ج) ترتيبات البيع طويلة الاجل : ينبغي مواصلة تقصي امكانات توفير أو تعزيز الترتيبات طويلة الاجل لبيع المنتجات التصديرية لاقل البلدان نموا في أسواق البلدان المستوردة • وعلى الحكومات والمؤسسات الدولية أن تعتمد الى شراء بعض امداداتها من أقل البلدان نموا كسياسة مقصودة ؛

(د) التعاون الاقليمي والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية : ينبغي اتخاذ جميع الخطوات لتعزيز التعاون الاقليمي والتعاون الاقتصادي الفعال بين البلدان النامية نفسها ؛

(هـ) تدابير دعم التجارة : ينبغي تعزيز دور مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات وكذلك دور منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في تشجيع وضع استراتيجيات شاملة - وفي هذا السياق - تشجيع التسويق المحلي والدولي الفعال ، وينبغي أن تنظر البلدان المتقدمة في انشاء مكاتب لتقصي فرص الاستيراد وتشجيع نشاطها ؛

(و) المساعدة التقنية : ينبغي للجهات المانحة الثنائية والوكالات الدولية مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق المشترك للسلع الاساسية (الشباك الثاني) ان تساعد في مجال توفير التدريب (في موقع العمل خاصة) وفي مجال البحث وتعبئة التكنولوجيا المناسبة •

٨٠ - ينبغي للبلدان المانحة والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تساعد أقل البلدان نموا في تنفيذ التدابير المدرجة في الفقرة ٥٧ أعلاه •

(ج) التعاون الدولي في ميدان السلع الاساسية

٨١ - من المهم الاشارة الى أن عددا كبيرا من أقل البلدان نموا يعتمد وسيظل يعتمد على تصدير السلع الاساسية لتوفير حصائل القطع الاجنبي • وفي حالة عدد قليل من السلع الاساسية ، تفيد ندرة هذه السلع في تعزيز الارتفاع والاستقرار النسبي للأسعار ، اما في حالة السلع الاساسية ذات الاهمية الكبرى للعديد ، ان لم يكن للقسم الاكبر من أقل البلدان نموا ، فان الاسعار تتقلب بصورة كبيرة ولذا ينبغي بذل جهود متواصلة لتعزيز التعاون الدولي في هذه الميادين ، تراعى فيها الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا •

٨٢ - اتفاقات السلع الاساسية : ينبغي على منتجي ومستهلكي السلع الاساسية المصدرة من قبل أقل البلدان نموا ان يجددوا جهودهم ، في اطار البرنامج المتكامل للسلع الاساسية التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، لعقد اتفاقات سلعية في أسرع وقت ممكن عن السلع الاساسية المناسبة ولتنفيذ الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الاساسية • وينبغي أن يولي المنتجون والمستهلكون المعنيون ، في اطار الاتفاقات السلعية الدولية الاهتمام للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا كالاغفاء من التمويل المسبق للمخزونات الاحتياطية •

٨٣ - التعويض عن نقصان حصائل التصدير : ينبغي للبلدان المتقدمة النمو التي تتعامل في تجارة السلع الأولية مع أقل البلدان نموا ان تدرس طرق ووسائل مساعدة هذه البلدان في التعويض عن الآثار الضارة للخسارة في القطع الاجنبي الناتجة عن تقلب صادرات اقل البلدان نموا من السلع الأولية الى البلدان المتقدمة النمو ، وهي مدعوة لأن تبلغ في الوقت المناسب عن التقدم المحرز في هذا

الشأن ، لاعداد تقرير وقائعي شامل عن النتائج التي تتوصل اليها وذلك لرفعه الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السادسة ولهذا الغرض ينبغي لكل البلدان الشريكة في هذه التجارة أن تنظر في الطريقة التي يمكن اتباعها والتدابير التي يمكن اتخاذها لتعويض أقل البلدان نموا عن نقصان حصائلها من تصدير السلع الالوية .

٢- النقل والمواصلات

٨٤- تواجه أقل البلدان نموا صعوبات شديدة في قطاع النقل ، وتعاني من اختناقات ، ولا سيما في نقل تجارتها الخارجية ، ومما يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نموا عدم وجود مقومات هيكلية كافية في قطاع النقل والمواصلات . ولا غنى عن تحسين المقومات الهيكلية العمرانية للتوسع في جميع القطاعات المنتجة والخدمات الاجتماعية الاساسية وكذلك للتنفيذ الفعال للتدابير الانسانية وتدابير الاغاثة في حالات الطوارئ . كما ان تعزيز مرافق النقل والمواصلات يعتبر في الوقت نفسه ضروريا للتعاون في اطار دون اقليمي واقليمي .

٨٥- ويتطلب توسيع طاقة النقل والمقومات الهيكلية وتحسين عملية النقل الكلية ، تمشيا مع معدل النمو في التجارة الخارجية ، توفر موارد مالية دولية ، وخاصة لتنمية الموانئ والطرق الحضرية والريفية وخطوط السكك الحديدية في أقل البلدان نموا ، وذلك من منظمات الأمم المتحدة ومن المانحين الثنائيين والمتعددي الاطراف ، كما تتطلب موارد مالية ومساعدة تقنية لتدريب اليد العاملة المطلوبة ولا نشاء مؤسسات أهلية للتدريب .

٨٦- وتعاني معظم أقل البلدان نموا من قصور مرافق النقل الداخلي في منطقتها ، مما يعيق تنميتها بشكل غير مباشر . ومن ثم ينبغي أن يولي المجتمع الدولي قدرا أكبر من الاهتمام لتقديم المساعدة في انشاء مرافق نقل داخلية لربط المناطق النائية .

٨٧- وينبغي أن يضع كل بلد من أقل البلدان نموا استراتيجية في هذا القطاع تراعى فيها الظروف الخاصة به ، ولا غنى لجميع هذه البلدان عن ايلاء أولوية الى توسيع وصيانة شبكات طرقها . كما تستحق السكك الحديدية اهتماما خاصا نظرا لأنها توفر وسيلة نقل عالية الكفاءة في أقل البلدان نموا .

٨٨- وفيما يتعلق بالبلدان غير الساحلية ، فان تحسين مرافق النقل العابر والمرفأ في بلدان المرور العابر ذوا أهمية كبيرة لتسهيل الوصول الى الأسواق العالمية . وينبغي أن تنظر البلدان المانحة والوكالات الدولية في توفير مساعدة مالية تساهل لمخططات الاستثمار التي تضطلع بها بلدان المرور العابر المجاورة بشكل فردي أو بالاشتراك مع البلدان غير الساحلية الواقعة في المنطقة ذاتها ، والتي تهدف الى تحسين مرافق النقل العابر ومقوماتها الهيكلية .

٨٩- أما بالنسبة للبلدان الساحلية والبلدان الجزرية من أقل البلدان نموا فان تطوير خدمات النقل البحري الوطنية والخدمات النهرية والبحيرية له أهميته أيضا ، وينبغي أن يحظى بأولوية عالية .

٩٠- يمتنعين أن تقوم المخططات الاقليمية ودون الاقليمية بدور أساسي ، لأن بوسعها على الأقل أن تساعد في خفض التكاليف الرأسمالية والجارية الى حد أدنى . ومن ثم فانه ينبغي للمانحين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف أن يضموا جهودهم للمساعدة في مواجهة التكاليف في سياق سياسات اقليمية موضوعة بعناية .

٩١- وينجم عن ازدحام الموانئ اختناق خطير يعوق التجارة الدولية لأقل البلدان نمواً • وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى المشاكل المحددة ، العمرانية والإدارية على السواء التي تواجهها أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بنقل البضائع عبر البلدان المجاورة •

٩٢- والاشتراك في النقل البحري أمر مهم بالنسبة لأقل البلدان نمواً • والكثير من هذه البلدان يملك ما يلزم من العمال على ظهر السفن ، وليس هناك ما يبرر عدم فوزه بنصيب من فوائد النقل البحري •

٩٣- وتشكل تنمية الاساطيل التجارية أولوية هامة لعدد معين من أقل البلدان نمواً • وينبغي أن تولي المؤسسات المالية هذا الأمر ما يستحقه من الاهتمام وعليها أن توفر الأموال اللازمة بشروط معقولة لهذا الغرض • وعلى اتحادات الخطوط البحرية أن تعود ، حيثما ينطبق ذلك ، إلى أحكام اتفاقية مدونة قواعد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية ، وأن تأخذ في الاعتبار ، بالشكل المناسب اهتمامات أقل البلدان نمواً • وينبغي أن تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن •

٩٤- إن أقل البلدان نمواً مدعوة بالحاح لأن تأخذ في الاعتبار أحكام الاتفاقات الدولية ذات الصلة بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة للنقل الدولي المتعدد الوسائط للبضائع المعقودة مؤخراً ، وذلك لدى تخطيطها لمشاريع النقل وشراؤها المعدات ، بغية حماية مصالحها في مجال التجارة والنقل وتفادي التقادم التكنولوجي المبكر لهما كلها الأساسية وتجهيزاتها ومعدات المتحركة •

٩٥- وبإعطاء درجة أكبر من الأولوية لقطاع المواصلات ستبذل محاولات لتحسين المكونات التكنولوجية للمعدات القائمة ولتوسيع شبكة المواصلات لكل ورفع مستواها • وينبغي أن تصوغ أقل البلدان نمواً سياسات تسعيرية لهذا القطاع أكثر فعالية ومستصوبة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، وينبغي أن تنظر البلدان المتقدمة النمو في تقديم مساعدة تساهلية لأقل البلدان نمواً لتمكينها من تحسين شبكة المواصلات فيها ، بما في ذلك استخدام التوابع الاصطناعية عند الاقتضاء •

٩٦- ويرجى من البلدان المانحة دعم وتشجيع تنفيذ مشاريع النقل والمواصلات المشتركة بين بلدين أو أكثر من أقل البلدان نمواً ، خاصة حين يأتي تصور هذه المشاريع في إطار برامج دون اقليمية أو اقليمية شاملة تهدف إلى تنمية قطاع النقل والمواصلات • ويشكل عقد النقل والمواصلات في أفريقيا خلال الثمانينات مثالا حقيقيا في هذا الصدد •

٣- الاغذية والزراعة

٩٧- تمثل الاغذية والزراعة مجالا من المجالات التي يقوم فيها التعاون الدولي بدور هام في دعم الجهود المحلية • وسوف تتمكن أقل البلدان نمواً من أن تعتمد على البلدان المتقدمة النمو ، وكذلك المؤسسات الدولية ذات الصلة في الحصول على مساعداتها فيما يلي :

- وضع استراتيجيات غذائية وطنية ، مثل الاستراتيجيات المذكورة في الفقرة ١٠ أعلاه •
- اتخاذ الخطوات المبينة في تلك الفقرة •

٩٨- وينبغي زيادة المساعدة التقنية والمالية لرفع الانتاجية الزراعية والتوسع في الانتاج وتحسين حفظ المواد الغذائية ، ولا سيما في حالة المحاصيل الغذائية • وينبغي أن تتمكن أقل البلدان نموا من زيادة الاستفادة من المعونة التي يقدمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل الاستثمارات الريفية •

٩٩- وينبغي تعبئة المجتمع الدولي للاشتراك في اقامة أمن غذائي في أقل البلدان نموا • ولهذه الغاية ، ينبغي اتخاذ التدابير التالية :

(أ) توفير الدعم المالي والتقني لماتتخذه أقل البلدان نموا من مبادرات لاقامة مخزونات على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي ؛
(ب) التفاوض في وقت مبكر من أجل عقد اتفاق دولي جديد للقمح يتضمن احكاما اقتصادية سليمة ؛

(ج) التكوين الفعلي لاحتياجات طوارئ دولية من الاغذية تصل الى مستوى ٥٠٠ ٠٠٠ طن سنويا وخاصة عن طريق اشتراك مانحين جدد ؛
(د) تدابير أخرى مناسبة يقصد بها دعم الامن الغذائي الوطني وزيادة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية على أساس يمكن التنبؤ به •

١٠٠- ومن المحتمل ان تستمر الحاجة الى المعونة الغذائية ، التي تمثل جزءا هاما من الاستراتيجية الغذائية الوطنية في عدد من أقل البلدان نموا ، للمساعدة في تلبية المتطلبات الغذائية التي ليس بوسع معظم أقل البلدان نموا توفيرها بنفسها • ويتعين توفير معونة غذائية كافية في شكل معونة طوارئ بغية المساعدة في تأمين بقاء السكان الذين تهدد هم المجاعة • ووفقا لهدف الاكتفاء الذاتي في ميدان الاغذية ، فان المعونة الغذائية التي تقدم في شكل مساهمة لتعويض حالات العجز الهيكلية ينبغي أن تظل ذات طابع مؤقت كيلا تؤدي الى تفاقم أو استمرار تبعية بلدان العجز •

١٠١- وينبغي للبلدان التي لم تشترك الى الآن في جهود المعونة الغذائية الدولية - ولكن بوسعها أن تضطلع بذلك - أن تقدم مساهمة كبيرة في تحقيق هدف توفير ١٠ ملايين طن من الحبوب كمعونة غذائية للبلدان النامية بمقتضى اتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٨٠ •

١٠٢- وينبغي أن يتم بصفة عامة توفير المعونة الغذائية لأقل البلدان نموا في شكل منح أو بشروط تساهلية للغاية ، وينبغي أن ينظر المانحون في تحمل تكاليف النقل ذات الصلة •

٤- نقل وتطوير التكنولوجيا

١٠٣- لقد أدرك المجتمع الدولي الدور الاساسي للتكنولوجيا في التنمية الاجتماعية الاقتصادية لجميع البلدان ، ولا سيما في التعجيل بتنمية البلدان النامية • كما أكد الدور الرئيسي للتكنولوجيا في تقدم البشرية ، وأنه ينبغي أن يتمتع الجميع بالقدرة على الاستفادة من أوجه تقدم وتطوير التكنولوجيا بغية تحسين مستويات معيشتهم • والتكلفة الاقتصادية والاجتماعية المتصلة باقتناء وتطبيق التكنولوجيا الأجنبية في سوق تتميز بعدم الكمال هي تكلفة عالية جدا • وبما أن وضع أقل البلدان نموا الافتقار شبه الكامل الى امکانيات المحلية للبحث الانمائي • وينعكس ذلك في تبعيتها التكنولوجية ، ولا سيما في القطاعات ذات الأهمية الحاسمة لتنميتها الاجتماعية الاقتصادية : التغذية والصحة والسكان والمواصلات والطاقة •

١٠٤- وبالنظر الى هذه الاعتبارات ، ولا سيما الصعوبات الخاصة التي تصادفها أقل البلدان نموا في الوصول الى التكنولوجيا العصرية وفي تعزيز امكانياتها التكنولوجية ، ينبغي للمجتمع الدولي بذل كل ما يمكن من جهود للتعجيل بالتحول التكنولوجي لأقل البلدان نموا ، ولا سيما عن طريق ما يلي :

(أ) مساعدة أقل البلدان نموا في انشاء وتقوية مقوماتها الهيكلية المؤسسية ، بما في ذلك مراكز للتكنولوجيا ، يمكنها القيام بما يلي في جملة أمور :

١' تسهيل صياغة وتنفيذ خطط وسياسات وقوانين ولوائح في مجال التكنولوجيا بطريقة متناسقة ؛

٢' تقييم صفقات نقل التكنولوجيا والتفاوض عليها وتسجيلها ؛

٣' العمل كمركز تنسيق ممكن بين موردى التكنولوجيا الوطنيين والدوليين وبين مستعملي التكنولوجيا الوطنيين ؛

٤' توفير المساعدة التقنية والمعلومات والتدريب لمستعملي التكنولوجيا ؛

٥' دعم برامج البحث الانمائي للتكنولوجيا في مجالات مختارة ، والاشتراك فيها بهدف تطوير التكنولوجيات المحلية ، والدهوض بتطويع التكنولوجيات المستوردة لتتنسج مع الاحتياجات الوطنية ؛

٦' تسهيل نقل التكنولوجيا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ؛

(ب) اعطاء أقل البلدان نموا أقصى ما يمكن من فرص الوصول ، بأبهر درجة ممكنة من الحرية للتكنولوجيات التي لا يخضع نقلها لقرارات القطاع الخاص ، وتسهيل الوصول ، الى المدى الممكن عمليا ، للتكنولوجيات التي يخضع نقلها لقرارات القطاع الخاص في ضوء النظام القانوني للبلد المعني ؛

(ج) ايلاء اهتمام خاص للمشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا في ميدان النقل العكسي للتكنولوجيا ، بما في ذلك دراسة سبل مساعدة هذه البلدان في معالجة هذه المشاكل . كما ينبغي النظر في الترتيبات الممكنة التي تتيح لأقل البلدان نموا الاستفادة من تبادل المهارات بشكل تعاوني فيما بين البلدان النامية ؛

(د) النظر ، كجزء من عملية التعجيل بنقل التكنولوجيا الى أقل البلدان نموا ، في توفير اعتمادات لزيادة عدد المنح الدراسية للدراسات والتدريب في مجالي العلم والتكنولوجيا ؛

(هـ) مساعدة أقل البلدان نموا في صياغة قوانين ولوائح وسياسات مناسبة تتعلق باستيراد التكنولوجيا وتعزيز تطوير التكنولوجيات المحلية ؛

(و) صياغة سياسات مناسبة تتناول قطاعات محددة ذات أهمية حاسمة لأقل البلدان نموا : الصحة والتغذية والسكان والمواصلات والطاقة .

٥- المخططات المتعددة البلدان

١٠٥- يمكن للتعاون فيما بين البلدان النامية ان يؤدي دورا رئيسيا في دعم برنامج العمل الجديد الزاخر لصالح أقل البلدان نموا باتاحة فرص كبيرة أمامها للتنمية عن طريق تنمية الروابط

مع البلدان النامية الاخرى • وينبغي أن تحظى العناصر التالية من تلك الجهود بالدعم القوي في اطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية :

- (أ) ايلاء اهتمام خاص للمصاعب الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا في أى ترتيبات شاملة للأفضليات فيما بين البلدان النامية في مجال التجارة (الحواجز التعريفية وغير التعريفية) ؛
- (ب) اتخاذ ترتيبات في اطار برامج التعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية من أجل الاستغلال المشترك لأحواض الانهار المشتركة أو غيرها من الموارد الممكنة ، مع تقديم دعم خاص للبلدان المشتركة من أقل البلدان نموا ؛

(ج) ايلاء اهتمام خاص ، في اطار مخططات التعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية ، لأقل البلدان نموا فيما يتعلق بتدفق المساعدة المالية التسهلية والمساعدة التقنية من جانب البلدان النامية التي تستطيع تقديم المساعدة •

١٠٦- ينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية أن تيسر تدفق المساعدة التقنية والمساعدة المالية والمساعدة العينية من سائر البلدان النامية الى أقل البلدان نموا ، وينبغي لها أيضا أن تقدم دعما بالقوة لترتيبات التعاون الاقليمي التي تشمل مزايا لها وزنها لأقل البلدان نموا •

١٠٧- ينبغي ، الى اقصى حد ممكن ، أن تكون المساعدة المالية المقدمة الى أقل البلدان نموا من أى مصدر كان قابلة للاستخدام ، جزئيا على الأقل ، في شراء واردات من بلدان داخل المنطقة الاقليمية لكل بلد من أقل البلدان نموا •

١٠٨- حيثما توجد فرص واقعية لاستثمارات متعددة البلدان تشمل أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان في المنطقة دون الاقليمية ذاتها ، فإنه ينبغي للمانحين أن يدعموها بقوة • ففي أغلب الحالات ، تتجاوز الاحتياجات المالية لتنفيذها قدرات البلدان النامية المشتركة فيها ، وبوجه خاص أقل البلدان نموا من بينها • فضلا عن هذا ، فإن مثل هذه البرامج قد تمثل في الواقع فرصة فريدة للتحويل الفعال لاقتصادات البلدان الاقل نموا المعنية إذ أن الكثير منها هي من الصغر وضيق قاعدة الموارد بما لا يسمح لها بتحمل دعم أية تغيرات هيكلية اقتصادية ذات شأن عن طريق استثمارات على المستوى الوطني وحده •

الفصل الثالث

ترتيبات التنفيذ والمتابعة والرصد

١٠٩- لما كان أحد الأهداف الأساسية لبرنامج العمل الجديد الزاخر هو اعطاء وجهة ودفعه جديدتين للجهود الانمائية لأقل البلدان نموا وللتنعاون الدولي الداعم لهذه الجهود ، فان من المهم أن ينص على القيام بعمليات تعاون واستعراض متواصلة على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي .

ألف - الصعيد الوطني

١١٠- على حكومة كل بلد من أقل البلدان نموا أن تنشئ مركز تنسيق لمواصلة الاتصال بشركائها في التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف على السواء ، بشأن استعراض وتنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر . كما قد يرى من المفيد تكوين فرقة عاملة في الاطار الحكومي تتكون من الوزارات ذات الصلة ، بما في ذلك المكتب المسؤول عن ادارة المساعدة الاجنبية والمكتب المسؤول عن التخطيط - حيثما لا يكون ذلك قد تم بعد - لمعاونة مركز التنسيق في تنسيق العمل على الصعيد الوطني .

١١١- ويمكن أن تقوم حكومات أقل البلدان نموا بعد اجراء مشاورات عند الاقتضاء مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والوكالات الحكومية الدولية والبلدان المانحة ، بإنشاء أفرقة استشارية للمعونة أو ترتيبات أخرى ، حيثما لا توجد بالفعل ، كآلية لاستعراض وتنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر بنسبة منتظمة ودورية . وينبغي السماح لأقل البلدان نموا غير المشمولة بالترتيبات القائمة بدعوة الجهات المانحة الفعلية والمحتملة والشركاء التجاريين ، وأجهزة الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها ، والمنظمات الدولية والحكومية الدولية ، والبلدان المتاخمة ، عند الاقتضاء ، الى المشاركة في انشاء ترتيبات استشارية مناسبة جديدة . وفي حالة وجود هذه الترتيبات بالفعل (مثل الافرقة الاستشارية للبنك الدولي والموائد المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ونادى المنطقة السهلية) فانه ينبغي تعزيزها وتوسيعها بغية استعراض تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر في بلدان محددة من أقل البلدان نموا .

١١٢- ونظرا للمسؤولية التي يتحملها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الاستعراض العالمي ، ينبغي دعوة الامين العام للأمم المتحدة ، اذا لزم الامر ، ليمثل في الاجتماعات الاستعراضية على الصعيد القطري بغرض تبادل المعلومات .

١١٣- ويجب أن تتم عمليات الاستعراض هذه على فترات مناسبة بناء على مبادرة البلد المهتم من أقل البلدان نموا الذي يلتزم من الوكالة القيادية تقديم مساعدة في تنظيمها لفريق المعونة الذي ينتمي اليه . وينبغي أن تركز هذه العمليات الاستعراضية لتنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر على الصعيد القطري وأن تركز خاصة على الأمور التالية :

(أ) استعراض الوضع الاقتصادي والعالمي للبلد والمساعدة الخارجية المقدمة له ،

(ب) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر في البلد المعني من أقل البلدان نموا ودراسة خطة تفصيلية سنوية أو نصف المدّة توضح فيها الاستراتيجيات والاولويات والاهداف الاقتصادية والمالية ، والاحتياجات من الموارد الخارجية اللازمة لدعم وتنفيذ هذه الخطط والبرامج ،

- (ج) كفالة منح المساعدة من أجل تنفيذ خطط وبرامج الفترة قيد النظر ،
- (د) استعراض شروط المعونة وأحكامها وطرائقها ، بما في ذلك المساعدة التقنية ، في ضوء المبادئ التوجيهية الواردة في البرنامج ، وذلك لمعرفة ما يلزم اتخاذه من خطوات إضافية أن وجدت ، لضمان تطبيق هذه المبادئ على نحو أكثر فعالية ،
- (هـ) النظر في طرق ووسائل مساعدة أقل البلدان نمواً على توسيع تجارتها في الأسواق القائمة والجديدة •

١١٤- ولا بد من اجراء أول جولة من هذه الاستعراضات القطرية في أقرب وقت ممكن وبفضل ألا يتجاوز ذلك عام ١٩٨٣ •

١١٥- وينبغي لحكومة البلد المعني من أقل البلدان نمواً أن تعد لكل اجتماع استعراضي تقريراً يتضمن تقييماً للوضع الاقتصادي الراهن واحتياجات البلد العاجلة وطويلة الأجل من المساعدة في ضوء أولوياته وبرامجه الخاصة به • ولدى تحضير هذا التقرير يجوز للحكومة المعنية أن تطلب مساعدة من المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة •

١١٦- وقد ترى بعض البلدان من أقل البلدان نمواً من المناسب أن يتم ، بالتشاور مع شركائها في التنمية ، عقد اجتماعاتها في آن واحد وفي مكان واحد • وفي هذه الحالات ، يمكن لأقل البلدان نمواً والوكالات القيادية المعنية أن تطلب المساعدة من اللجان الإقليمية ذات الصلة أو المنظمات الحكومية الدولية ذات الطابع الإقليمي التي يرجى منها توفير المساعدة اللازمة •

باء- الصعيد الإقليمي والصعيد العالمي

١١٧- سيكون التفاعل المستمر بين نشاط التنفيذ المحدد المركز على المستوى القطري أو الإقليمي وبين الرصد العالمي للتقدم حاسماً بالنسبة لنجاح برنامج العمل الجديد الزاخر وينبغي أن يضطلع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالدور المركزي في وضع ترتيبات مفصلة على الصعيد العالمي لتنفيذ البرنامج والاضطلاع بما يقتضيه من تنسيق ورصد •

١١٨- وينبغي اجراء استعراض عالمي في منتصف العقد للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر في ١٩٨٥ • وسيتم خلال هذا الاستعراض أيضاً تعديل برنامج العمل للنصف الثاني من العقد ، حسب الاقتضاء ، بغية ضمان تنفيذه على الوجه الأكمل •

١١٩- ويوصي المؤتمر الجمعية العامة بأن تقر اجتماع الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نمواً على مستوى عال للاضطلاع باستعراض منتصف العقد والنظر في إمكانية اجراء استعراض عالمي في نهاية العقد يمكن أن يتخذ ، من بين الأشكال التي قد يتخذها ، صورة مؤتمر الأمم المتحدة معني بأقل البلدان نمواً ، وينبغي أن تكون نتائج استعراض منتصف العقد متاحة للجمعية العامة كيما تؤخذ في الحسبان الكامل خلال عملية استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية • وأثناء اضطلاع الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نمواً بمسؤولياته فإنه سينظر في التقارير المقدمة من اجتماعات الفرق الاستشارية للمعونة والدراسات الواردة من جميع الوكالات المختصة المشار إليها في الفقرة ١٢٢ أدناه وتحليلاً للقضايا الواردة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كما ذكر في الفقرة ١٢١ أدناه •

١٢٠- يتعين أن تستعرض ترتيبات الرصد على الصعيد العالمي ما تحرزه أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية من تقدم في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر ، ولا سيما ما يلي :

(أ) استعراض ما يتم احرازه من تقدم على الصعيد القطرى خلال العقد ،

(ب) استعراض التقدم المحرز في تدابير الدعم الدولية ، وبخاصة المساعدة الانمائية الرسمية ،

(ج) النظر فيما يقتضيه الامر من تدابير لضمان التنفيذ الكامل لبرنامج العمل الجديد الزاخر على مدى العقد •

١٢١- ويتعين أن تعد أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كأساس لترتيبات الرصد على الصعيد العالمي ، معلومات مستوفاة عن الوضع في أقل البلدان نمواً في مجموعها بالاعتماد على التحليلات المذكورة في الفقرة ١٢٢ أدناه وكذلك على نتائج الاجتماعات الاستعراضية على الصعيد الوطني ، وأن تعد تحليلات عن التقدم المحرز في برنامج العمل الجديد الزاخر وعن قضايا السياسة العامة التي تؤثر في تنفيذه • وينبغي في هذا الصدد مواصلة اصدار سلسلة البيانات الأساسية التي تعدها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن جميع المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية الهامة في أقل البلدان نمواً •

١٢٢- وينبغي تشجيع المنظمات المختصة الاخرى (مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانمائية وصندوق التدابير الخاصة لأقل البلدان نمواً) ولجان الأمم المتحدة الاقليمية المعنية وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، (مثل البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي) ، ومجموعة "غات" ، والمصارف الانمائية الاقليمية والمنظمات الاقليمية للبلدان النامية على توجيه اهتمام كامل في تحليلاتها الاقتصادية وأعمال الرصد التي تقوم بها الى مشاكل أقل البلدان نمواً واحتياجاتها وانجازاتها واصدار الاحصاءات المتصلة بذلك • وينبغي لكل من هذه الهيئات أن تعد في اطار وحدود هيكلها واجراءاتها القائمة ، تقارير دورية عن الانشطة الواقعة ضمن اختصاصها بوصفها مدخلات لعملية الاستعراض العالمي •

١٢٣- على المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ان يكفل ، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة والأمم المتحدة للتنفيذ بين اللجان الاقليمية والوكالات القيادية لفرقة المعونة ، التعبئة والتنسيق الكاملين على مستوى الامانات لجميع اجهزة منظومة الامم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها من أجل تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر ومتابعته • كما ينبغي الابقاء على نشاط نظام مراكز التنسيق في كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة ، وهو النظام الذي استخدم في التحضير لهذا المؤتمر والاستعانة به أيضاً في مهام التنفيذ على مدى العقد •

١٢٤- على المنسق العقيم لمنظومة الأمم المتحدة ان يواصل تعبئة كل اجزاء منظومة الأمم المتحدة داخل البلد المعني دعماً لتنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر على مدى العقد •

١٢٥- على اللجان الاقليمية المعنية التابعة للأمم المتحدة ان تسهم حسب الاقتضاء في عملية المتابعة مع اتاحة الفرصة لأقل البلدان نمواً في مناطقها لتبادل الخبرة والتماس حلول للمشاكل المشتركة على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي • ويحسن اعادة تشكيل اللجان الاقليمية على نحو مناسب لكي تضطلع بفعالية بمسؤولياتها بصدد متابعة برنامج العمل الجديد الزاخر ورصده •

١٢٦ - وستتطلب فعالية متابعة ورصد وتنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر مجموعة خدمات على صعيد الامانة • ومع مراعاة الدور المركزي الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في منظومة الأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا كما ورد في القرار ١٢٢ (د-٥) الذي اتخذته ذلك المؤتمر وتحدد في برنامج العمل الجديد الزاخر هذا ، يرجى من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم توصيات الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين حول أكفاء وأنجع الترتيبات اللازمة لأداء الخدمات المطلوبة •

١٢٧ - على المانحين أن يوفرُوا اعتمادا خاصا كافيا الى صندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا القائم فعلا والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أو عن طريق قنوات مناسبة أخرى لصالح أقل البلدان نموا وذلك بغرض توفير الموارد الاضافية اللازمة للحكومات للاضطلاع بجهود التخطيط الاكثر كثافة ودراسات الجدوى واعداد المشاريع على مدى النصف الاول من عقد الثمانينات في أقل البلدان نموا •

١٢٨ - وللمحافظة على زخم التزامات المجتمع الدولي وواجبات أقل البلدان نموا خلال العقد بغية انجاز معدلات نمو وتحولات هيكلية متسارعة ، فمن الضروري رصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر على أساس منتظم على الصعيدين الوطني والاقليمي وكذلك على الصعيد العالمي • وستكون الاستعراضات الوطنية عاملا أساسيا لتنفيذ البرنامج في أقل البلدان نموا في حين ان الاستعراضات الاقليمية والعالمية ستكون حاسمة في ضمان الدعم الدولي لهذا البرنامج • وستؤمن آلية الاستعراض هذه الرصد الناجع للأداء الشامل في أقل البلدان نموا من ناحية ولتزويد هذه البلدان بالمساعدة الانمائية من ناحية أخرى • وسيكون هذا بمثابة وسيلة تكفل حصول كل بلد من أقل البلدان نموا على حد أدنى كاف من تدفق المساعدة وتحقيقها لحد أدنى من مستوى الأداء فسي التنمية الاقتصادية •

باء - البيانات التي أقيمت عقب اعتماد برنامج العمل الجديد الزاخر

٢ - قال الناطق باسم مجموعة ال ٧٧ ان مؤتمر باريس كان علامة ايجابية ومشجعة على استئناف الحوار ما بين الشمال والجنوب ، وان لم يكن علامة حاسمة . فالنتائج التي تم التوصل اليها هي أساسا تعبير عن الاعتراف بالوضع الخطير الذي تعانيه الآن أقل البلدان نموا وعن الحاجة العاسة الى العثور على مخرج لها . فیر أنه ما تزال توجد صعوبات في التغلب على المعوقات الاقتصادية للتمكن من توجيه المزيد من تدفقات المعونة اللازمة بغية معالجة ذلك التحدى .

٣ - وذكر أن لمشاكل البلدان العانة مضاعفات مباشرة وسلبية على أقل البلدان نموا ، وان مشاكل هذه الأخيرة ومشاكل العالم الثالث بصورة عامة تؤثر هي أيضا على اقتصاد البلدان المتقدمة النمو . فتلك مشكلة مستعصية حقا ينبغي حلها سريعا بطريقة أو بأخرى . انها تشكل حلقة مفردة مقيدة يجب على المجتمع الدولي أن يجد له منها مهربا قبل أن يلحق الوهن التام بجميع أعضائه ، أو قبل أن لا يبقى الا القليل منهم على قيد الحياة .

٤ - وأعرب عن امل مجموعة ال ٧٧ في أن يكون المؤتمر قد أسهم في تحقيق هذا الغرض . فقد أظهر أعضاؤها مرة أخرى وبينوا بالفعل قدرتهم المعترف بها على الحوار والمرونة . وقد بذلوا كل الجهود الممكنة من أجل نجاح هذا المؤتمر في رسم برنامج العمل الجديد الزاخر لصالح أقل البلدان نموا ، فیر أنه ما يزال هناك طريق طويل ينبغي قطعه من أجل تلبية توقعاتها .

٥ - وأضاف ان مجموعته تعتقد أنه في كل يوم يمر يزداد عدد المشاركين في الحوار وان بشائر الضوء أصبحت تلوح في نهاية النفق . ومن المأمول أن تصبح العلامة التي وضعها مؤتمر باريس على الطريق نذير مستقبل مشرق من شأنه أن يعود بالنفع لا على أقل البلدان نموا فحسب بل أيضا على مبدأ أدبي أسمى ، هو تضامن البشرية ، وبالتالي جميع سكان الارض وشعوبها وحكوماتها . وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الهدف الحقيقي للاجتماعات والمناقشات والتطلعات في المستقبل .

٦ - وأعرب ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، متحدثا باسم المجموعة الافريقية ، عن تقديره العميق للطريقة التي وجه المؤتمر الحالي بها عناية المجتمع الدولي الى محنة ال ٣١ بلدا في فئة أقل البلدان نموا .

٧ - وقد يعتبر بعض المراقبين أن برنامج العمل الجديد الزاخر الذي اعتمد للتو ، لا هو زاخر ولا جديد وقد يكون ذلك هو عين الصواب . الا أن برنامج العمل الجديد الزاخر يعد خطوة تقدمية وتاريخية بمعنى انه ركز لأول مرة تركيزا أكبر على مشاكل أقل البلدان نموا والاحتياجات الملحة لهذه البلدان . فضلا عن ذلك كان هناك أيضا التزام سياسي ساحق من قبل جميع المشتركين في المؤتمر بضرورة قيام المجتمع الدولي بعمل عاجل وزاخر لتخفيف ما تعانيه أقل البلدان نموا من آلام وفاقة مؤس . ويجب النظر من هذه الزاوية الى التعهد بمضاعفة المساعدة الى أقل البلدان نموا بحلول عام ١٩٨٥ .

٨ - وكانت مجموعته بطبيعة الحال تريد التزاما أقوى وأوضح من قبل المجتمع الدولي في صدد المسألة المحددة المتعلقة بتدفق الموارد الى أقل البلدان نموا بالقيم الحقيقية وفي اطار زمني محدد ، كما اقترحت ذلك مجموعة ال ٧٧ . الا انها بدافع رغبة التوصل الى حل وسط قبلت النظم مدركة كل الادراك ان ذلك هو مجرد بداية . وطالما ظلت قابلية أقل البلدان نموا مقيدة بنظام يفرض عليها تدريجيا البيع بثمن بخس والشراء بتكلفة باهظة ، ينبغي أن يكون الكفاح من أجل

اتخاذ تدابير دولية لتدارك هذا الاخلال في التوازن عملية متواصلة * وعلى الرغم من أن برنامج العمل الجديد الزاخر لا يصل الى حد ما تتمناه مجموعته ، فإن المؤتمر في مجموعه لم يكن محاولة فاشلة وانما أحرز نجاحا نسبيا * وقد أحاطت المجموعة الافريقية علما بشكل خاص بالخطوات الهامة الايجابية التي اتخذها عدد من البلدان المتقدمة النمو لزيادة تدفق المعونة الى أقل البلدان نموا . وقد أبرز هذا أهمية قيام جميع البلدان المتقدمة النمو التي لم تفعل ذلك بعد بهذا جهود ايجابية وجدية والا سراع بمعالجة ما تواجهه أقل البلدان نموا من مشاكل حرجية وملحة ، اعترف المؤتمر بصورة لا لبس فيها بأنها تزداد خطورة يوما بعد يوم *

٩ - وأعرب عن أعق وأخلص آيات تقدير مجموعته للحكومة الفرنسية لاستضافتها المؤتمر ، وكذلك لما وفرت من بيئة اجتماعية ومادية ممتازة أمكن في ظلها وضع برنامج العمل الجديد الزاخر * وأضاف انه يأمل مخلصا أن يبذل كل من المشتركين في المؤتمر قصاراه في اطار أعمال المتابعة الهامة المطلوبة *

١٠ - وختم حديثه قائلا ان المجموعة الافريقية سوف تبذل من ناحيتها كل ما في وسعها لضمان تنفيذ البرنامج تنفيذا سريعا وكاملا *

١١ - وأشار ممثل بنغلاديش الى أن المؤتمر تمكن ، بفضل ما أبداه الممثلون من الحكمة والدأب والموافق المرنه ، من اقرار برنامج العمل الجديد الزاخر ، الذي هو برنامج عمل يدخل في نطاق التنمية العالمية * لقد تم تصور البرنامج وتطويره ضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية كما وضعت الأهداف من أجل أن يحاول كل من أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي انجازها - وعلى وجه الخصوص البلدان المانحة والوكالات الدولية *

١٢ - وقال ان اقرار برنامج العمل الجديد الزاخر أمر يدعو الى اعتزاز المجتمع الدولي الذي وضع دليلا للتنمية خلال السنوات القليلة القادمة مشفوعا بأسلوب للاستعراض على الصعيد القطري وامكانية اجراء استعراض في منتصف العقد واستعراض آخر في نهايته ، وأضاف انه لم يضح بالاستراتيجية الانمائية الدولية وان كان العديد من أغراضها وأهدافها لم يكرس في برنامج العمل الجديد الزاخر * وأشار بنوع خاص الى الأهداف المطروحة في الفقرات ٢٤ و ١٠١ و ١٤٦ من الاستراتيجية وذكر أن المؤتمر حاول ، دون التخلي عن هذه الأهداف ، معرفة الكيفية التي يمكن بها الوفاء بالالتزامات والا اتفاقات الفعلية بشأن الأهداف وشأن المسائل التي تتطلب اجراء من أقل البلدان نموا وكذلك المجتمع الدولي *

١٣ - وعبر عن أمله في أن يظهر استعراض منتصف العقد أن هناك تقدما يحرز وأن الأهداف تنجز في حدود المهل الزمنية المقررة ، وأن الموارد تتدفق طبقا للاحتياجات الفعلية وبالموارد الحقيقية - لا النقود - التي خصصتها برامج التنمية للبلدان المفردة * كما أن المؤتمر حاول أن يحدد مختلف طرائق المعونة التي يتوجب على المجتمع الدولي اتباعها بغية التأكد من سير البرنامج في طريق النجاح * اذ يمكن النظر الى البرنامج كعلامة بارزة على طريق التعاون الانمائي الدولي وان كان ينبغي تقديم التضحيات * وأشاد بجميع من بذلوا كل ما في وسعهم للتوفيق ما بين المواقف والعثر على حلول مقبولة للمشاكل التي برزت خلال المؤتمر . وقال انه يوجه تحية خاصة للرئيس لجهود التي لم تكل من أجل تأمين نجاح المؤتمر وأعرب عن أمله في أن يستطيع الرئيس شخصيا عرض برنامج العمل الجديد الزاخر على الجمعية العامة في نيويورك *

- ١٤ - وأعرب المتحدث باسم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن ارتياحه العميق لنتائج مؤتمر باريس، وقال أن الاتحاد يرحب كل الترحيب ببرنامج العمل الجديد الزاخر وسيتهلأون بالكامل مع أقل البلدان نموا في تنفيذه .
- ١٥ - وقال انه الحاقا بهذا المؤتمر ، ووفقا لما اتفق عليه في الاستراتيجية الانمائية الدولية، سوف تولي البلدان المانحة اعتبارا جديا لزيادة المساعدة الانمائية الرسمية بشكل ملحوظ بالقيمة الحقيقية لصالح أقل البلدان نموا طيلة العقد . ولهذا الغرض ، وفي اطار الجهود الفردية التي تبذلها دول الاتحاد لبلوغ هدف ٢٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي بل ولتخطيه اذا أمكن ، فان الدول المانحة للمعونة من أعضاء الاتحاد سوف تهدف الى تخصيص ١٥٪ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نموا ، وان بعض هذه الدول تخطى فعلا هذا الهدف .
- ١٦ - ولاحظ ان المتحدث باسم رئاسة مجلس وزراء الاتحادات الأوروبية قد التزم في بيانه الذي ألقاه في الجلسة العامة يوم ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ بالنظر جديا في أى توصية يصدرها المؤتمر الى البلدان المتقدمة التموكل من أجل تثبيت حصائل أقل البلدان نموا من الصادرات من المنتجات الأولية . وما أن المؤتمر قد أصدر مثل تلك التوصية فان الاتحاد الأوروبي مستعد تبعا لذلك لأن يدرس بروح بناءة أكثر الوسائل ملائمة للوفاء بها ، ولا سيما عن طريق دراسة الترتيبات التي يمكن وضعها ، وأساليب جعل أقل البلدان نموا غير الأطراف في اتفاقية لومي الثانية تستفيد من أحكام مشابهة أو موازية لأحكام مخطط الاتحاد . وقال أيضا ان الاتحاد حث جديا كل البلدان الأخرى التي تتجر في السلع الأولية مع أقل البلدان نموا على النظر في اتخاذ خطوات معاملة .
- ١٧ - وفي اطار توسيع انتاج أقل البلدان نموا وصادراتها ، قال ان الاتحاد مستعد لأن يدرس مع شركائه أى مشكلة قد تتور ، وان تدرس ادخال مزيد من التحسينات في مخططة للأفضليات المعممة .
- ١٨ - وقال ان الأقدية ، بصفتها المشكلة الحيوية لأقل البلدان نموا ، تهوأت المكان الذي تستحقه في برنامج العمل الجديد الزاخر ، وان الاتحاد والدول الأعضاء فيه قدما اسهاما حاسما في صياقة هذا الجزء من البرنامج ، ولن يفتأ بأى جهد بالاشتراك مع الآخرين لتشخيص التنمية الريفية وتعزيز الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا . وأعرب عن ارتياح الاتحاد لأن المؤتمر سلم أيضا بأهمية مشكلة الطاقة وأوصى بتدابير لمعالجة هذه القضية الشائكة .
- ١٩ - وقال ان من أهم منجزات المؤتمر الأحكام الواضحة جدا التي وضعت لمتابعته ، والتي تشمل الدور الذي يطلب من أقل البلدان نموا وشركائها على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف القيام به .
- ٢٠ - وأردف قائلا ان بلدان الاتحاد لاحظت بارتياح الدور الهام الذي قامت به المنظمات غير الحكومية في المساعدة في تنمية أقل البلدان نموا ، والدور الذي سوف تواصل الاضطلاع به في العقد المقبل لتنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر .
- ٢١ - واختتم كلمته قائلا ان الاتحاد فخور بهذا المؤتمر الهام الذي عقد في عاصمة إحدى الدول الأعضاء فيه ، وأعرب عن تقديره للحكومة الفرنسية لما اتخذته من ترتيبات ممتازة ولكرم ضيافتها .

٢٢ - وقال ممثل نيوزيلندا ان بلده قد قبل ، بوصفه من بلدان المحيط الهادى ، التزاما خاصا وطويل الأجل بمساعدة عدد من أشد الاقتصادات الجزرية تأثرا في العالم . وسوف يواصل في هذه المنطقة بالذات من جنوب المحيط الهادى التركيز على المساعدة الانمائية والقيام بجهود خاصة لزيادتها . ولده انما يفعل ذلك لاعتقاده بأنه يمكن استخدام الموارد المتاحة على أكفاً وجهه من خلال توزيع المسؤولية على أساس جغرافي فيما بين المانحين . وتعتقد حكومته أيضا بأنه لولا المستويات الحالية للمساعدة المقدمة الى البلدان النامية الجزرية ، لكان العديد منها الآن في عداد أقل البلدان نموا في ضوء المعايير المعمول بها حاليا . ولهذه الأسباب ليس بوسعها قبول الأهداف المالية الفرعية كما هي مبينة في برنامج العمل . الا ان حكومته سوف تسعى ، لدى مساعدتها بلدان جنوب المحيط الهادى ، الى ايلاء اهتمام خاص لبرنامج العمل الذى يتصل في معظمه اتصالا مباشرا باحتياجات البلدان النامية الجزرية والأخطار التي تهدد بقاءها .

٢٣ - وأعرب ممثل اليابان عن فبطة وفده لنجاح المؤتمر . فحكومته كانت تعلق أهمية كبرى على هذا المؤتمر وسرها أن تم اعتماد برنامج العمل الجديد الزاخر بتوافق الآراء .

٢٤ - ونظرا لأهمية المساعدة والحاجة الملحة اليها في أقل البلدان نموا ، قدم وفده اقتراحا بشأن سياسات المساعدة المالية والمطلوب منها وقد أسعده أن تم ايلاء الاعتبار الواجب للاقتراح الذى أدرج في الصيغة النهائية للفصل الثاني من برنامج العمل .

٢٥ - ويحد وفده أمل قوى في أن يبذل جميع المانحين قصاراهم لضمان أن يكون مجموع المساعدة الانمائية الرسمية المدفوعة لأقل البلدان نموا خلال النصف الأول من الثمانينات أكثر من ضعف تلك التي دفعت لها خلال النصف الثاني من السبعينات .

٢٦ - وكّر القول بأن الحكومة اليابانية ستبذل كل ما في وسعها من جهد لزيادة مساعدتها الى أقل البلدان نموا زيادة ايجابية في اطار هدفها المتوسط الأجل الجديد للمساعدة الانمائية الرسمية . وفيما يتعلق بتعويض النقص في حصيلة الصادرات ، يرى وفد بلاده أنه ينبغي مواصلة الدراسات في المنظمات الدولية ذات الصلة التي سبق لها أن تناولت هذا الموضوع بالبحث .

٢٧ - وقال ممثل استراليا ان حكومته ترحب بالا اتفاق الذى توصل اليه المؤتمر ، وانها تنوى الا بقى على تدفق موارد الانمائية في اطار أولوياتها الاقليمية واهتمامها بتوجيه مساعدتها الانمائية صوب أولئك الذين تعتقد أنهم في أشد الحاجة اليها . فقد أدى ذلك الى زيادة مساعدة أستراليا لأقل البلدان نموا الى أكثر من الضعف في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ .

٢٨ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ان حكومته مغتبطة للانضمام الى توافق الآراء على برنامج العمل الجديد الزاخر الذى يتيح قاعدة متينة لعمل جميع الحكومات .

٢٩ - وقال ان البرنامج الجديد يتصف بقوة خاصة لأن فيه ادراكا كاملا لتعقيد العلاقات المتبادلة في عملية التنمية . وقد جاء مرآة صادقة للتكامل بين التدابير المحلية والدولية وهو الموضوع الذى كان من السمات البارزة للمناقشات . وهذا التعبير عن الواقع يشد من عزم المجتمع الدولي على أن يحقق أقل البلدان نموا بين أعضائه نموا سريعا في العقد المقبل .

٣٠ - وقال ان الولايات المتحدة تعهدت بالعمل مع أقل البلدان نموا من أجل تحقيق أهدافها الانمائية . وانها تعتقد ان الالتزام الذى قبل بصورة مشتركة لبذل جهد خاص من أجل زيادة المساهمات ومن أجل توجيهها أكثر وأكثر نحو أقل البلدان نموا ، فيه اعتراف ضمني بضرورة ايلاء المراعاة الواجبة للظروف الوطنية وقيام البلدان والمؤسسات المانحة باستخدام مجموعة متنوعة

من المعايير عند تخصيص أرصدة المساعدات • وأضاف ان الولايات المتحدة لم تغير موقفها المعروف للجميع وهو عدم قبول تحديد أهداف للمساعدة الانمائية الرسمية تكون مرتبطة بالنتائج القومي الاجمالي •

٣١ - وقال ان وفد بلاده يعتقد أن المؤسسات المالية الدولية الراهنة قادرة تماما على ادارة أى زيادة في نقل الموارد ، وانها أخذت فعلا في الحسبان حاجات أقل البلدان نموا • وفي حالة النظر في أى ترتيبات جديدة فان وفد بلاده يتوقع استمرار ايلاء اهتمام ملائم للحاجات الخاصة في تلك البلدان •

٣٢ - أما فيما يتعلق بإمكان انشاء آليات جديدة ، فقد لاحظ أن صندوق النقد الدولي قد نظمر بالفعل في هذا الأمر وسوف يواصل ، حسب الاقتضاء ، استعراض فالبية هذه المقترحات • وقال ان الولايات المتحدة لا تزال تعارض الربط بين حقوق السحب الخاصة والمعونة ، وانها تظل على قلقها من أن يلحق مثل هذا الربط الضرر بالجهود الرامية الى جعل حقوق السحب الخاصة الأصول الاحتياطية الرئيسية في نظام النقد الدولي • وأردف قائلا ان الولايات المتحدة ليست في موقف يسمح لها بتأييد مفهوم فرض ضريبة دولية •

٣٣ - وأضاف ان الولايات المتحدة تتفق تماما مع الرأي القائل بأن المحافظة على فرص وصول أقل البلدان نموا الى الأسواق وتحسينها أمر سيلعب دورا متزايد الأهمية مع تنمية الطاقة الانتاجية في تلك البلدان • فان بلاده تساند نوع التدابير المحددة في البرنامج لمساعدة أقل البلدان نموا في استحداث صناعات تصديرية فعالة والتدابير الرامية لتحسين قدرتها على التسويق • وأضاف ان بلاده تقبل أن يقوم المنتجون والمستهلكون للسلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية بمراجعة جدوى عقد اتفاقات سلعية باعتبارها من الحلول الممكنة للمشاكل المواجهة في أسواق هذه السلع الأساسية ، وينبغي في هذا الصدد أن يراعي المنتجون والمستهلكون المعنيون الحاجات الخاصة لأقل البلدان نموا •

٣٤ - وقال ان الولايات المتحدة تعتبر صندوق النقد الدولي المحفل الملائم والموهل أكثر من غيره لمعالجة الصعوبات المالية الناجمة عن العجز في حصائل الصادرات • وأضاف ان مرفق التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي كان آلية مفيدة جدا في مجال تقديم المساعدة من هذا القبيل • وان المناقشة التي جرت في المؤتمر أوضحت ببرامج جديدة ممكنة لصالح أقل البلدان نموا تشبه برامج تثبيت حصائل الصادرات " ستابكس " • ولكن الولايات المتحدة لا ترى من جانبها أن ذلك ملائم لها أو أنه يشكل وسيلة ذات شأن لمساعدة أقل البلدان نموا • وعلى كل حال اذا رأت بلدان أخرى أن باستطاعتها تقديم مساعدة مفيدة الى أقل البلدان نموا بهذه الطريقة فان الولايات المتحدة ستنظر الى هذا العمل بتعاطف •

٣٥ - وقال ان الولايات المتحدة فسرت الاشارة الى ابرام اتفاق دولي للقمح على انها تعني أن المجتمع الدولي سوف يستطيع في معرض بذله الجهود لبلوغ هذا الهدف النهج البديلة للنهج المطروحة حاليا والتي لا يمكن للولايات المتحدة أن تقبلها لأسباب معروفة جيدا •

٣٦ - وأضاف ان الصياغة الواردة في برنامج العمل الجديد الزاخر ينبغي ألا تفهم على أنها تعني ضمنا أن الولايات المتحدة ستنظر في دفع تكاليف نقل المعونة الغذائية التي تقدم على أساس آخر في المنح •

٣٧- وفي سياق الفرع المعني بتدابير النقل ، أوضح ان حكومته تدرس حاليا امكان التصديق على اتفاقية مدونة قواعد السلوك لا تحاديات الخطوط البحرية واتفاقية الأمم المتحدة للنقل الدولي المتعدد الوسائط للبضائع ، وانها لا تفسر الصياغة الواردة في برنامج العمل على أنها تلزم الولايات المتحدة بتأييدها في هذا الوقت .

٣٨- وقال ان سجل الولايات المتحدة يكشف عن اهتمام متزايد بمشاكل التنمية في أقل البلدان نموا ، وان بلاده ستواصل هذا الجهد . وأضاف ان وفده يترك المؤتمر بتفان متجدد لقضية تحقيق نمو سريع وحياة أفضل لشعوب أقل البلدان نموا .

٣٩- وأكد ممثل فنلندا من جديد التزام حكومته بهدف ٢٠٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي حسب ما هو متوخى في الاستراتيجية الانمائية الدولية . وقال ان حكومته قررت منذ بضعة أيام مضت أن تقترح على البرلمان مشروعا بميزانية السنة المالية ١٩٨٢ ينص على زيادة المساعدة الانمائية الرسمية الى ٣٢٠ في المائة ، وهو هدفها الأوسط . وان المساعدة الانمائية الرسمية الفنلندية سوف تستمر بالتالي في الزيادة بصورة ملحوظة ومضطردة على مر السنوات المقبلة . وأضاف ان حكومته التزمت من جانبها بالاستمرار في انتهاج سياسة توجيه ٣٠ في المائة على الأقل من مساعدتها الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا ، وهذا سيؤدي بدوره الى مضاعفة المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها الى أقل البلدان نموا . وقال انه باعتبار هذه الالتزامات نقطة الانطلاق فسوف تصل المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها فنلندا الى أقل البلدان نموا الى ١٥٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في السنوات المقبلة .

٤٠- ولا حظ ممثل كندا أن المؤتمر أكد بعبارات قاطعة التزام المجتمع الدولي مجددا بمساعدة أقل البلدان نموا . وان نتائج المؤتمر أكدت من جديد أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في بلوغ الأهداف الشاملة للاستقرار والعدالة الاجتماعية والرفاء بجمعها الممثلين على صعيد دولي وتشكيلها حلبة للنقاش والعمل . فقد تحقق تقدم واقعي وبناء .

٤١- وقال ان عطية وضع برنامج العمل الجديد الزاخر واقاره أكدت المصلحة المتبادلة القائمة بين البلدان المتقدمين والنمو والتنمية وبين البلدان المصنعة والآخذة في التصنيع . كما أكدت تكافل المجتمع العالمي وأهمية تركيز الجهود على تحقيق فوائد متبادلة .

٤٢- وقال ان وفودا كثيرة اضطرت الى تقديم تنازلات لكي تصل الى نص مشترك لبرنامج العمل والاتفاق عليه . فنكندا مثلا كانت تفضل الاشارة الى نهج ميزان المدفوعات لتعويض حصائل الصادرات بالصورة التي يمارسه بها صندوق النقد الدولي . بيد أن حكومته ترى أن المؤتمر أنجز نتائج ايجابية جدا . فقد كان هناك تعاون حول قضايا كثيرة وكلل المؤتمر أعماله بالنجاح . وقال ان كندا تهيد نتائج المؤتمر وتنتظر الى اقرار برنامج العمل الجديد الزاخر بارتياح كبير . وان كندا على ثقة من أن هذا البرنامج الذي يمثل التزاما هاما من جانب البلدان المتقدمين والنمو والتنمية سوف يساعد على ايجاد نمط من النمو المتواصل والمعتمد على الذات في أقل البلدان نموا . وأضاف ان كندا تتعهد بالعمل الحثيث مع الجميع بغية تحقيق الأهداف الواقعية المحددة في برنامج العمل الجديد الزاخر . فانها ترى فيه خطوة هامة في الحوار بين الشمال والجنوب ستسهم في احراز نتائج ايجابية لاجتماع القمة القادم في لائكون .

٤٣ - وقال ممثل المملكة العربية السعودية انه بالرغم من أن بلاده دولة نامية تعتمد على مورد ناضب، الا أنه انطلاقاً من مبدأ تضامنها مع البلدان النامية ورغبة منها في دعم التعاون الدولي فقد ساهمت في تنمية اقتصاديات البلدان النامية ومن بينها البلدان الأقل نمواً، حيث قدمت مساعدات مالية ضخمة على شكل منح وقروض بشروط ميسرة للغاية شملت ٦٠ دولة نامية من بينها ٢٢ دولة من البلدان الأقل نمواً • وبلغ المتوسط السنوي لهذه المساعدات ٤ مليارات دولار أمريكي منها ١٥ مليار دولار على شكل منح • وتمثل هذه المساعدات المالية ٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي • وهذه المساعدات التي قدمتها بلادى تمثل ٤١ في المائة من مجموع المساعدات التي قدمتها الدول الأعضاء في المنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي •

٤٤ - وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية أسعدت الانضمام الى توافق الآراء بشأن اعتماد برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات، الا أنها تريد ايضاح أن مفهومها لما ورد في الفقرة ٧٠ من برنامج العمل الجديد الزاخر أنه موجه الى البلدان المتقدمة النمو ذات الموارد المتجددة •

٤٥ - وقال ممثل بلغاريا، متحدثاً أيضاً باسم جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية وهنغاريا ومنغوليا وبولندا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، أن الوفود التي يتحدث باسمها، وهي تعترف بالأهمية العظيمة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً وللوثائق التي اعتمدها، تؤكد تعاطفها العميق وتفهمها الكامل للجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لتحرير نفسها، أخيراً، من ربكة الاستعمار والاستعمار الجديد، وللتغلب على التخلف الاقتصادي والفقر والجوع والمرض، والسير على درب التنمية المستقلة • وبالنظر لهذه الأهداف النبيلة، بذلت البلدان الاشتراكية كل الجهود للمساهمة أيضاً، بطريقة بناءة ملائمة، في أعمال هذا المؤتمر •

٤٦ - وأضاف أن مواقفها المبدئية بشأن المشاكل الأساسية التي تعانيها البلدان النامية بما في ذلك أقل البلدان نمواً معروفة لدى الجميع • فقد بينت بالتفصيل في أجهزة الأمم المتحدة ولا سيما خلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة والدورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة، خاصة فيما يتعلق بالمفاوضات العالمية بشأن القضايا الاقتصادية، وخلال دورتي الأونكتاد الرابعة والخامسة (٧) • وقد تم التوسع في شرح هذه المواقف والتوكيد عليها في المؤتمر الحالي في البيانات التي أدلت بها الوفود التي يتحدث باسمها في المناقشات العامة، وكذلك في اجتماعات مختلف أجهزة المؤتمر • وبالإضافة الى ذلك فقد بينت الوثيقة A/CONF.104/17 أهم النتائج والاتجاهات المقبلة للتعاون بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأقل البلدان نمواً •

٤٧ - وأردف قائلاً أن الاستغلال وعدم المساواة لا وجود لهما في الروابط الاقتصادية القائمة بين البلدان الاشتراكية التي يتحدث باسمها، وبين أي من البلدان النامية بما في ذلك أقل البلدان نمواً من بينها • وأن تنمية تلك الروابط تشكل نظاماً جديداً للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تختلف من حيث المبدأ عن العلاقات القائمة بين البلدان النامية والدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً • وأضاف أن الدول الاشتراكية التي يتحدث باسمها قد أعلنت عن عزمها الاسهام

(٧) TD/211 و TD/264 و Corr.1، وترد في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الرابعة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.76.II.10)، المرفق الثامن وأو، والمرجع نفسه، الدورة الخامسة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.79.II.D.4) (المرفق السابع ح أ) •

بشكل هام في بلوغ الأهداف والتوصل الى اتخاذ التدابير المذكورة في برنامج العمل الجديد الزاخر والتي تتمشى مع المبادئ والطرق الأساسية التي تميز النظام الاجتماعي الاشتراكي ونظام علاقات البلدان الاشتراكية الاقتصادية بالبلدان النامية •

٤٨ - ومن زاوية أخرى ، أثبت المؤتمر مرة ثانية بطريقة واضحة ومقنعة أن أسباب الحالة الاقتصادية الصعبة بنوع خاص التي تسود في أقل البلدان نموا تعود الى السيطرة الاستعمارية التي خضع معظم هذه البلدان لها في الماضي القريب وإلى سياسة الاستعمار الجديد التي تتبعها حالياً الدول الامبريالية في ميادين تشمل ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية •

٤٩ - وقال ان وفود البلدان الاشتراكية التي يتحدث باسمها تعتبر ، في هذا الصدد ، ومن باب الاستفادة في شرح موقفها الذي يعرفه الجميع ، أن التوصيات التي وضعها هذا المؤتمر بشأن المسائل المتصلة بمنح المساعدة المالية وغيرها من المساعدة الى أقل البلدان نموا ، بما في ذلك تقديم المساعدة في حدود معايير ثابتة وطبقاً لطرائق محددة ، إنما هي موجهة الى الدول المتقدمة صناعياً والتنمية الى النظام الرأسمالي •

٥٠ - وأردف يقول ان الحاجة ماسة الى حل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها أقل البلدان نموا • وان الشروط المسبقة الأساسية لحل هذه المشاكل وغيرها من القضايا العالمية تتمثل في تعزيز السلم والحفاظ على الانفراج الدولي وتعزيزه ، ووقف سباق التسلح ونزع السلاح •

٥١ - واسترسل قائلاً ان الدول الاشتراكية التي يتحدث باسمها تشارك تماماً في القلق المعرب عنه في هذا المؤتمر ازاء التدهور الحالي للأوضاع الدولية نتيجة لمحاولات بعض الدوائر الامبريالية فرض ارادتها على الدول الأخرى ، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى التي تناضل من أجل الاستقلال الحقيقي والتنمية المستقلة •

٥٢ - كما أنها تعهد تأييداً كاملاً النداءات التي سمعت في هذا المؤتمر لوقف سباق التسلح وتحويل الموارد الضخمة المكرسة للأسلحة الى أغراض سلمية بما في ذلك تقديم المساعدة الى أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية •

٥٣ - ومضى يقول ان الاتحاد السوفياتي كان قد اقترح مع غيره من الدول الاشتراكية ، منذ عهد يرقى الى عام ١٩٧٣ ، وهو يعرب بذلك عن المصالح الحيوية لشعوب كل البلدان ، تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن واستخدام جزء من الأموال الموفرة بهذه الطريقة في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية • وقد اقترح الاتحاد السوفياتي ، في عام ١٩٧٨ تدابير لتيسير البت في هذه المسألة وهي أنه ينبغي للدول ذات الامكانيات الاقتصادية والعسكرية الكبيرة بما فيها الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، أن تتفق على المدى المحدد الذي ستصل اليه كل دولة منها في تخفيض ميزانيتها العسكرية ، لا على أساس نسبة مئوية بل بالقيمة المطلقة ، وكذلك أن تتفق على المبالغ الفعلية التي ستفردها كل منها لأغراض زيادة حجم المساعدة المقدمة للسكان في البلدان النامية وانشاء جهاز ، في اطار الأمم المتحدة ، لتوزيع تلك المبالغ على البلدان المستفيدة • وهذه المقترحات لو نفذت لكانت قد مثلت مساهمة رئيسية في تحقيق برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا •

٥٤ - ومضى يقول ان البلدان الاشتراكية ستواصل دون تردد زيادة تنمية التعاون الشامل مع أقل البلدان نموا المهتمة عن طريق تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية لها في جهودها الرامية الى التغلب على التخلف ورفع مستوى معيشة الجماهير العريضة من سكانها وبناء اقتصادات وطنية مستقلة . وسيظل مثل هذا التعاون قائما على أساس اتفاقات طويلة الأجل تراعى فيها قدرات الأطراف والخطوط العريضة للخطط والبرامج الانمائية الحالية والطويلة الأجل لأقل البلدان نموا .

٥٥ - واستطرد يقول ان الدول الاشتراكية التي يتحدث باسمها تعلن عزمها على الاسهام بصورة ملموسة في تحقيق ما ورد في برنامج العمل الجديد الزاخر من أهداف وتدابير تتفق مع المبادئ الأساسية والطرق التي يتسم بها النظام الاجتماعي الاشتراكي ونظام علاقتها الاقتصادية مع البلدان النامية .

٥٦ - وأضاف ان التعليقات والآراء التي أبدتها بشأن برنامج العمل الجديد الزاخر الذى اعتمدتوا ، تمثل جزءا لا يتجزأ من موقف البلدان الاشتراكية التي يتحدث باسمها من هذا البرنامج .

٥٧ - ولا حظ ممثل الصين ان اعتماد برنامج العمل الجديد الزاخر بتوافق الآراء ، بفضل اشتراك كافة الأطراف في مفاوضات كاملة بروح البحث عن أرضية مشتركة مع الاحتفاظ بالفوارق ، يعد نتيجة ايجابية خلقت جوا ملائما للحوار بين الشمال والجنوب .

٥٨ - وأضاف قائلا ان الصين بلد اشتراكي نام والمعونة التي تقدمها الى البلدان الصديقة في العالم الثالث ، انما هي نوع من التعاون فيما بين الأصدقاء المعوزين . ولا يمكن ادراج الصين في نفس الفئة التي تنتمي اليها البلدان المتقدمة النمو أو مع تلك البلدان المتقدمة أو المانحة المذكورة في الفقرة ٦٣ من برنامج العمل الجديد الزاخر ، سواء من حيث المعايير الاقتصادية والتقنية أو من حيث مستوى معيشة شعبها ، أو بشكل خاص ، من حيث القدرة على تقديم المعونة الى البلدان الاخرى .

٥٩ - ومضى يقول ان الصين تمر بمرحلة اعادة تكييف اقتصادى . فقد زادت الكوارث الطبيعية الخطيرة في السنوات الأخيرة من عدد الصعوبات التي تواجهها . ومع ذلك فقد اضطلع الشعب الصينى ، عاقدا العزم على المضي على درب الاعتماد على الذات بمهمة تحديث الصين بروح من بساطة العيش وصلابة الكفاح . وسوف يقتصد الشعب الصينى كما فعل ذلك في العاضى في معيشته لمواصلة تقديم مساهمته الاقتصادية والتقنية ، قدر المستطاع الى بلدان العالم الثالث الصديقة بما في ذلك أقل البلدان نموا . وستبذل الصين ، كلما تعاضمت قوتها الاقتصادية الوطنية ، أقصى جهدها للاسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا وبالتالي في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

٦٠ - وأردف يقول ان تنفيذ برنامج العمل الذى اعتمدته المؤتمر سيتطلب بذل جهود جديدة مخصصة . وترى الصين انه اذا ما التزمت بلدان العالم الثالث بمبدأ التضامن ومساعدة بعضها البعض ، واذا ما علقت كل البلدان المناصرة للعدالة معا لازالة الحواجز ، واذا ما تحمل بحق المجتمع الدولي ، وبخاصة جميع البلدان المتقدمة النمو ومسؤولياته الواجبة ، لأمكن تحقيق الأحكام المعقولة الواردة في برنامج العمل الجديد الزاخر بشكل تدريجي .

٦١ - وأضاف ان احد الممثلين أشار الى الظروف الدولية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر ، وان الوفد الصينى يود أن يشير الى أن دعاة الهيمنة يعكفون على التوسع والعدوان في

جميع أنحاء العالم بما يؤدي الى الكثير من الاضطرابات وذلك هو الواقع المؤلم الذي نشهده اليوم . فدعاة الهيمنة يتحدثون عن " السلم " و " الانفراج " و " نزع السلاح " ، ولكن ذلك لا يمكن ، بأى حال من الأحوال ، ان يخفي نواياهم الحقيقية المتمثلة في الزيادة الشاملة لتسلحهم والتوسع في جميع أرجاء العالم . وللحفاظ على السلم العالمي وتهيئة بيئة دولية مستقرة للتنمية الاقتصادية ، يجب على جميع البلدان المناصرة للعدالة أن تتحد وتخوض غمار كفاح لا هوادة فيه ضد دعاة الهيمنة .

٦٢ - وقال ممثل الكرسي الرسولي ان وفده مبتهج جدا للتوصل الى توافق في الآراء بشأن نص يمثل اعترافا واقعيا بالمشاكل التي نوقشت ، والتزاما صادقا بالاستجابة لها . وبرنامج العمل الجديد الزاخر وهو ثمرة التوافق مع كل ما ينطوى عليه ذلك من معنى ، يبين المشاكل ويشير الى سبل التخفيف من محنة أقل البلدان نموا التي ينبغي ان تسترشد بالمعيار الأخلاقي المتمثل في التضامن الأخوي .

٦٣ - وذكر وفد الكرسي الرسولي ، في معرض الحث على الاضطلاع ببرنامج كامل وسخي قادر الامكان في كل بلد من هذه البلدان الواحدة والثلاثين ، انه يود التوكيد مجددا على رغبة الكنيسة الكاثوليكية في أن تقدم المساعدة بكل ما وسعها من الطرق ، وعلى استعداد الكنيسة ومنظماتها ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي ، للتعاون وللمساهمة في الجهود العادلة التي سيسفر عنها المؤتمر .

٦٤ - وأعرب ممثل النرويج عن ارتياحه لتمكن المؤتمر من اعتماد برنامج العمل الجديد الزاخر بتوافق الآراء . ولا يمكن لاي كان ، في مفاوضات بشأن مثل هذه القضايا الحيوية البعيدة الأثر المدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر ، أن يتوقع تحقيق كل أمانيه . والطريقة الوحيدة لتفادي المجابهة تكمن في البحث عن القاسم المشترك . وهذا هو النهج الواقعي العثر الوحيد خاصة في قضايا الحوار بين الشمال والجنوب .

٦٥ - ومضى يقول ان النتيجة التي تم التوصل اليها انما تعود اولا الى روح التعاون والتوافق الايجابية التي سادت المفاوضات بكل مراحلها . وقد كان وفده يأمل لو كان ما ادرج في برنامج العمل من الاهداف والتدابير الرامية الى اتخاذ اجراء على الصعيدين الوطني والدولي المدرجة قد بلغ حجما وأبعادا أوسع مما تم الاتفاق عليه الآن . ومما يدعوه الى الاسف ، بشكل خاص ، عدم ادراج بعض مفاهيم الاستراتيجية الانمائية الدولية في برنامج العمل الجديد الزاخر . وأضاف أنه ، مع ذلك ، يعلق اهمية عظمى على كون برنامج العمل قد حظي بقبول أغلبية شاسعة من البلدان رغم انه لم يكن مرضيا تماما للجميع . والمهمة المطروحة الآن على المجتمع الدولي تتمثل في تأمين تنفيذ البرنامج بشكل فعال على الصعيدين القطري والعالمي . وستشارك الحكومة النرويجية مشاركة نشطة في هذا العمل تمشيا مع ما درجت عليه النرويج منذ أمد بعيد من الاعتراف بالأوضاع والاحتياجات الخاصة للبلدان الاقل نموا .

٦٦ - وأعرب السيد غاماني كوريا ، الأمين العام للمؤتمر وامين عام الاونكتاد ، عن ارتياحه العظيم لكون المؤتمر قد تمكن من اعتماد برنامج العمل الجديد الزاخر ، الذي يتيح للمجتمع الدولي نقطة انطلاق يستطيع ان يبدأ منها عهد علاقات تعاونية جديدة مع أفقر وأضعف اعضائه . وأعرب عن اعتقاده بأن أقل البلدان نموا ستفيد من العناية المركزة التي وجهها المؤتمر الى احتياجاتها ومشاكلها ، وأكد على الاهمية الخاصة التي يعلقها على ترتيبات تنفيذ ومتابعة ورصد برنامج العمل الجديد الزاخر .

الجزء الثاني أعمال المؤتمر

أولا - كلمة الافتتاح التي ألقاها رئيس فرنسا

١ - أعرب فخامة السيد فرنسوا ميثيران رئيس فرنسا في كلمته الافتتاحية عن ارتياحه لانعقاد مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة في باريس للمرة الثانية في غضون ثلاثين عاما . وأكد العلاقة القائمة بين تقديم المساعدة الى البلدان النامية وبين جهود البلدان المتقدمة النمو للتغلب على الازمة الاقتصادية الراهنة ، كما نوه بالتضامن الدولي الذي تجلى في جهود البلدان الصناعية من أجل استئناف الحوار بين الشمال والجنوب . وقال أن المؤتمر يشكل حلقة في سلسلة من الأحداث الدولية التي ينبغي أن تؤدي الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وتعهد بالتزام بلاده الكامل بتأمين النجاح للمؤتمر وحدد خمسة أهداف تعترف ببلوغ ذلك الغرض وهي :

(أ) يمكن لفرنسا أن تبذل جهدا لتأمين أن الحوار بين الشمال والجنوب يعكس تقاسما في المسؤوليات بدلا من الريبة واللامبالاة . وبهذا الصدد ، ينبغي لاجتماع رؤساء الدول المقبل في كانكون ، المكسيك ، أن يسهم في صهر الارادة السياسية اللازمة لذلك ؛

(ب) ينبغي مساعدة البلدان النامية في جهودها من أجل التغلب على الصعوبات الحادة في موازين المدفوعات التي نجمت عن ارتفاع أسعار النفط . وسوف تؤيد فرنسا الاقتراحات المتعلقة باقامة مرفق خاص للطاقة في اطار البنك الدولي تشترك فيه بلدان الشمال والجنوب على قدم المساواة ؛

(ج) وفي ضوء الحاجة الى تمويل خارجي جوهري للسماح بتسريع عملية التنمية ، ستقوم فرنسا بالتعويض عن أداؤها الضعيف في الماضي لكي تبلغ في عام ١٩٨٨ الرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية الذي يبلغ نسبة ٧٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وهي في هذا الاطار تنظر بعين التأييد الى فكرة تخصيص حصة ليست بالصغيرة من مجموع المساعدات الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا ؛

(د) ولتأمين قدر أكبر من الاستمرار والاستقرار لحصيلة البلدان النامية من الصادرات ولا سيما حصيلة أقل البلدان نموا ، التي غالبا ما يعتمد الجزء الأكبر من مجموع حصيلتها على سلعة واحدة ، تؤيد فرنسا التدابير الهادفة الى تثبيت حصيلة أقل البلدان نموا ، وترى أنه ينبغي لأقل البلدان نموا جميعها أن تستفيد من التسهيلات التعويضية كمخطط ستابكس للاتحاد الاقتصادي الاوروبي ؛

(هـ) وكجزء من الجهود المبذولة لتحسين رفاهية أقل البلدان نموا ، فان فرنسا على استعداد لدعم التدابير الهادفة الى حماية التقاليد القومية والهوية الثقافية لتلك البلدان ، ولا سيما بتشجيع الاتصال فيما بينها . وينبغي أن ينفذ التراث الثقافي لأقل البلدان نموا وتقاليد ها الى الأنشطة الانمائية .

٢ - وأعرب في الختام عن أمله في أن يسهم المؤتمر في تضيق الهوة بين الشمال والجنوب وأن يكون ايذانا ببدء عهد جديد من التعاون .

ثانيا - البيانات الافتتاحية (البند ١ من جدول الاعمال)

٣ - افتتح المؤتمر الاسمين العام للامم المتحدة في أول أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، فقال ان ارتفاع مستوى التمثيل في المؤتمر انما هو مقياس لتطلعات ودعم المجتمع الدولي . وشدد على الطابع الملح للقضايا التي تواجه المؤتمر وضرورة الاتفاق على تدابير ملموسة لبلوغ أهدافه . وذكر أن المصاعب الاقتصادية التي تواجه أقل البلدان نموا هي مصاعب أساسية وشديدة الوطأة بحيث تستلزم بوضوح اتخاذ تدابير استثنائية اضافية لمساعدتها . ولكي يكون برنامج العمل الذي يتعين أن يعتمد المؤتمر فعالا حقا ، يجب أن يركز هذا البرنامج في ذات الوقت على التغيير الهيكلي وعلى توفير الضروريات الاجتماعية الأساسية : التغذية ، الرعاية الصحية والسكن والتعليم والعمل . وقال انه ليس في وسع أقل البلدان نموا أن تنهج طريق التنمية الذاتية مالم تتل دعما دوليا متزايدا الى حد كبير ، يجدر أن يكون جزءا من جهد عالمي متكامل ومتسق مع الأولويات التي يحددها كل بلد من هذه البلدان . ومن الضروري أن يتم تحويل قدر أكبر من الموارد الى هذه البلدان عن طريق التدابير المالية والتجارية الملائمة ، نظرا لما تواجهه من مشاكل فورية وبسبب ضعف الاستجابة لبرنامج العمل الفوري .

٤ - وأضاف ان المساعدة الدولية التي تمنح للبلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، لا تنطوي على علاقة أحادية الجانب ، بل ان المجتمع الدولي قاطبة يفيد من تدعيم الاقتصاد العالمي وتحسين المناخ الذي يتيح النمو والاستثمار . ومن شأن استمرار الاتجاهات الاقتصادية الراهنة ، غير المحتملة من الناحية الانسانية ، أن يهدد ، في خاتمة المطاف ، الاستقرار السياسي والسلام العالمي . ولا يمكن التوصل الى حلول دائمة تعيد زخم النمو الاقتصادي الى سابق عهده وتكفل تحقيق علاقات اقتصادية عادلة الا عن طريق التعاون المتعدد الأطراف الذي يشمل كافة مجموعات البلدان .

٥ - ولا يزال معدل التقدم الذي يحرزه الحوار الدولي حول القضايا الاقتصادية بطيئا ، وان كانت قد طرأت بعض التطورات الحديثة التي تعتبر مشجعة بالنسبة للمستقبل . وقد أرسى اجتماع مجموعة ال ٧٧ في كراكاس في أيار / مايو ١٩٨١ اطارا شاملا يتيح للبلدان النامية مواصلة التعاون المتبادل فيما بينها واعتمادها الجماعي على الذات . ويلوح كذلك أن هناك اعترافا متناميا من قبل البلدان المتقدمة النمو بضرورة اتخاذ اجراءات متضافرة لا تتعلق بالاهداف العاجلة فحسب وانما تتناول أيضا الأهداف المتوسطة الأجل . وأكدت من جديد البلدان الصناعية الرئيسية مؤخرا في أوتاوا استعدادها لارتياح كل دروب التشاور والتعاون مع البلدان النامية ، بروح من تقاسم المسؤولية ، في المجالات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية . وتبشر هذه التطورات بنجاح المحادثات المقبلة في كانون . فضلا عن ذلك فقد توصل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، الذي عقد مؤخرا ، الى عدد من التدابير تتعلق باتخاذ اجراءات دولية متضافرة ، ينطوي تنفيذها على ايلاء عناية محددة لأقل البلدان نموا .

٦ - ويمكن أن يكون برنامج العمل الذي يتعين أن يقرره هذا المؤتمر خطوة كبرى في سبيل التحول الاقتصادي لأقل البلدان نموا ويمكن أن يساعد على الافلات من الشرك الأثيم للفقر والحرمان . واذا ما توفر التصميم والرؤية السياسية فمن الممكن بلا ريب تقديم مساعدة هامة الى هذه البلدان .

٧ - ولدى تولي السيد جان بيار كوت ، وزير التعاون والتنمية في فرنسا ، الرئاسة لإثر انتخابه رئيسا للمؤتمر قال انه لا بد للمؤتمر من أن يكلل بالنجاح ليس بسبب الواجب المكلف به من قبل الأونكتاد عندما اعتمد القرار ١٢٢ (د-٥) فحسب ، وإنما أيضا بسبب موقع هذا المؤتمر ضمن سلسلة من الأحداث الدولية التي ينبغي أن تؤدي الى أحداث تغيير في العلاقات الاقتصادية الدولية . ومع أن العديد من مشاكل أقل البلدان نموا تشاركها اياها بلدان نامية أخرى ، فإن هناك ما يبرر بجلال ايلاء أقل البلدان نموا أهمية خاصة بسبب المحنة اليائسة التي تواجهها وعجزها عن التغلب عليها بدون مساعدة . والحديث عن فئة خاصة هي فئة أقل البلدان نموا يجد ما يبرره طالما نظرنا اليها في الاطار الشامل لتنمية العالم الثالث . ومن هذه الزاوية لا يسعه الا أن يعرب عن تقديره لا اهتمام مجموعة ال ٧٧ بأقل البلدان نموا وللتلاحم القائم بين أعضائها . ولن تكون التدابير التي سيتم الاتفاق عليها أو وضع خطوطها العريضة من قبل المؤتمر ذات مغزى الا اذا تم ادخالها في اطار استراتيجية انمائية شاملة . وهنا تكمن المهمة الرئيسية للمؤتمر .

٨ - وأضاف أن المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا لا يمكن أن تحل في غضون أسبوعين ، ولكن يجدر بكل منها أن يشعر أن برنامج العمل الجديد الزاخر فيه نفع وعلاج لحالته هو بالذات . فالانتكاسة التي صادفها برنامج العمل الفوري الذي تم الاتفاق عليه في مانيلا ، والأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، تومي إلى الحاجة إلى التزام الواقعية بدلا من الكلمات الطنانة .

٩ - وألقى المدير العام لليونسكو كلمة ترحيب بالمشاركين أعرب فيها عن ثقته بأن المؤتمر سيساعد في بث التضامن في المجتمع الدولي .

ثالثا - تأييد رئيس جمهورية ايران ورئيس وزرائها

١٠ - التزم المؤتمر دقيقة صمت تكريما لذكرى فخامة محمد علي رجائي رئيس جمهورية ايران وسعادة محمد جواد باهونار رئيس وزراء ايران اللذين توفيا بصورة فاجعة في ٣١ آب / أغسطس ١٩٨١ .

رابعا - كلمات رؤساء الدول

١١ - واستمع المؤتمر الى الكلمات التي ألقاها رئيس جمهورية كينيا باسم منظمة الوحدة الأفريقية ، وجلالة ملك نيبال نيابة عن أقل البلدان نموا الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ورئيس جمهورية الرأس الأخضر نيابة عن أقل البلدان نموا في افريقيا ، ورئيس جمهورية رواندا . ويرد موجز لهذه الكلمات في الفقرات ١٢ - ٣٠ أدناه .

١٢ - وتكلم فخامة دانييل أراب موي رئيس جمهورية كينيا باسم منظمة الوحدة الأفريقية ، فقال انه يتوقع أن يصل المؤتمر الى حلول مقبولة وعملية . ويجب أن يركز المجتمع الدولي اهتمامه على المشاكل الاقتصادية الخطيرة حقا ، مع التسليم بأن مصير البشرية يواجه تحديا حاسما ، وان الوصول إلى حل لأي مشكلة وحيدة كاللتضخم أو الأمية أو المديونية أو تدهور معدلات التبادل التجاري غير كاف . ويجب أن تكون تدابير الدعم الدولية شاملة ومتوازنة وأن تصبح المساعدة المالية مستمرة ومضمونة ولا يمكن أن تعتبر منظمة الوحدة الأفريقية المؤتمر ناجحا اذا لم يتم قطع عهد مؤكدة ، ذات أهداف كمية ، تؤيد بها التزامات واجراءات معلنة للتنفيذ الفعال . وأضاف أن الآمال ستتهار اذا لم يسفر المؤتمر الا عن مزيد من القرارات التوفيقية .

١٣ - وأضاف ان المتوقع من المؤتمر أن يضع تدابير دعم لمؤسسة لأقل البلدان نموا تجسد الاتفاق على طابع وحجم المتطلبات التي يتعين توفيرها وتجهيزها عن طريق ما يتم تعيينه من وكالات للاضطلاع بهذه المهمة .

١٤ - ومن مجموع قدره ١٣٣ مليار دولار فقط يمثل متطلبات المعونة على مدى فترة برنامج السنوات العشر سيحتاج الـ ٢١ بلدا الأقل نموا في أفريقيا ٨١ مليار دولار . وليس ثمة وجه للمقارنة بين هذا المقدار ، الموزع على مدى عقد ، والنفقات العسكرية العالمية التي تبين التقديرات أنها تجاوزت ٥٠٠ مليار دولار سنويا . وينبغي أن يسلم العالم بأن أخطر تهديد للسلم الدولي حاليا لا يتمثل في العدوان العسكري ولكن فيما يتولد عن الفقر الميؤوس منه من الاضطرابات العارمة .

١٥ - ويتحتم تناول مسألة أقل البلدان نموا بوصفها جانبا هاما من القضية العامة المتعلقة بتحقيق تنمية عالمية أسرع خطى وأكثر عدالة . وان تحقيق معدلات أعلى للتنمية المتوازنة والمنوعة ، في جميع البلدان الفقيرة ، يمثل مسألة بالغة الاحاح . فالاعتراف الواضح بهذه الحقيقة في كافة أنحاء العالم الثالث لم يقابل بادراك مماثل في الاطار الأوسع للمجتمع الدولي .

١٦ - ويخصص في افريقيا حاليا ٣٠ في المائة من كل حصائل القطع الاجنبي ، التي يتحقق معظمها من صادرات السلع الوطنية ، لواردات النفط و ٢٠ في المائة أخرى لواردات الاغذية و ١٠ في المائة اضافية لخدمة الديون الخارجية . وتمثل البنود الثلاثة المذكورة بالتالي ٦٠ في المائة من مجموع حصائل القطع الاجنبي هذه . وانما لم يتم الان بصورة عاجلة اتخاذ بعض الاجراءات التصحيحية ، فسينهار حتما عدد من اقتصادات أقل البلدان نموا في افريقيا . ولكن هناك في الواقع مشاكل مماثلة في جميع المناطق النامية على هذا الكوكب . وقد فات الاوان الذي كان يمكن فيه للبلدان المتقدمة النمو ان تتطلع الى مساندة الهياكل المتهتزة باتخاذ اجراءات مسكنة تستهدف تعزيز مصالحها الذاتية . ونحن نواجه الان كشف حساب عن كافة السنين التي أعيقت فيها تنمية العالم الثالث ، عن طريق آليات التلاعب في أسعار السلع الاساسية جنبا الى جنب مع التصاعد المستمر في تكاليف المواد الخام الاساسية والسلع الرأسمالية . وان ما لا غنى عنه الان هو التنفيذ الايجابي للبرامج المتفق عليها . ولا يمكن أن تتحقق تنمية جميع الدول الا على أسس من المصلحة المتبادلة . ويمكن ان يمثل هذا المؤتمر نقطة التحول في المفاوضات الدولية لتناول المشاكل الاساسية للتنمية .

١٧ - وقال جلالة الملك بيرند را بير بيكرام شاه دير ملك نيبال ، متحدثا باسم بلدان آسيا التسعة الاقل نموا ، انه في حين كانت غالبية هذه البلدان ضحايا للاستعمار ، فان البلدان الاخرى التي بقيت مستقلة عانت بنفس القدر لانعدام الاتصال بسبب طبيعتها غير الساحلية أو الجزرية . وتناضل البلدان التسعة جميعا من أجل الحفاظ على ذاتيتها في ذات الوقت الذي تسعى فيه الى رفع مستوى معيشة شعوبها .

١٨ - ومن الضغوط الرئيسية التي تشترك أقل البلدان نموا في مواجهتها انعدام المقومات الهيكلية اللازمة للتنمية . وبينما كان على البلدان غير الساحلية أن تتحمل أعباء التجارة المنقولة برا والتي قد تصبح بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير في وقت تتصاعد فيه أسعار النفط ، فإن الاقتصادات الواهنة للبلدان الجزرية المكونة من سلسلة جزر صغيرة أضعف من أن تتحمل عبء نظام الشحن المتتالي الخاص بها . أما فيما يتعلق بالبلدان غير الساحلية ذات التضاريس القاسية والمرتفعات العالية فان بناء المقومات الهيكلية قد يكون منهكا للغاية .

١٩ - وقد يكون التوتر والتنافس بين الدول والدولتين العظميين من الشدة والعنف في بعض الأحيان بحيث لا يمكن تجاهل حقيقتهم . فاختلال الاستقرار والتوازن في شكل ما أو مجال ما قد يؤدي إلى اختلال الاستقرار في منطقة أخرى أو بشكل آخر ، ويضطرب السلم تبعاً لذلك . ولا تزعزع الاضطرابات الاقتصادية الاجتماعية السلم فحسب بل تعطل التنمية أيضاً ، ومن ثم فإن أهم المطالب التي ترغب أقل البلدان نمواً في أن تحم أرجاء العالم هي السلم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بالقول والعمل على السواء . كما أنها تحض على الاعتراف بمبادئ المساواة والعدالة .

٢٠ - أما فيما يتعلق بمبادئ التعاون فيحسب أن نتذكر أن جميع البلدان الممثلة تقريباً قد أعربت عن قلقها بشأن الانفجار السكاني . فهو لا يلحق الأذى فحسب بالنظام البيولوجي لبلد ما بل ربما يخلق العراقيل في سبيل قيام علاقات ودية وسلمية بين الأمم . وتعد معدلات الخصوبة العالية منتجاً ثانوياً للتخلف ومشكلة تستلزم حلاً إنسانياً .

٢١ - وقال جلالته أنه توجد في جميع البلدان التي يمثلها تقريباً قطاعات رئيسية معينة تعتبر أجدر من غيرها بالأولوية . والحق أنه من الممكن أن تختار هذه البلدان بناء مقوماتها الهيكلية بخية تنمية القطاع الذي تعتبره أكثر حيوية . وغالباً ما يتضح أن النقص في المقومات الهيكلية البشرية والإدارية من العوائق التي تتطلب التعاون في مجالات التكنولوجيا والمهارات والإدارة . ونظراً لأن المعارف من هذا النوع تشكل الثروة الأساسية لأي أمة ، فإن التعاون منشود في هذا الميدان .

٢٢ - ويمثل وجود الفقراء الجياع تحدياً لجميع نظم القيم وكافة البيانات وكل المبادئ الأخلاقية أو النظريات السياسية . وهو تحدٍ لمنظومة الأمم المتحدة وجميع أجهزتها ووكلاتها . ولكن وجود الفقر المدقع على مثل هذا النطاق الهائل يعد أولاً وقبل كل شيء إهانة للإنسان العصري ، ولعلمه وضميره ، وعبقريته وتكنولوجيته ، وأحلامه وأعماله .

٢٣ - وهل في استطاعة المرء حقاً أن يفتخر بالفقر ؟ ورأى جلالته أنه في هذا المجال تتبدى ضرورة أن يبادر المجتمع الدولي بمساعدة أقل البلدان نمواً ، وأن يلتزم جميع أعضائه بدعم برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات . فهذا البرنامج يحمل في طياته أحلام أقل البلدان نمواً وأمانيتها ويزف لها الأمل في واحة تخفق بعيداً في أفق صحراء تمتد إلى مالا نهاية .

٢٤ - وتحدث فخامة السيد أريستيدس ماريا بيريرا رئيس جمهورية الرأس الأخضر ، باسم الواحد والعشرين بلداً الأقل نمواً في أفريقيا ، فقال إن أي تدابير تستهدف أقل البلدان نمواً بالذات يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الجهود اللازمة لمعاونة البلدان النامية في مجموعها . وعلى الرغم من أن هناك مشاكل هيكلية خاصة في أقل البلدان نمواً فهي تصادف ، مع البلدان النامية الأخرى ، عقبات تقف في طريق تنميتها ، داخلية وخارجية على السواء ، ترجع إلى بنية فوقية من السيطرة . ومع أن سجل النمو والتطور لأقل البلدان نمواً هزيل للغاية فامكاناتها الاقتصادية زاخرة وتتطلب مساعدة المجتمع الدولي لاستغلالها استغلالاً كاملاً .

٢٥ - وقد تم بالفعل تحديد العوائق الرئيسية التي تقف في طريق تنمية أقل البلدان نمواً ويتعين الآن توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المناظرة موضع التطبيق .

٢٦ - وأشار فخامته إلى خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية

(١) **الاقتصادية لا فريقيا** والا احتياجات المالية لبلوغ معدل نمو أدنى للناتج المحلي الإجمالي قدره ٦ في المائة سنويا ، وقال انه سيتحتّم توفير مبلغ يقدر بنحو ١٢٣ مليارا من الدولارات بأسعار عام ١٩٧٩ لأقل البلدان نموا خلال العقد . ويمكن جمع ٥٢ مليار دولار محليا من هذا المبلغ ، أما الباقي - أي ٨١ مليار دولار سنويا في المتوسط - فيجب أن يأتي من المجتمع الدولي . ومن بين التدابير الملموسة التي يجب على المؤتمر اعتمادها ، هناك تدابير أكثر الحاحا ينبغي أن تؤدي الى تمويل امدادات الأغذية ومنتجات الطاقة التي يحتاج اليها أقل البلدان نموا . وينبغي أن تسمح بعض التدابير الأخرى باعادة جدولة الديون وتخفيضها ، وتوفير معونة مالية وتقنية اضافية من أجل اعداد المشاريع فضلا عن تقديم منح سلعية ، ويجب ايلاء الاهتمام لتلبية حاجة أقل البلدان نموا الى تحسين قدرتها الادارية والارتقاء بمستوى ادارتها للموارد . وفي الوقت نفسه ، سيكون على البلدان المانحة أن تنسق طرائق معوناتها حتى تستطيع أن تجعل الموارد الخارجية أكثر قابلية للاستخدام . أما فيما يتعلق بأعمال متابعة المؤتمر ، فإن فخامته أوصى باتباع النهج القطري مما يسمح باجراء مناقشات مشتركة للاحتياجات والبرامج التي تنضوي الى تعهدات ملموسة . وبغية ضمان الاتساق الداخلي الكامل لبرنامج العمل الجديد الزاخر ومراقبة تنفيذه سيتعين انشاء جهاز للرقابة تحت اشراف الأونكتاد .

٢٧ - وتنتظر أقل البلدان نموا في أفريقيا الى عمل المؤتمر الحالي في الاطار الأوسع لنضال البلدان النامية في سبيل تغيير العلاقات الدولية . ويتوقف الحل النهائي لمشكلة التنمية في أقل البلدان نموا ، بصفة جوهرية ، على تقويض جهاز السيطرة السياسية والاقتصادية وتهيئة مناخ للسلم . فالبدل للتنمية هو عدم الاستقرار وما ينشأ عنه من صراع .

٢٨ - وقال فخامة اللواء هابياريمانا جوفينال رئيس رواندا أن المؤتمر هو ثمرة لجهود ترمي الى ارساء قواعد جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية تضع في اعتبارها الاحتياجات الحقيقية للبلدان كافة . وهناك مجموعة من العوامل الاقتصادية ، محلية ودولية ، مازالت تعمل على تقويض أسس التنمية في أقل البلدان نموا ، منها تقلبات أسعار السلع الأساسية ، والتضخم العالمي ونقص الأغذية ، والعجز المزمن في موازين المدفوعات . فالافتقار الى وسائل الانتاج العصرية يعني أن القطاع الزراعي عاجز عن اشباع الاحتياجات من الأغذية وأن أوجه النقص الناجمة عن ذلك ترغم أقل البلدان نموا على اللجوء الى المزيد من الواردات . وتغدو التنمية الصناعية محدودة بسبب ضالة الأسواق المحلية وضعف القوة الشرائية كما أن مشكلة الطاقة تجثم بثقلها على موازين المدفوعات . واسترعى انتباه المجتمع الدولي الى الأوضاع الخاصة في أقل البلدان نموا المحاطة بدول أخرى والتي ليست لها سواحل ، وشدد على التعليم والتدريب بوصفهما عاملين من عوامل التنمية . وتعد حالة رواندا مثالا بارزا لمحنة أقل البلدان نموا غير الساحلية كما تتقاسم كل المعوقات الأخرى الشائعة في البلدان الأقل نموا . وينبغي لهذه البلدان تأمين الاكتفاء الذاتي في امداداتها الغذائية وهذا يعني أن انتاج الأغذية على الصعيد المحلي يجب أن ينمو بمعدل أسرع من النمو السكاني . ولبلوغ هذه الغاية يجب أن تزيد الاستثمارات في الزراعة زيادة كبيرة .

٢٩ - هذا فضلا عن أن التخطيط واعداد المشاريع في غالبية البلدان الأقل نموا لا يزالان في المهد ، ولذلك ينبغي أن تمد لها يد المعونة للارتقاء بمقوماتها الهيكلية المختصة بالتخطيط . ومع الاعراب عن الامتنان للمعونة الانمائية الماضية يتعين على الجهات المانحة أن تكون أقل نزوعا الى التقييد فيما يتعلق بمعايير انتقاء المشاريع ، وبنوع خاص ، ينبغي تطبيق مبادئ المحاسبة القومية على المشاريع

(١) انظر A/S-11/14 .

حتى يمكن توفير الأموال اللازمة للتغلب على المعوقات المويضة التي تعاني منها أقل البلدان نمواً من البلدان غير الساحلية • ومن اللازم تمويل جملة التكاليف المحلية لتنفيذ المشاريع أو جزء منها عن طريق المعونة الخارجية من أجل زيادة الطاقة الاستيعابية ، نظراً للضغوط المالية على أقل البلدان نمواً • كما ينبغي أن تقدم المعونة الخارجية بلا قيود وعلى أساس مستمر وأن يلتزم بها لفترة لا تقل عن فترة الخطة الوطنية •

٣٠ - وبعد أن أعرب فخامته عن امتنانه لاسقاط الديون الماضية المستحقة على أقل البلدان نمواً ، دعا مقدمي المعونة إلى تمويل التكاليف المحلية ، ودعم موازين المدفوعات ، والعمل على استقرار حاصلات الصادرات ، وتحديد أسعار مجزية بدرجة أكبر لسلع التصدير باعتبار أن كل ذلك أهداف عاجلة • وأضاف أنه يجب توفير المزيد من المعونة التقنية لأقل البلدان نمواً عملاً بتوصية اللجنة المستقلة المعنية بقضايا التنمية الدولية (لجنة براندت) •

خامساً - رسائل واردة من رؤساء الدول والحكومات

٣١ - وفي الجلسة العامة السابعة المعقودة بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، استمع المؤتمر إلى رسائل لرؤساء الدول والحكومات وردت من أفغانستان ومنغوليا والصين •

سادساً - بيان الأمين العام للمؤتمر

٣٢ - وفي الجلسة العامة الافتتاحية وجه السيد غاماني كوريا ، الأمين العام للمؤتمر والأمين العام للأمم المتحدة ، الدعوة إلى حكومات جميع البلدان - المتقدمة النمو والنامية ذات الاقتصاد السوقى أو الاشتراكية - للتجاوب بقوة مع احتياجات أقل البلدان نمواً ومشاكلها عن طريق اعتماد برنامج للدم لا يكفي بالاسهام في تقويم التطورات السلبية والكسات الماضية التي امتحنت بها هذه البلدان فحسب ، بل يهدف أيضاً إلى مساعدتها على معالجة أزماتها المباشرة • وتحقيق هذه المساعدة أمر جوهري لبلوغ الأهداف البعيدة المدى • وعلى الرغم من أن قوة الدفع الأساسية نحو هذه الغاية يجب أن تتبع من هذه البلدان نفسها فالدعم الدولي عامل حاسم في نجاح جهودها •

٣٣ - وأعلن السيد كوريا أن برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات المعروض للاعتماد سيزداد شأنًا إذا تم على الأقل التوصل إلى اعتراف واسع النطاق بالحجم التقريبي للجهود الدولية اللازمة • ومن المقدّر أن تحتاج هذه البلدان مجتمعة إلى مبلغ سنوى إضافي قدره ٨ - ٩ مليارات من الدولارات في المتوسط بالأسعار الثابتة طيلة الثمانينات ، لا يأتي فحسب عن طريق المعونة بل أيضاً عن طريق وسائل أخرى مثل تحسين الإيرادات الخارجية ومعدلات التبادل التجاري • وأضاف أنه اقترح في تقريره إلى المؤتمر (٢) أن تخصص نسبة ١٥٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو للمعونة التساهلية إلى هذه البلدان خلال النصف الأول من الثمانينات ، وأن ترتفع إلى ٢٠٪ في المائة خلال النصف الثاني من العقد • وثمة مقياس آخر هو أن تخصص لهذه البلدان ٣٠ في المائة من كافة المعونات التساهلية •

٣٤ - وبالإضافة إلى الاعتراف بالاحتياجات من الموارد الخارجية ، ينبغي أن يولي برنامج العمل الجديد الزاخر اهتماماً جاداً " لطرائق المعونة " عن طريق اتخاذ تدابير من قبيل توفير المعونة

(٢) A/CONF.104/2 و Corr.1 و Add.1 و Corr.1 و Add.2 و Corr.1 و Add.3 • (مستدر)

بوصفها من منشورات الأمم المتحدة (A/CONF.104/2/Rev.1) •

البرنامجية التي تدفع بسرعة ، وتمويل التكاليف المحلية والمتكررة للمشاريع ، وزيادة تقليص القيود المكلمة للمعونة ، والتفويض الكامل لا اتفاق تم التوصل اليه في الأونكتاد عام ١٩٧٨ بشأن تدابير تخفيف أعباء الديون ، وينبغي أن تتسع دائرة برنامج الدعم لتشمل أيضا مجالات هامة أخرى مثل التجارة والمساعدة التقنية . وقد ركز كذلك على الامكانيات المقدمة الى أقل البلدان نموا عن طريق التعاون فيما بين البلدان النامية ذاتها في كثير من الميادين الرئيسية .

٣٥ - وأضاف قائلا ان أقل البلدان نموا جزءا من مجموعة البلدان النامية ككل . ومن ثم فان وضع برنامج لدعمها يعتبر جزءا من برنامج أوسع لمساعدة عملية التنمية وتشغيل الاقتصاد الدولي في واقع الأمر ، على الرغم من أن الشروع فيه لا يحتاج الى أن ينتظر حل القضايا الأوسع نطاقا .

٣٦ - وينبغي أن تتضمن الترتيبات التي سيتمخض عنها المؤتمر عمليات دورية لتقييم التقدم على الصعيدين العالمي والاقليمي على السواء . ومن الأهمية بمكان في حالة أقل البلدان نموا أن تكون هناك متابعة على مستوى البلد الواحد بغية التأكد من عدم اهمال أى قطر ، وأن كل قطر يستطيع دراسة مشكلاته وانجازاته مع شركائه ويتلقى ، عند الاقتضاء ، تعهدات محددة بالدعم .

٣٧ - واستطرد يقول ان نطاق الجهد المنشود لدعم احتياجات البلدان الـ ٣١ الأقل نموا يمكن تحمله بأى مقياس . فالأمور التي نخاطر بها جلييلة الشأن ، وثمة حاجة ماسة يجب اشباعها ، ولكن في الوقت نفسه هناك أيضا فرصة سياسية لا بد من اغتنامها . ولا بد أن يفضي نجاح المؤتمر الى تنقية جو العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والتنمية والى تيسير نجاح بعض الأحداث والعطيات الرئيسية المنتظرة في الأسابيع والشهور القادمة .

سابعاً - المناقشة العامة (البند ٨ من جدول الأعمال)

٣٨ - خلال المناقشة العامة التي عقدت من ٣ الى ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، استمع المؤتمر الى بيانات أربع رؤساء دول ورؤساء وفود ١٠٦ دول ، ومراقبين عن هيئات مشتركة في المؤتمر عملاً بالفقرتين ٤ (ب) ، ٤ (ج) من الفرع ثانياً من قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٣٥ ، وممثلي الوكالات المتخصصة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة المشتركة وفقاً للقرار نفسه . وألقيت أيضاً بيانات من قبل المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وغيره من كبار الموظفين بالأمم المتحدة ، والرؤساء التنفيذيين او الممثلين للجان الإقليمية . كما أقيمت كلمات أخرى من قبل المراقبين عن الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المشتركة في المؤتمر عملاً بالفقرتين ٤ (و) ، ٤ (ز) من الفرع ثانياً من نفس قرار الجمعية العامة (٣) .

٣٩ - وافتتح المناقشة العامة المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي

الدولي ، فقال ان التنمية المتصلة في أقل البلدان نمواً تتطلب تغييراً جذرياً لاقتصاداتها مما يستدعي استثماراً هائلاً على مدى فترة طويلة . وهناك وعي قوى يسود هذه البلدان بضرورة التعبئة الكاملة للموارد المحلية ، ولكن لا بد من اشباع معظم احتياجاتها بموارد خارجية عن طريق المعونة والتجارة . ومن الضروري التوصل الى توافق عملي في الرأي بشأن اقتسام هذه المسؤوليات بين البلدان المتقدمة النمو مع مراعاة قدراتها النسبية وخصائصها المميزة ، والتركيز على ما يلزم عمله لصالح أقل البلدان نمواً بدلاً من الاهتمام بمن هو مدبر لمن وبماذا . وليست أقل البلدان نمواً معزولة عن الاقتصاد الدولي ، ومن ثم لا يمكن تناول مشاكلها بمعزل تام عن قضايا التنمية الأشمل . وليس من شك في أن أي عمل يستهدف القضاء على اختلالات التوازن الهيكلية وجوانب اللامساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية سيساعد أقل البلدان نمواً . وينبغي أن تكون التدابير الخاصة لصالح هذه البلدان جزءاً من برنامج شامل موجه الى البلدان النامية ومكملة له ، كما يجب ألا يحول اعتمادها لأنظار عن أهميتها المفاوضات بشأن مشاكل التنمية الأخرى . ولكن هذا لا يعني أن تنتظر هذه التدابير الخاصة حتى يتم احراز تقدم في القضايا الأوسع . ان مشاكل العالم الأقل نمواً لا تحتل أي تأجيل نظراً لطابعها الملح . والعجز عن الحركة الى الأمام سيكون نذيراً سيئاً بمستقبل الحوار بشأن التنمية بوجه عام . ولا يتمثل التحدي الذي يواجه المؤتمر في مجرد التوصل الى وثيقة تعتمد بتوافق الآراء ، بل هو التحرك قدماً الى النشاط العملي ذي الصلة المباشرة بمصائر ما يقرب من ٣٠٠ مليون من البشر .

٤٠ - وسيكون على منظومة الأمم المتحدة ان تقوم بدور متواصل في تنفيذ مقررات المؤتمر . وهذا يعني ، على الصعيد الوطني والإقليمي ، الاسهام في الجهود الوطنية ، وتنمية التعاون التقني وتعزيز التنسيق بين البرامج ، والمساعدة في النهوض بمقدرة البلدان على الاضطلاع بالتخطيط الانمائي . وعلى الصعيد القطري ، يجب ان تعكس ترتيبات الاستعراض والمتابعة احتياجات وطنية خاصة وأن

(٣) للاطلاع على قائمة بالمتكلمين في المناقشة العامة أنظر المرفق الثالث أدناه .

تستند الى الترتيبات القائمة وتكملها • وعلى الصعيد العالمي ، تستطيع مؤسسات الأمم المتحدة توفير الدعم لعمليات الاستعراض والتقييم وهي من المسؤوليات الحكومية • بيد أن نجاح مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما تبذله من جهود يعتمد بشكل حاسم على مبادرات الحكومات ذاتها والمتابعة التي تقوم بها داخل مجالس ادارة تلك المؤسسات • ويعتمد كذلك على الالتزام السياسي للمجتمع الدولي بتوجيه موارد اضافية من خلال منظومة الأمم المتحدة •

٤١ - وقام جميع المتحدثين في المناقشة العامة بتهنئة رئيس المؤتمر على انتخابه بالتركية • وأعربوا عن امتنانهم للبلد المضيف لكرم ضيافته وللتسهيلات التي وضعها تحت تصرف المؤتمر • كما أعربوا عن تقديرهم للأمين العام للأمم المتحدة وللأمين العام للأمم المتحدة على الجهود المضنية المبذولة في التحضير للمؤتمر والتي اشتركت فيها كافة الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة •

٤٢ - وكان هناك تعبير اجماعي عن القلق ازاء محنة اقل البلدان نموا والتعاطف معها وهي البلدان التي اتسم البعض منها ، خلال العقد الماضي ، بركود الدخل الفردي فيها بل وانخفاضه • وقد ركزت كل الوفود على ضخامة التحدي الذي تواجهه هذه البلدان وهي تسعى لقلب الاتجاهات الماضية غير المقبولة في النمو الاقتصادي والتنمية رأسا على عقب ، ولا سيما في سياق المناخ الاقتصادي الدولي الراهن غير المؤاتي •

٤٣ - واتفقت الوفود جميعها على أن انعقاد المؤتمر جاء في أوانه واعتبرته جزءا لا يتجزأ من الحوار اللازم بين البلدان النامية في مجموعها والبلدان المتقدمة النمو • وأعلنت كذلك ، ارتباطها بالاسهام على نحو فعال في أعمال المؤتمر وبالتالي في انجاز مهمته المتمثلة في وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح اقل البلدان نموا واعتماده ودعه • واعترفت بالأهمية التي تعلقها اقل البلدان نموا على المؤتمر كما اتضح من جهود التخطيط الشاملة التي بذلتها على المستوى القطري كجزء من عملية التحضير للمؤتمر ، ومن مستوى تمثيلها العالي في المؤتمر والذي لم يسبق له مثيل •

٤٤ - وقد اعتبر كل المشتركين ان المؤتمر فرصة للبلدان الشريكة في التنمية لكي تدرك على نحو أفضل الحالة الخاصة والمشاكل التي تواجهها اقل البلدان نموا • وعلى الرغم من ان تلك المشاكل لا تقتصر على اقل البلدان نموا فانها عصية المعالجة بنوع خاص في تلك البلدان بسبب معوقاتهما الهيكلية • ومن ثم كان هناك اتفاق كامل على أنه ينبغي أن يمنح المجتمع الدولي اقل البلدان نموا معاملة خاصة لتتكيف ، في كل حالة ، مع احتياجاتها وظروفها المحددة •

٤٥ - وكان هناك اعتراف اجماعي بأن اقل البلدان نموا هي التي تحمل المسؤولية الرئيسية عن سرعة وطابع تهميتها • غير أنه كان من المسلم به كذلك ان أفضل تعبئة واستخدام ممكنين لمواردهما المحلية لن يكفي لفتح الطريق أمامها لبلوغ مستوى ونمط الاستثمار اللازم لتعجيل نموها وتتميتها بدرجة كبيرة • ومن ثم فقد نظر الى الدعم الخارجي لجهودها الانمائية على أنه عامل مكمل أساسي للتدابير والسياسات المحلية • وسيكون على تدابير الدعم الدولي ، بطبيعة الحال ، أن تراعي على نحو ملائم المتطلبات الخاصة وأهداف السياسة في كل بلد منها •

٤٦ - كما كان هناك اعتراف اجماعي بالخطوات التي اتخذتها اقل البلدان نموا أو تزعم اتخاذها من أجل رفع مستوى أدائها الاقتصادي خلال عقد الثمانينات • وكان من المسلم به أن المعونة الخارجية لازمة بصفة خاصة للمساعدة في تخفيف الضغوط الخارجية الخطيرة على تنميتها ، والناجمة

جزئيا عن اعتمادها الكبير على عدد ضئيل من السلع الأولية مع اقتران ذلك في العادة ، بتوقعات للتصدير غير مؤاتية ، مما يحدث التقلب وعدم الكفاية في الموارد المالية . وبالتالي فان اعتماد هذه البلدان على المعونة الخارجية خلال العقد لا بد ان يزداد بقدر كبير اذا أريد لها ان تلبس أهدافها الانمائية .

٤٧ - واعتبر الكثير من الممثلين أن مشاكل الفقر المدقع ، كما تشاهد في أقل البلدان نموا ، تعتبر من أعظم التحديات التي تواجه البشرية .

٤٨ - وكان المتوقع من المؤتمر ، وهو يقوم بمهامه المكلف بها ، أن يتحقق ، من ناحية ، مما تتوى عمله أقل البلدان نموا خلال الثمانينات بغية انجاز التغيير الهيكلي واشباع الاحتياجات الأساسية لشعوبها ، ومن الناحية الأخرى ، مما يستطيع المجتمع الدولي أن يوفره لمساعدتها على انتهـاج سبيل النمو الذاتي . ومن ثم ، ينبغي لبرنامج العمل الجديد الزاخر أن يعكس توازنا ديناميا بين التدابير المحلية والدعم الدولي تسوده روح من التضامن الذى تولد أخيرا .

٤٩ - وأشار المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى أن الفقر والبؤس اللذين لا يقبلهما أحد والمتفشين في البلدان النامية ، بما فيها أقل البلدان نموا بالذات ، هما نتيجة لعملية تاريخية اتسمت بغيبوبة التضامن بين البشر . وعلى الرغم من مضي ٢٠٠ عام منذ قيام الثورة الفرنسية وحتى اعلان النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، فليس من الممكن الانتظار ٢٠٠ عام أخرى حتى يوضع النظام الاقتصادى الدولي الجديد موضع التنفيذ . لقد كان التخلف هو الثمن الذى دفعته البلدان النامية ، وهي تمثل الأغلبية ، لمجموعة مختارة من الدول لا تزال تتجنب السير في طريق الحوار مع العالم الثالث مع أنه مطلب عادل . على أن مؤتمر القمة الذى انعقد أخيرا في أوتواوا وكذلك مؤتمر القمة المرتقب انعقاده قريبا في كانكون ، واللذين يرميان الى اعداد مواقف متفق عليها بغية استئناف حوار الشمال والجنوب ، ينظر اليهما بعين التفؤل . وان كان اعلان أوتواوا قد انطوى على سمات ايجابية بالنسبة للتعاون من أجل تنمية أقل البلدان نموا ، الا انه لم يكن صريحا بما فيه الكفاية ، كما أن من الصعب التوفيق بينه وبين التصريحات المتكررة الصادرة عن البلدان المتقدمة النمو من وجوب أن تحافظ ببرامج المساعدات الدولية ، ووكالات الدعم جميعا على معدلات نمو تساوى الصفر . واذا كانت معدلات النمو المعمول بها في المساعدة تساوى صفرا ، فمن المحتم أن يقل النمو عن ذلك في البلدان النامية ، ولا سيما أقلها نموا . ونظرا للترابط القائم في الاقتصاد الدولي ، فمن الواضح أن تفاقم مشاكل البلدان النامية سوف يكون له آثار عكسية على اقتصادات البلدان المتقدمة النمو . إذ أن أى هبوط في القوة الشرائية لأقل البلدان نموا سوف يزيد من تقلص وارداتها من البلدان المتقدمة النمو ، تلك الواردات التي تعاني بالفعل قيودا شديدة ، فضلا عن أن ذلك من شأنه استفحال الانتكاس الاقتصادى في البلدان المتقدمة النمو .

٥٠ - ولا حظ أن الرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية وقدره ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لم يتم الوفاء به الا من قبل عدد ضئيل من البلدان المتقدمة النمو . وأشار الى اعلان أوتواوا ، وقال انه اذا كان لنا أن ننظر اليه بتفؤل ، فلا بد أن يؤدي الى زيادة جوهرية فـى المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان التي اکتبت فيها . واذا كانت المعونة ليست هي الدواء الشافي لكل مشكلات البلدان النامية الا أنها في غاية الأهمية والضرورة ، وخاصة في الظروف الاقتصادية العالمية القائمة حاليا من هبوط اسعار المواد الخام التي تصدرها البلدان النامية والمضاربة فيها ، وكذلك الحواجز الحمائية من شتى الأنواع التي تقام في وجه صادرات البلدان النامية من السلع

المصنعة وغيرها • والأمـر الذي يدعـو إلى بالغ القلق هو أن نصيب الفرد من تدفقات المساعدة بشروط تساهلية إلى أقل البلدان النامية يتميز بالجمود بل وبالهبوط في بعض الأحيان ، ويمكن من واقع العروض القطرية المقدمة إلى الاجتماعات الاستعراضية ، تقدير الحد الأدنى لمجموع المساعدات المطلوبة لتنفيذ خطط وبرامج الـ ٣١ بلدا الأقل نموا طوال عقد الثمانينات كله بحوالي ١٣٤ مليار دولار أمريكي بأسعار ١٩٨٠ • وسوف يمثل ذلك بالنسبة للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ مستوى من المعونة يكاد يمثل ضعف مستوى عام ١٩٧٩ بالقيمة الفعلية •

٥١ - كما أعرب عن رأي يشاركه فيه منظرة بلدان متقدمة النمو ذات اقتصاد سوقي ، ومفاد أن شروط وأحكام المعونة وطرائقها بحاجة إلى مراجعة في بعض الحالات حتى يمكن زيادة عصر المنحة في هذه المعونة ، والاضطلاع بمزيد من تمويل التكاليف المحلية والمتكررة فضلا عن تحسين الإجراءات •

٥٢ - وقال ممثل مجموعة الـ ٧٧ أيضا ان الارتباطات العاجلة من جانب البلدان المتقدمة النمو مطلوبة للوفاء • بعنصر العمل الفوري من برنامج العمل الجديد الزاخر . ومالم يتم تخصيص المزيد من الاسـوال الكبيرة لهذا الغرض ، فسوف يتعرض هذا البرنامج للخطر . وأشار إلى الشعور بخيبة الامل والضـسـحرة والواقعية الذي أدى بالبلدان النامية إلى التماس طرق أخرى لتحسين اقتصاداتها ، وقال ان فكرة التعاون بين الجنوب والجنوب نشأت من ذلك ، وهي الفكرة التي وجدت تعبيرا عنها أخيرا في برنامج أروشا للاعتماد الجماعي على الذات . ان افتقار البلدان المتقدمة النمو للإرادة السياسية والموقف المتشدد الذي وقفه ولا سيما في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المفاوضات الشاملة ، قد أدى إلى قيام حاجة ملحة لتنشيط الحوار بين الجنوب والجنوب والأخذ بنظام يسمح بالتنمية الكاملة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية • وكان من نتيجة ذلك برنامج عمل مجموعة الـ ٧٧ الذي اعتمده مؤخرا المؤتمر العالي المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي انعقد في كراكاس ، فنزويلا ، في الفترة من ١٣ إلى ١٩ أيار / مايو ١٩٨١ (٤) . وبرنامج العمل هذا يتميز بالطموح دون أو هام • ومن الطبيعي أن يكون قد أشار بصفة خاصة إلى حالة أقل البلدان نموا ، وأعلن أنه ينبغي أن تكون جميع البلدان النامية في مركز يتيح لها الاستفادة منه على قدم المساواة ، كدليل عملي للتضامن • وأشار في هذا الشأن إلى وجوب إيلاء اهتمام خاص إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، حتى يمكن أن تشارك على نحو فعال في برامج التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية وأن تستفيد من هذه البرامج في جميع ميادين ذلك التعاون • وأوضح برنامج العمل كذلك أن نجاح المؤتمر الحالي يعتبر لهذا السبب أمرا تعلق عليه مجموعة الـ ٧٧ أهمية خاصة •

٥٣ - وشرح مختلف الأحكام الواردة في مشروع مجموعة الـ ٧٧ بشأن برنامج العمل الجديد الزاخر (A/CONF.104/L.2) فيما يتعلق بتدابير الدعم وخاصة تلك المتعلقة بتثبيت حصائل الصادرات ، التي انخفضت انخفاضا كبيرا ، وكذلك الوصول إلى الأسواق • وقال ان الصعوبات التي تواجه واردات أقل البلدان نموا قد تضاعفت نتيجة لأن ٧٠ في المائة من حصائل صادراتها كان لابد من تخصيصها لاستيراد الأغذية والطاقة • وأن من أكثر الطرق ايجابية وفعالية لتحقيق هدف دعم اقتصادات أقل البلدان نموا هو الأخذ بنظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية • غير أنه من دواعي الأسف أن البلدان المتقدمة النمو تحاول تقليص الدعم الذي يمكنها ويتبغى لها أن تقدمه للأونكتاد في هذا الميدان •

(٤) للاطلاع على تقرير هذا المؤتمر العالي المستوى ، انظر A/36/333 و Corr.1 .

٥٤ - واقترح أن يكون من بين النتائج الرئيسية للمؤتمر وضع ترتيبات لتنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر ومتابعته ورصده على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية . وسوف تمثل فعالية هذه الترتيبات واحدا من مقاييس نجاح المؤتمر . ويتعين أن تهيب لأعضاء المجتمع الدولي فرصا منتظمة لكي يبدو بطرق ملموسة ارتباطهم على المستويين الفردي والجماعي بدعم واستعراض الجهود الانمائية التي تبذلها أقل البلدان نموا .

٥٥ - وبين ممثلو عدد من البلدان النامية جهود بلدانهم في التعاون الاقتصادي والتقني مع أقل البلدان نموا وأعربوا عن اعتزامها مواصلة القيام بدور ايجابي . وفي هذا الشأن ، أشار عدد من الممثلين الى تدابير ملموسة اضطلعت بها الى الآن بلدانهم ، على حين أعلن آخرون اعتزامهم تقديم المساعدة التقنية .

٥٦ - وبين ممثلو عدة بلدان نامية ، بما في ذلك بعض أقل البلدان نموا ، أهمية الارتقاء عامة بمستوى الموارد البشرية في أقل البلدان نموا ، وأيدوا أن يكون ثمة نهج متكامل في هذا الصدد تشترك فيه جميع البلدان والوكالات الدولية المعنية . وأعرب ممثلو بعض البلدان النامية بقوة عن رأي مفاده أن الانشغال بأقل البلدان نموا ينبغي ألا يشوش على احتياجات البلدان النامية في مجموعها .

٥٧ - وأشار ممثل بلد نام الى العلاقة بين برنامج العمل الجديد الزاخر وضعف أقل البلدان نموا في المواصلات والمعلومات . ودعا الى متابعة توصية اليونسكو بأن يتم تثقيف الناس بشأن الأهداف الانمائية لبلدانهم والحفاظ على هويتهم الثقافية . وأضاف ان الأمر يقتضي اصلاحا هيكليا لتحقيق تنمية حقيقية .

٥٨ - وأشار الى انشاء صندوق دولي بات جزءا من استراتيجية الأوك ، بغية تعويض ما ينجم عن التضخم من آثار على جميع البلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نموا . ودعيت البلدان الصناعية الى أن تنضم الى البلدان المنتجة للنفط في انشاء الصندوق وتشغيله .

٥٩ - وشدد ممثلو أقل البلدان نموا على الطابع العاجل والأهمية الحيوية لحصول بلدانهم على قدر أكبر بكثير من المساعدة الخارجية . ولا يمكن بدونها تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر نظرا لانها تشكل أساس البرنامج وجوهره . وبدون استثمارات كبيرة لا يتسنى الاضطلاع بتغييرات هيكلية . ومن ثم فان الفجوة التجارية لن تنقل بصورة ملموسة . وفي ضوء تدني مستويات الدخل ونقص الاصول الرأسمالية في أقل البلدان نموا ، فان تعبئة الموارد المحلية في السنوات العشر القادمة لن تكون كافية حتى وان أوليت اهتماما قويا ، ولن يكون من الممكن تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر دون توفر مساعدات خارجية كبيرة . وينطبق هذا القول بصفة خاصة نظرا لخروج الموارد من أقل البلدان نموا نتيجة تدهور معدلات التبادل التجاري وتفاقم خدمة الديون والتضخم المستورد . وقد أدى هذا التدهور في معدلات التبادل التجاري ، بسبب انخفاض المستمر في حصائل صادرات السلع الأولية وزيادة تكاليف المصنوعات والبضائع الرأسمالية الضرورية الى نشوء اوضاع شائكة للغاية . وشددوا على ان الحالة الشائكة في بلدانهم تقتضي مساعدة فورية . وان مجالات الاهتمام الثلاثة الرئيسية التي تقتضي دعما فوريا هي : النقص الكبير في الاغذية الناجم عن التكاليف العالية للواردات ، والحالة الحرجة في مجال الطاقة ، وكذلك زيادة التضخم التي أدت الى عجز مزمن في ميزان المدفوعات ، وزيادة أعباء خدمة الديون .

٦٠ - وأشير الى أن المجتمع الدولي وافق في اعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية على مضاعفة تدفقات المعونة الى أقل البلدان نمواً بصورة فورية واتخاذ قرار حازم بشأن زيادتها من حيث القيم الحقيقية الى ثلاثة أضعاف في عام ١٩٨٤ وأربعة أضعاف في عام ١٩٩٠ . وأن أقل البلدان نمواً تتلقى في الوقت الراهن أقل من ١٧ في المائة من المعونة الانمائية الرسمية ، وإذا وصل هذا الرقم الى ٣٠ في المائة فإنها لن تمثل سوى ٢٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو الغنية .

٦١ - ولوحظ أنه لا يمكن في ضوء هذه الخلفية ان يعتبر المؤتمر قد حقق نتيجة ايجابية اذا لم يتم تحديد أهداف المعونة كميًا ووضع اطار زمني محدد لها . و ينبغي دعمها بارتباطات واجراءات تضمن تنفيذها الفعال . وترى أقل البلدان نمواً أنه يجب توفير المعونة الخارجية التي ينبغي أن تلتزم بها البلدان المتقدمة النمو على نحو يمكن التنبؤ به وعلى أساس متواصل ومضمون . ولا يمكن ، بغير هذه الطريقة ، لأقل البلدان نمواً أن تدمج تدفقات المساعدة الخارجية في مواردها المحلية وأن تضع خططاً قطاعية متسقة ومتوازنة على الصعيد الداخلي وألا تضطر الى وقف تنفيذ المشاريع عندما يحدث نقص غير متوقع في حصائل الصادرات .

٦٢ - وذكروا أن الارتباطات والأهداف التي ترجو أقل البلدان نمواً من البلدان المتقدمة النمو أن تعتمد في سياق برنامج العمل الجديد الزاخر ليست غير واقعية . كما أنها لا تتجاوز امكانيات البلدان الغنية . والأهداف التي حددتها أقل البلدان نمواً لنفسها في مجال الاستثمارات في برامجها القطرية واقعية أيضا ، وتقوم على أساس انسجام دقيق بين السياسات الانمائية والاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية . كما أنها تأخذ في الحسبان تماما القدرات المحلية لأقل البلدان نمواً في ادارة الموارد وقدراتها على الاستخدام الفعال للتدفقات الأكبر المتوقعة من المساعدة الخارجية . وأن جهود تعبئة الموارد المحلية التي تتوخاها أقل البلدان نمواً تبلغ في الواقع ضعف الزيادة المتوقعة في المساعدة الخارجية . ويتجلى ذلك في الجهود المضاعفة التي تعتزم هذه البلدان الاضطلاع بها للمساهمة في التوصل الى حلول لمشاكلها الخاصة بها . ومن ثم ينبغي الكف عن اعتبار القدرات الاستيعابية لأقل البلدان نمواً عائقا يحترض تميمتها اذا ما توفرت المساعدة التي ترجوها من البلدان المتقدمة النمو الغنية بما تود من حجم ونوعية وتوقيت .

٦٣ - ولا غنى ، في سياق القدرة الاستيعابية ، عن توفير معونة كافية في شكل معونة غذائية ووسائل زيادة واردات البضائع اللازمة للتنمية . ويمكن أن ينجم عن عدم التمكن الحالي من استيراد الحد الأدنى الذي لا يمكن خفضه آثار سلبية مثل انخفاض الاستفادة من الطاقة في الصناعة الذي ينجم عن نقص قطع الغيار والمواد الخام . كما أن تنفيذ برامج اجتماعية هامة يتعرض للخطر .

٦٤ - وعلى حين يرجى من البلدان المانحة أن تعتمد الى زيادة نقل الموارد بدرجة كبيرة منها الى أقل البلدان نمواً ، فإن من الأهمية بمكان أن تتخذ المنظمات المتعددة الأطراف موقفا أكثر تعاطفا في تلبية احتياجات هذه البلدان من المساعدة المالية والتقنية . ويتوفر جزء هام من مجموع تدفقات المساعدة عن طريق هذه الوكالات ومن ثم فإنه لا غنى عن أن يرجى منها أن تخصص نسبة كبيرة من مواردها الى أقل البلدان نمواً .

٦٥ - وقال ممثلو عدد من أقل البلدان نمواً أنهم يرون وجوب عدم ادراج المساعدة التي تقدم في حالات الكوارث في مجموع المساعدة المالية نظرا لأنه يتم توفيرها لاصلاح الاقتصاد واعادة بنائه

واستعادة المستوى السابق على الكارثة الطبيعية ، أى أن المساعدة في حالات الكوارث لا تستخدم في تحقيق التغييرات الهيكلية القصيرة أو الطويلة الأجل التي يستهدفها برنامج العمل الجديد الزاخر .

٦٦ - وأعرب ممثلو عدد من أقل البلدان نموا عن قلقهم بشأن وقف المعونة لبلدانهم من قبل بعض البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية ورجوا منها أن تعيد النظر في موقفها .

٦٧ - وبين ممثلو أقل البلدان نموا أن تحسين نوعية المعونة وزيادة مقدارها أمر حاسم بالنسبة لتنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر . فضلا عن تحقيق زيادة في المنح والقروض التساهلية ، فإنه لا غنى عن وضع إجراءات أكثر مرونة وبساطة للمعونة وتحسين إدارتها وتنظيمها . وبين ممثلو عدد من أقل البلدان نموا أنه ينبغي أن تكون الاحتياجات الفعلية وليس مفهوم النصيب الفردى هي المعيار المستخدم في توفير المعونة وتخصيصها .

٦٨ - وطلب ممثلو عدد من أقل البلدان نموا أن تشمل الترتيبات التعويضية من نوع ترتيبات " ستابكس " جميع هذه البلدان وأن يتم تشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية وحسابه الثاني .

٦٩ - وبين عدد كبير من الوفود ، وبخاصة وفود البلدان النامية ، أنه ينبغي أن يكون الأونكتاد جهة الوصل للرصد العالمي لتنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر . واقترح ممثلو البلدان النامية أن يضطلع بوظيفة الرصد جهاز حكومي دولي محدد يشرع في العمل بعد انتهاء المؤتمر مباشرة وأن يكون ثمة استعراض في منتصف العقد يجريه مؤتمر للأمم المتحدة يعقد لهذا الغرض . وقالوا أنه ينبغي أن يقوم الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا والتابع للأونكتاد بدور الهيئته التحضيرية لهذه الاستعراضات العالمية .

٧٠ - وذكر ممثل الصين أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقدم لأقل البلدان نموا مساعدة اقتصادية وتقنية بشروط تساهلية . فالبلدان ذات الاقتصادات والتقنية الدولية القائمة على أساس المساواة والنفع المتبادل والمعاملة العادلة والمنصفة لن تعود بالنفع على بلدان العالم الثالث فحسب ، وإنما ستساعد أيضا البلدان المتقدمة النمو في الجهود التي تبذلها من أجل التغلب على مصاعبها الاقتصادية . كما سيساعد ذلك أيضا على تدعيم الاقتصاد العالمي وتأمين استقرار الوضع الدولي والدفاع عن السلام العالمي .

٧١ - وأضاف قائلا أن إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ستكون مهمة شاقة وطويلة الأجل . غير أنه بقدر ما يكون موقف بلدان الشمال متحسنا لمواقف بلدان الجنوب العادلة ومتفهما لهما ، بقدر ما يصبح بالامكان تدريجيا إقامة علاقات اقتصادية دولية منصفة ، على أساس الحوار بين الشمال والجنوب . ويقدم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية اسهاما قيما في هذا المجال .

٧٢ - وأعربت الصين عن تأييدها للتعايش السلمي والتعامل بين شعوب مختلف البلدان على أساس المساواة ، وعن معارضتها الشديدة لاتباع سياسة تسلط الأقوياء على الضعفاء والسعي إلى الهيمنة في العلاقات الدولية .

٧٣ - وعلى الرغم من كون اقتصاد الصين ما يزال متخلفا ، فإنها كبلد اشتراكي نام ، تقدم مساعدة اقتصادية وتقنية متواضعة في حدود إمكاناتها للبلدان الصديقة في العالم الثالث ، بما فيها أقل

البلدان نموا ، في ضوء مبادئها الثمانية التي تحكم المعونة الى البلدان الأخرى • وتحرص الصين بكل دقة على احترام سيادة البلدان المتلقية للعون وهي تمنحها قروضا بدون فائدة • وفي حالة ما اذا وجد أحد البلدان المستفيدة صعوبة في تسديد القرض وقت استحقاقه ، توافق الصين على تمديد أجله ، ولا تصر على التسديد بأي حال • وهذه مساعدة متبادلة تقدم على قدم المساواة فيما بين الدول الصديقة الفقيرة ، وتهدف الى تعزيز قدرات الاعتماد على الذات والتنمية المستقلة لكل منها • وفي الوقت الحاضر ، يقيم ٢٥ من البلدان ال ٣١ الأقل نموا علاقات طيبة للتعاون الاقتصادي والتقني مع الصين • ومع تقدم الصين في برنامج التحديث ، ستكون قادرة على المساهمة مساهمة أكبر في النمو الاقتصادي لأقل البلدان نموا وللبلدان الصديقة الأخرى في العالم الثالث •

٧٤ - ورحب ممثلو عدد من البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي بانعقاد المؤتمر حول هذا الموضوع الحيوى ، وأشاروا الى أن بلدانهم قد اتخذت منذ سنوات عديدة خطوات محددة في عدد من الميادين المختلفة لتأخذ الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا في الحسبان • وتكمن أهمية برنامج العمل الجديد الزاخر المقترح ، في الفرصة التي يتيحها للجمع بشكل بناء بين السياسات الداخلية والتدابير الخارجية ، بحيث يتم تكيف هذين العنصرين وفقا للاحتياجات الفعلية لأقل البلدان نموا • وبشكل الوضع المأسوى لهذه البلدان مشكلة تهم المجتمع الدولي ككل • وقد أعرب ممثلو العديد من البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي عن أسفهم الشديد لان البلدان الاشتراكية اتخذت حتى اليوم تدابير لا تمت بصلة الى قدراتها الذاتية أو الى حجم احتياجات أقل البلدان نموا • وأعربوا أيضا عن الأمل بأن تقوم البلدان النامية التي هي في وضع يسمح لها بذلك باتخاذ تدابير لدعم برنامج العمل الجديد الزاخر • ومع أن المناخ الاقتصادي غير ملائم بالنسبة الى بلدان عديدة ، الا أن ذلك لا يعتبر سببا يدعو لتأخير اتخاذ التدابير اللازمة •

٧٥ - ولفت ممثلو العديد من البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي الانتباه الى أن الأوضاع الفردية لأقل البلدان نموا متنوعة للغاية وهي تتطلب تدابير خاصة وليس تدابير شاملة • وأشاروا أيضا الى أن العديد من المشاكل الخطيرة تعاني منها أيضا بلدان ليست مدرجة في قائمة أقل البلدان نموا • وفي هذا الصدد ، لفت بعض الممثلين الانتباه الى أن برامج المعونة التي تقدمها بلدانهم تركز على الجانب الاقليمي • وأشار عدد من ممثلي البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي أيضا الى أهمية ابقاء قائمة أقل البلدان نموا موضع مراجعة مستمرة للتثبت من انطباقها على الواقع •

٧٦ - وتشترك أقل البلدان نموا فيما تعانيه من عجز جوهري في المرافق الأساسية العمرانية ، والأيدى العاملة الماهرة ، والقدرات الادارية والتنظيمية • وأشار ممثلو العديد من البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي الى أن السياسات المحلية غير الملائمة تشكل أحد أسباب انخفاض مستوى التنمية في أقل البلدان نموا • وذكر العديد من الممثلين أيضا أن من بين العوامل التي تعيق التنمية ، عدم ايلاء الاهتمام الكافي لتعبئة واستغلال الموارد المالية الوطنية والمحلية ولتنمية الموارد البشرية ، فضلا عن سياسات أسعار الصرف غير الملائمة والسياسات الأخرى التي تتجه نحو المغالاة في حماية الصناعة وابقاء الزراعة متخلفة • ويرى هؤلاء ان اصلاح السياسات الداخلية وتحسين الإدارة من قبل أقل البلدان نموا يشكلان عنصرين أساسيين يستحيل بدونهما أن تكون المعونة التساهلية ذات فعالية في دفع عجلة التنمية • وأشاروا أيضا الى أهمية وضع أولويات صحيحة في مجالات تنمية الأغذية والزراعة ، والصناعة الصغيرة ، والسياسات السكانية ، والصحة ، والتغذية ،

والتعليم ، والطاقة في أقل البلدان نمواً ، وقال بعض الممثلين ان التغييرات البيئية تتطوى على آثار مباشرة وخطيرة بالنسبة لجهود التنمية في أقل البلدان نمواً . كما أشاروا أيضاً إلى الصعوبات التي يواجهها العديد من هذه البلدان من جراء الكوارث الطبيعية وتدفق اللاجئين إليها من البلدان المجاورة .

٧٧ - وأشار ممثلو البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي إلى أن أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد وسعوا نطاق مساعدتهم الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً بمتوسط سنوي يبلغ ٧ في المائة بالقيم الحقيقية أثناء الأعوام الخمسة الأخيرة ، بالمقارنة مع متوسط ٣ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية جميعاً . وبلغت هذه المعونة في عام ١٩٧٩ ما يقرب من نصف الاستثمارات الإجمالية في هذه البلدان . وأكدت عدة بلدان من جديد التزامها بالهدف العام الذي يقضي بأن تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية نسبة ٧٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي . وأشار ممثلو كثير من تلك البلدان إلى أن القسم الأكبر من معوناتهم لأقل البلدان نمواً ، وفي حالات عديدة هذه المعونات بكاملها ، تأخذ شكل منح أو قروض بشروط تساهلية للغاية . وأعرب كثير من الممثلين عن استعداد بلدانهم لأن تكون أكثر مرونة فيما يتعلق بطرائق تقديم المعونة لأقل البلدان نمواً .

٧٨ - وشرح ممثلو البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي المعاملة التفضيلية التي تمنحها بلدانهم ، أو التي وافقت على منحها أثناء المؤتمر ، لصادرات أقل البلدان نمواً ، وبالأخص من خلال نظام الأفضليات المعمم . وأعرب الكثير منهم عن استعداد بلدانهم لدعم توسيع صادرات أقل البلدان نمواً ، وبالأخص من خلال تدابير تعزيز التجارة وإعطاء بضائعها أفضلية الوصول إلى الأسواق - ويشمل ذلك الإعفاء من الرسوم الجمركية والغاء الحدود القصوى وغيرها من الحواجز غير التجارية . وأعرب بعض هؤلاء الممثلين أيضاً عن استعداد بلدانهم للنظر في وضع مخططات لتثبيت حصائل صادرات أقل البلدان نمواً وقالوا إنها تدعم اتفاقات السلع الأساسية مثل اتفاق الصندوق المشترك للسلع الأساسية .

٧٩ - وفيما يتعلق بالتدابير المحددة التي سيتم اتخاذها لصالح أقل البلدان نمواً ، ركز ممثلو عدد من البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي على أهمية إرساء التدابير الإنمائية على المبادرة المحلية حيثما أمكن . وأشار عدد منهم إلى ضرورة إيلاء اهتمام مناسب لدور المرأة في عملية التنمية وركز البعض الآخر على الأخص على أهمية تعبئة الموارد البشرية وتحسين الظروف الاجتماعية . وجرى التركيز أيضاً على دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ التدابير الإنمائية . ومن بين التدابير الأخرى التي أشار ممثلو مختلف البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي إلى أهميتها بصفة خاصة ، الأمن الغذائي والمتابعة الفعالة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

٨٠ - وتشمل التدابير الجديدة والإضافية التي اتخذتها البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي لصالح أقل البلدان نمواً والتي أعلنت أثناء المؤتمر ما يلي : (أ) تقديم اسهامات جديدة لصندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الدانمرك : ١٥ مليون كرون دانمركي ، أو حوالي مليوني دولار ، النرويج : ١٥ مليون كرون نرويجي ، أو حوالي ٢٥ مليون دولار ، السويد : ٤٥ مليون كرون سويدي ، أو حوالي ٩ ملايين دولار على مدى ثلاث سنوات) أو إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بما في ذلك صندوق التدابير الخاصة (فنلندا : زيادة ١٤ في المائة) ، (ب) اسهامات جديدة في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية (النرويج : ٢٥ مليون

كروين بروجي ، أى حوالي ٤ ملايين دولار ، فنلندا ، ما يقارب ضعف مساهمتها الحالية) ، (ج) أموال إضافية لأقل البلدان نمواً عموماً (استراليا : مليون دولار استرالي للصناديق المتعددة الأطراف ، النمسا : مليون دولار للمنح الثنائية أو المتعددة الأطراف) أو في مجالات محددة (كندا : ٢٥ مليون دولار لبلدان المنطقة السهلية) ، (د) اتباع نهج جديدة في بعض القطاعات ذات الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً (كندا : برنامج رئيسي لأبحاث الطاقة وإنشاء مؤسسة خاصة للمساعدة في مجال الطاقة ، فنلندا : مضاعفة مساهمتها في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، هولندا : برنامج فرعي خاص لمساعدة البلدان النامية في تحقيق الأمن الغذائي ، المملكة المتحدة : مبادرات جديدة في الزراعة ، والسكان ، والمياه ، والطاقة) ، أو اتباع نهج جديدة في قنوات معينة للمعونة (كندا : تمويل اجتماع خاص بين المنظمات غير الحكومية ونظيراتها في أقل البلدان نمواً) ، (هـ) زيادات في إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية (فرنسا : تعترف بلوغ نسبة ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إلى البلدان النامية المستقلة في عام ١٩٨٨ على أبعد تقدير ، النرويج تعترف بلوغ نسبة ١.٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ١٩٨٥) ، (و) تخصيص ٠.١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً (بلجيكا وفرنسا بحلول عام ١٩٨٥ ، أيرلندا وإيطاليا بحلول عام ١٩٩٠) ، (ز) تغييرات في السياسات التجارية (كندا : إدخال تحسين على نظام الأفضليات المعمم وتدابير أخرى) .

٨١ - وبالنسبة إلى متابعة أعمال المؤتمر ذاته ، ترى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أن الترتيبات الحالية (مثل الترتيبات التي يقوم بها البنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو نادى المنطقة السهلية) ينبغي أن تشكل أساس الاستعراض والتفويض على المستوى القطري ، في حين أن الأونكتاد يمكن أن يلعب دوراً مركزياً على المستوى العالمي ، بالتنسيق والتعاون الوثيق مع كل الأجهزة والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة .

٨٢ - وشدد ممثلو البلدان الاشتراكية (٥) على أن المشاكل المحددة التي تواجهها أقل البلدان نمواً تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المشاكل العامة للبلدان النامية . ومن الجلي اذن أن التماس حلول للوضع الاقتصادي في أقل البلدان نمواً الذي يتسم بصعوبات خاصة إنما يعد جزءاً من مهمة إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي وعادل .

٨٣ - وترى البلدان الاشتراكية ان الوضع العالمي الراهن يؤكد مرة أخرى أن آفاق التعاون الاقتصادي الدولي وتقدم البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً في درب التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، إنما يعتمد على ما يتم احرازه من تقدم في دعم السلم والأمن على الصعيد العالمي وتنفيذ تدابير ناجعة لنزع السلاح الحقيقي وتطبيع العلاقات الدولية على أساس مبادئ التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

(٥) يقصد بعبارة "البلدان الاشتراكية" في هذا التقرير ، الإشارة إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ومنغاريا .

٨٤ - وذكر ممثلو البلدان الاشتراكية أن بلدانهم بذلت أقصى ما في وسعها لكبح جماح سباق التسلح وتخفيف حدة التوتر والحفاظ على الانفراج وتوسيع نطاقه . وقال ممثل الاتحاد السوفياتي في هذا المضمار أن المؤتمر السادس والحشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي طرح ، تحقيقاً لهذه الأغراض ، مجموعة جديدة من مبادرات السلام المحددة عرفت باسم برنامج السلام للثمانينات . ونال هذا البرنامج تأييداً واسعاً من قبل شعوب وحكومات دول كثيرة .

٨٥ - ويعتبر ممثلو البلدان الاشتراكية أن أهم شرط من الشروط المسبقة للتغلب على التخلّف الاقتصادي لأقل البلدان نمواً يتمثل في إجراء تحول اجتماعي واقتصادي تقدمي جذري ، بما في ذلك الأخذ بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي أو الارتقاء به ، وتطوير القطاعين العام والتعاوني فسي الاقتصاد الوطني ، وتحقيق الإصلاح الزراعي الديمقراطي ، والتعبئة النشطة للموارد المحلية من أجل التنمية ، ومراعاة مصالح الشعب العامل ، وإنشاء مقومات هيكلية اجتماعية تقدمية ، والسيادة الوطنية الكاملة على الموارد الطبيعية ، وتقعيد نشاطات الشركات عبر الوطنية ومراقبتها . وقد ورد شرح للنهج الذي تراه البلدان الاشتراكية لحل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نمواً في الأونكتاد الخامس (٦) .

٨٦ - وأعرب ممثلو هذه البلدان عن رأيهم القائل أن المعونة الخارجية تستطيع أن تقوم بدور هام تكميلي ، شريطة احترام سيادة البلد المستفيد وحرية في التصرف ، وفي اتساق مع ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . ويشاطرون الرأي القائل أن الجهود الدولية لن تكون فعالة الا عندما تركز على برامج التنمية الوطنية لأقل البلدان نمواً .

٨٧ - وقالوا ان حجم التعاون الاقتصادي والتقني بين بلدانهم وبين أقل البلدان نمواً ينمو باطراد ، وقد عاينت البلدان الاشتراكية أقل البلدان نمواً في زيادة امكاناتها الصناعية والعلمية والتقنية وتنمية القطاع الزراعي وزيادة انتاج الأغذية واقامة نظم التعليم الوطنية وتدريب الموظفين الوطنيين وكذلك زيادة فرص العمل . وبمقتضى الاتفاقات السارية المفعول بين الاتحاد السوفياتي وأقل البلدان نمواً بشأن المساعدة التقنية يجري تنفيذ ٤٢٧ مشروعاً ، منها ٢٠٠ مشروع تم انجازها ودخلت حيز العمل ، كما أن البلدان الاشتراكية ساعدت قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ من رعايا أقل البلدان نمواً على استكمال دراساتهم في معاهد التعليم العالي أو الحصول على دورات تدريبية للعمال المهرة أو دورات تدريب تخصصي .

٨٨ - وتنمو العلاقات التجارية مع أقل البلدان نمواً ، التي تقوم في معظمها على أساس ترتيبات تجارية طويلة الأجل ، بطريقة دينامية . وهكذا فان الحظيات التجارية التي مارسها الاتحاد السوفياتي مع أقل البلدان نمواً ، في غضون الحقده الماضي (١٩٧١ - ١٩٨٠) قد تضاعفت خمس مرات . وتبين التقديرات ان متوسط معدل النمو السنوي لرقم الأعمال التجارية التي مارسها الاتحاد السوفياتي مع أقل البلدان نمواً في مجموعها يمكن أن يتراوح على الأقل بين ٨ و ٩ في المائة خلال

(٦) انظر TD/204 و Corr.1 ، وقد وردتا في أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الاول التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم البيع E.79.II.D.14) ، المرفق السابع ، ح أ .

الفترة الممتدة الى عام ١٩٩٠ . وقد زاد حجم التعاون الاقتصادي والتقني بين الاتحاد السوفياتي وأقل البلدان نموا ١٨ مرة في غضون السنوات الخمس الماضية وسوف يزداد خلال ١٩٨١ - ١٩٨٥ الى أكثر من الضعف وسيواصل تحقيق زيادة بنفس المعدل تقريبا حتى عام ١٩٩٠ . وستستمر البلدان الاشتراكية في تقديم مساعدة لأقل البلدان نموا لزيادة حصائل صادراتها . وهي تقدر الصعوبات الحقيقية التي يعاني منها الكثير من أقل البلدان نموا غير الساحلية والجزرية ، كما أنها على أتم الاستعداد لأن تضع في الحسبان هذه الصعوبات مستقبلا ضمن اطار التعاون التجاري والاقتصادي الثنائي . كما تقدم البلدان الاشتراكية الى أقل البلدان نموا قروضا حكومية طويلة الأجل بشروط تساهلية . وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فإن القيمة الاجمالية لهذه القروض تضاعفت ثلاث مرات من ١٩٧١ الى ١٩٨٠ وهي تبلغ الآن مليارات الروبلات . وأشار ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الوثيقة A/CONF.104/17 التي قدمها وفد بلاده عن " النتائج الأساسية للتعاون بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأقل البلدان نموا واتجاهات هذا التعاون مستقبلا في مجالات التجارة والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا " .

٨٩ - وشدد ممثلو البلدان الاشتراكية على أنه لا يوجد حاليا في العالم نظامان اجتماعيان اقتصاديان فحسب بل يوجد أساسان مختلفان اختلافا جوهريا للعلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية . والعلاقات التي تقيمها البلدان الاشتراكية مع البلدان النامية ، بما فيها أقل البلدان نموا تختلف أساسا في طبيعتها وأهدافها وأشكالها وطرائقها عن تلك العلاقات التي تقيمها معها البلدان الصناعية الرأسمالية . ولهذا السبب أيضا فإنه لا ينبغي للمؤتمر صياغة أية توصيات تطبق آليا المخططات والأحكام الممثلة للنظام الاقتصادي الرأسمالي على العلاقات القائمة بين أقل البلدان نموا والبلدان الاشتراكية .

٩٠ - وأبرز ممثلو هذه البلدان أن بلدانهم ستواصل صياغة أنماط تعاونها وتضامنها المتعددة الجوانب مع أقل البلدان نموا وفقا للمبادئ التي تتفق مع نظامها الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق المصالح المشروعة للشركاء المعنيين .

٩١ - وأعرب ممثلو البلدان الاشتراكية عن رأيهم بأنه يجدر تسخير جميع الامكانيات والسبل المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة مع الحفاظ على الدور التنسيقي الذي يضطلع به الأونكتاد في حدود اختصاصاته ، تحقيقا لمتابعة أعمال المؤتمر . وينبغي أن يتاح لوكالات الأمم المتحدة وهيئاتها القائمة أداء المهام التي يتفق عليها المؤتمر بطريقة ناجعة ومنسقة .

ثامنا - النظر في تقارير الاجتماعات الاستعراضية القطارية المفردة (البند ٩ من جدول الأعمال)

٩٢ - نظر هذا البند في اللجنة الثانية (٧) . وفي الجلسة العامة التاسعة عشرة (الختامية) للمؤتمر المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر (١٩٨١) ، قدم الرئيس مشروع قرار بشأن الموضوع (A/CONF.104/L.16) كان مكتب المؤتمر قد أقره على أساس نص (A/CONF.104/L.13) مقدم من رئيس اللجنة الثانية .

(٧) للاطلاع على التقرير المقدم عن أعمال اللجنة الثانية ، انظر الفرع واو من الجزء الثالث أدناه .

الاجراء الذي اتخذه المؤتمر

٩٣ - وفي نفس الجلسة ، اعتمد المؤتمر دون اعتراض مشروع القرار الذي قدمه الرئيس (٨) .

تاسعا - وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا واعتماده (البند ٠ من جدول الاعمال)

٩٤ - في الجلسة العامة التاسعة عشرة (الختامية) ، المعقودة في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، قدم رئيسي كل من اللجنتين الأولى والثانية تقريرا عن أعمال لجنته (انظر الفرع واو من الجزء الثالث أدناه) .

٩٥ - وفي نفس الجلسة قدم رئيس المؤتمر نص برنامج العمل الجديد الزاخر على نحو ما أقره المكتب (٩) على أساس النصوص المقدمة اليه من اللجنتين الأولى والثانية .

الاجراء الذي اتخذه المؤتمر

٩٦ - وفي الجلسة العامة التاسعة عشرة ذاتها المعقودة في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، اعتمد المؤتمر بالتزكية برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، بصيغته المقترحة من الرئيس (١٠) .

٩٧ - وعقب اعتماد برنامج العمل الجديد الزاخر أدلى عدد من الوفود والأمين العام للمؤتمر ببيانات ، يرد في الجزء الأول أعلاه (الفرع با) تقرير عنها .

عاشرا - البيان الختامي لرئيس المؤتمر

٩٨ - ألقى الرئيس بيانا ختاميا لاحظ فيه أن مؤتمر باريس يشكل خطوة كبيرة الى الأمام في سبيل الاعتراف بالمشاكل التي تعاني منها أشد البلدان النامية حرمانا . وقد أسفر المؤتمر عن اجماع المجتمع الدولي على قبول الالتزام بتعهدات أكيدة تجاه هذه البلدان دون تحفظ ، كما أوصى المؤتمر بإنشاء آلية للمتابعة تضمن عدم إغفال اهتمامات هذه البلدان . وقد أتيحت الفرصة لأقل البلدان نموا كيما تعرب عن اهتماماتها في صورة محددة جدا ، وتقدم الى المؤتمر البرامج الوطنية التي أعدتها ، وتفصح عن احتياجاتها التمويلية .

٩٩ - وأكدت مجموعة ال ٧٧ تضامنها من خلال تأييد اهتمامات أقل البلدان نموا كما دللت بوضوح على أن الفارق بين الوضع البالغ الصعوبة لتلك البلدان بوجه خاص ووضع البلدان انامية بوجه عام هو فارق في الدرجة وليس في النوع .

١٠٠ - وأبدت البلدان العانحة ارادة سياسية للعمل بصورة مشتركة على قبول التزامات محددة . وأوضحت المنظمات الدولية الجديدة ، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء التي اشتركت في المؤتمر أنها تحترف بالطابع الذي تتميز به بالذات لمشاكل أقل البلدان نموا .

(٨) للاطلاع على نص القرار ، انظر المرفق الاول أدناه .

(٩) A/CONF.104/L.4,5,7,11,12 and Corr.1,15,17-19,20 and Corr.1,21-29

(١٠) للاطلاع على نص برنامج العمل الجديد الزاخر ، انظر الجزء الاول أعلاه ، الفرع

الف .

- ١٠١- ونتيجة لهذا الاعتراف بالمشاكل من جانب المشتركين ، ينبغي للحكومات وكبار المسؤولين في المنظمات الدولية أن يصبحوا أكثر استجابة لمشاكل التنمية بصفة عامة ومشاكل أقل البلدان نموا بصفة خاصة . ومتى تمت هذه الاستجابة فمن المفروض أن تيسر استحداث ما يمكن وصفه بشرط " الدولة الأقل نموا " في العلاقات بين الشمال والجنوب ، وهو شرط لا تكفي البلدان المتقدمة النمو بمقتضاه بمنح أقل البلدان نموا كل المزايا التي تمنح للبلدان الأخرى فحسب ، ولكن تمنحها أيضا الحق في الحصول على امتيازات خاصة كذلك .
- ١٠٢- ان مايلفت النظر في برنامج العمل الجديد الزاخر هو الطابع المحدد والتنفيذى للالتزامات التي نص عليها . فقد سعى ، من خلال تجاوز كل الفروق بين الأنظمة الاقتصادية ، الى تقديم رد واضح المعالم على المشاكل التي تجابه العالم النامي في واقعه الاقتصادي والاجتماعي .
- ١٠٣- ويعكس البرنامج بأكمله تصميمنا على اتخاذ تدابير واقعية أو التقدم بمقترحات واقعية . ويعكس الهدف الفرعي المتمثل في ١٥٠ في المائة ، أو الهدف البديل الذي يقضي بمضاعفة المساعدة الانمائية الرسمية ، نفس ذلك الاهتمام . ولا حظ أن عددا من البلدان ومجموعات البلدان قد ألزمت نفسها فعلا بهدف الـ ١٥٠ في المائة هذا ، الذي ينبغي أن تقبله ، وفقا للبرنامج ، أغلبية البلدان في غضون العقد .
- ١٠٤- وعلى الرغم من أن الالتزامات الجديدة التي تم الاضطلاع بها لأول مرة منذ زمن بعيد ، قد تبدو متواضعة بالمقارنة بمدى الاحتياجات أو ببعض المقترحات المقدمة ، الا انها خطوة في الاتجاه الصحيح لتحديد أهداف كمية جديدة ، وتقدم في السبيل الموصل الى زيادة المساعدة الانمائية الرسمية زيادة كبيرة . وقد اضطلع عدد من البلدان أو المنظمات تلقائيا وانفراديا بالتزامات في هذا الصدد .
- ١٠٥- ولا حظ أن بلدانا عديدة تعمدت التأكيد مجددا على التزامها العام بنسبة الـ ٠.٧ في المائة المستهدفة للمساعدة الانمائية الرسمية ، أو على اضطلاعها بالتزامات معينة تجاه أقل البلدان نموا . ولا حظ أيضا أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي قرر في دورته البرنامجية الثالثة أن يكرس ٣٧.٠ في المائة من موارده لأقل البلدان نموا . وقد دعا صندوق الأوبك أقل البلدان نموا الى التوجه اليه للحصول على التمويل ، كما أعلن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي أن أقل البلدان نموا ستلقى ٥٦ في المائة من الائتمانات التي يمنحها الصندوق الأوروبي للتنمية .
- ١٠٦- وأضاف قائلا ان أى آلية للمتابعة تكون متواضعة ولكن متميزة بالكفاءة من شأنها أن تفيد كأداة ثمينة للخاية لأقل البلدان نموا . ويصح ذلك بالنسبة لآلية المتابعة التي تنشأ على المستوى الوطني أو تلك التي تنشأ على الصعيدين الاقليمي والعالمي والتي سيلعب فيها الأونكتاد دورا مركزيا . ومن وجهة النظر السياسية ، ينبغي لآلية المتابعة أن تقدم الى أقل البلدان نموا ضمانا بعدم افعال اهتماماتها المحددة وبرصد تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها .
- ١٠٧- ومن البديهي أن مساهمة المؤتمر في حل مشاكل أقل البلدان نموا لن تقتضي على الصعوبات الهائلة التي تكتنف هذه البلدان البالغ عددها ٣١ بلدا ، ولن تنهي العسر الاقتصادي والاجتماعي فيها . وهو مستحکم في بعضها . ومع ذلك فقد أوضح المؤتمر على الأقل أنه من الممكن مع التحلي بروح التعاون القيام باستنباط خطوط توجيهية واتخاذ تدابير من أجل التقدم خطوة أولى وممن أجل مواصلة التحرك الى الأمام .

١٠٨- وعلى الطريق الطويل والصعب للحوار بين الشمال والجنوب ، وفي الوقت الذي بدأ فيه البعض يفقد الأمل ، قدم المؤتمر الدليل ، بالإضافة الى اهتمامه بمشاكل أقل البلدان نموا ، على وجود ادراك محدد للتحدي الذي يمثلته التخلف وعلى توافر الارادة السياسية من أجل احراز التقدم في سبيل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا وانصافا .

الجزء الثالث

المسائل التنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها

ألف - افتتاح المؤتمر (البند ١ من جدول الاعمال - - - - - ال)

١ - افتتح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في مقر اليونسكو ، باريس ، في أول أيلول / سبتمبر ١٩٨١ (١) .

باء - انتخاب الرئيس (البند ٢ من جدول الأعمال)

٢ - انتخب المؤتمر في جلسته العامة الأولى المعقودة في أول أيلول / سبتمبر ١٩٨١ بالتزكية السيد جان بيير كوت وزير التعاون والتنمية في فرنسا رئيسا له .

جيم - اعتماد النظام الداخلي (البند ٣ من جدول الأعمال)

٣ - اعتمد المؤتمر في جلسته العامة الأولى المعقودة في أول أيلول / سبتمبر ١٩٨١ كنظام داخلي له النظام الداخلي المؤقت المتضمن في الوثيقة A/CONF.104/11 والذي وضعته اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة (انظر A/CONF.104/16) .

دال - تقرير رئيس اجتماع التشاور فيما بين كبار المسؤولين

٤ - وفي الجلسة العامة الأولى المعقودة في أول أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، قدم رئيس اللجنة التحضيرية بصفته رئيسا لاجتماع التشاور بين كبار المسؤولين الذي انعقد في باريس في ٢٧ و٢٨ آب / أغسطس ١٩٨١ تقريره حول المشاورات (A/CONF.104/13) ، الذي يتضمن توصيات حول المسائل الاجرائية والتنظيمية والادارية المتصلة بالمؤتمر . وقبل المؤتمر التوصيات الواردة في هذا التقرير .

هاء - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٤ من جدول الأعمال)

٥ - اعتمد المؤتمر في جلسته العامة الأولى المعقودة في أول أيلول / سبتمبر ١٩٨١ جدول الأعمال المؤقت الذي أقرته اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة (A/CONF.104/1) ، كجدول أعمال له ، شرط تعديل البند ٨ ليصبح " المناقشة العامة " ، وعلى أن يكون مفهوما أن مناقشة الاحتياجات الفورية لأقل البلدان نموا سوف تتم في اللجنة الأولى ، وعلى وجه التحديد في اطار البند ١٠ من جدول الأعمال .

٦ - وهكذا ، أصبح جدول أعمال المؤتمر على الوجه الآتي (A/CONF.104/15) :

١ - افتتاح المؤتمر

٢ - انتخاب الرئيس

(١) للاطلاع على ملخص كلمته ، انظر الفرع الثاني من الجزء الثاني أعلاه .

- ٣ - اعتماد النظام الداخلي
 - ٤ - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
 - ٥ - انشاء هيئات الدورة
 - ٦ - انتخاب غير الرئيس من أعضاء المكتب
 - ٧ - وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر :
(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض
(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض
 - ٨ - المناقشة العامة
 - ٩ - النظري تقارير الاجتماعات الاستعراضية القطرية المفردة
 - ١٠ - وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا واعتماده :
(أ) الأهداف والأولويات والسياسات على المستوى الوطني
(ب) تدابير الدعم الدولية
'١' نقل الموارد
- سياسات لزيادة التدفقات الى أقل البلدان نموا
- طرائق تقديم المعونة
'٢' التعاون التقني
'٣' تدابير أخرى في مجال السياسة الاقتصادية الدولية
(ج) ترتيبات للتنفيذ والمتابعة على :
'١' المستوى الوطني
'٢' المستوى الاقليمي
'٣' المستوى الدولي
 - ١١ - مسائل أخرى
 - ١٢ - اعتماد تقرير المؤتمر
 - ٧ - اعتمد المؤتمر في الجلسة نفسها الجدول الزمني المبدئي والمقترحات الأخرى لتنظيم العمل التي اقترحها كبار المسؤولين (A/CONF.104/SO/Misc.1 ، المرفق الثاني) . كما وافق أيضا على توزيع بنود جدول الأعمال بين الجلسة العامة واللجنتين الرئيسيتين وفقا لما أوصت به اللجنة التحضيرية وصادق عليه كبار المسؤولين ، وهذا بالشرط المشار اليه في الفقرة هـ أعلاه .
-
- (٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم هـ ٤ (A/36/45) ، المرفق الثالث ، التذييل .

٨ - وقد وزعت بنود جدول الأعمال على الوجه الآتي (٣) :

اللجنة الأولى

البند ١٠ - وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل الجديد الزاخر للشعائيات لصالح أقل البلدان نموا واعتماده :

(أ) الأهداف والأولويات والسياسات على المستوى الوطني ؛

(ب) تدابير الدعم الدولية :

١٠ نقل الموارد

- سياسات لزيادة التدفقات الى أقل البلدان نموا ؛

- طرائق تقديم المعونة ؛

٢٠ التعاون التقني ؛

٣٠ تدابير أخرى في مجال السياسة الاقتصادية الدولية .

اللجنة الثانية

البند ٩ - النظر في تقارير الاجتماعات الاستعراضية القطرية المفردة

البند ١٠ - وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل الجديد الزاخر للشعائيات لصالح أقل البلدان نموا واعتماده :

(ج) ترتيبات للتنفيذ والمتابعة على :

١٠ المستوى الوطني

٢٠ المستوى الاقليمي

٣٠ المستوى الدولي

٩ - وسيجرى النظر في كل البنود الأخرى في الجلسات العامة .

واو - انشاء هيئات الدورة (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٠ - عملا بالمادة ٤٣ من النظام الداخلي ، أنشأ المؤتمر لجنتين رئيسيتين وأوكل اليهما النظر في البندين ٩ و ١٠ من جدول الأعمال .

١ - تقرير عن أعمال اللجنة الأولى

١١ - في الجلسة العامة الختامية للمؤتمر المعقودة في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، قدم السيد ج. بريتيو (الرأس الأخضر) ، رئيس اللجنة الأولى تقريرا عن نظر اللجنة في البندين ١٠ (أ) و ١٠ (ب) المؤكلين اليها ، واللذين استتبعهما النظر في الفصلين الأول والثاني من برنامج العمل الجديد الزاخر .

(٣) انظر الفرع واو أدناه للاطلاع على انشاء هيئات الدورة .

١٢ - وقد عقدت اللجنة أربع جلسات ، انتخبت في أولها السيد غ . شورتليف (كندا) ، نائبا للرئيس .

١٣ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، أنشأت اللجنة فريقا عاما غير رسمي للنظر في البندين ١٠ (أ) و ١٠ (ب) . وكان معروضا على اللجنة مشروع قرار مقدم من سيرو باسم الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ (A/CONF.104/L.2) ومقترحات قدمتها المجموعتان باء ودال في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية (A/CONF.104/L.1) . يضاف الى ذلك أن الفريق العامل غيرالرسمي قد تلقى مقترحات أخرى من وفود منفردة ومن مجموعات من البلدان (A/CONF.104/C.I/CRP.1-26) .

١٤ - وأنشأ الفريق العامل غير الرسمي فريقين للمصياغة ، للنظر في الفصلين الأول والثاني على التوالي من برنامج العمل الجديد الزاخر .

١٥ - وأوضح أن النصوص التي أعدها الفريق الأول للمصياغة عن الفصل الأول ترد في الوثائق A/CONF.104/L.4-L.12 و A/CONF.104/C.I/CRP.31 ، وكذلك في وثيقة غير مرقمة تتعلق بتصدير الفصل الأول .

١٦ - وترد النصوص التي أعدها الفريق الثاني للمصياغة عن الفصل الثاني في الوثائق A/CONF.104/C.I/CRP.30 و 32-36 .

١٧ - وقد أحييت كل هذه النصوص الى مكتب المؤتمر لمواصلة النظر فيها .

٢ - تقرير عن اعمال اللجنة الثانية

١٨ - في الجلسة الختامية للمؤتمر المعقودة في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، قدم السيد أ.م.أ. محث (بنغلاديش) رئيس اللجنة الثانية تقريرا عن نظر اللجنة في البندين ٩ و ١٠ (ج) الموكلمين اليها .

١٩ - وقد عقدت اللجنة خمس جلسات عامة ، انتخبت في أولها السيد ه.ف. ايفيرلوف (السويد) ، نائبا للرئيس .

٢٠ - وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، وافقت اللجنة على نص مشروع القرار A/CONF.104/L.13 المتعلق بالنظر في تقارير الاجتماعات الاستعراضية القطرية المفردة (البند ٩) . وقد أحيل هذا النص الى مكتب المؤتمر (٤) .

٢١ - كذلك وافقت اللجنة الثانية في جلستها الخامسة على نص الفصل الثالث من برنامج العمل الجديد الزاخر بصيغته الواردة في الوثيقة A/CONF.104/L.14 . وقد أحيل النص الى مكتب المؤتمر للنظر فيه (٥) .

(٤) انظر الفرع الثامن من الجزء الثاني أعلاه ، الذي يورد كذلك عرضا للاجراءات المتخذة من جانب المؤتمر .

(٥) صدر فيما بعد نص الفصل الثالث من برنامج العمل الجديد الزاخر ، بالصيغة التي أقرها مكتب المؤتمر في سورة اقتراح مقدم من الرئيس (A/CONF.104/L.15) .

زاي - انتخاب غير الرئيس من أعضاء المكتب (البند ٦ من جدول الأعمال)

٢٢- انتخب المؤتمر في جلسته العامة الأولى المعقودة في أول أيلول / سبتمبر ١٩٨١ أعضاء المكتب الآخرين الذين يؤلفون مع الرئيس مكتب المؤتمر عملاً بالمادة ٦ من النظام الداخلي وهم :

نواب الرئيس : ممثلو الدول الخمس عشرة التالية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوبيا ، البرازيل ، بلغاريا ،
بوليفيا ، الجزائر ، الصين ، العراق ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية ، النرويج ، نيبال ، هايتي ، الولايات المتحدة
الأمريكية ، واليابان .

المقرر العام : السيد ت . فابيان (هنغاريا)

رئيس اللجنة الأولى : السيد ج . بريتو (الرأس الأخضر)

رئيس اللجنة الثانية : السيد أ . م . أ . محث (بنغلاديش) .

٢٣- ووافق المؤتمر على أن يعمل نائباً رئيسي اللجنتين الرئيسيتين ، اللذان سيتم انتخابهما من قبل هاتين اللجنتين من بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، كفريق واحد في تعاون وثيق مع الرئيسين أثناء تصريف أعمال اللجنتين .

حـ ا - وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر (البند ٧ من جدول الأعمال)

١ - تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

٢٤- أنشأ المؤتمر في جلسته العامة الأولى المعقودة في أول أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، عملاً بالمادة ٤ من النظام الداخلي ، لجنة وثائق تفويض مؤلفة من الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسبانية ، أنغولا ، سنغافورة ، الصين ، كوبا ، كينيا ، هايتي ، الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - تقرير لجنة وثائق التفويض

٢٥- وفي الجلسة العامة التاسعة عشرة (الختامية) المعقودة في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ نظر المؤتمر في تقرير لجنة وثائق التفويض (٦) واعتمد دون اعتراض قراراً بالموافقة على هذا التقرير (٧) .

٢٦- وقال ممثل باكستان انه لا ينبغي تفسير عدم اعتراض بلاده على أوراق اعتماد نظام حكم بابرار كارمل على أنه يشكل اعترافاً بذلك النظام . وان هذا الموقف يتفق مع الموقف الذي اتخذته باكستان في محافل دولية أخرى .

(٦) A/CONF.104/20 و Add.1 (انظر المرفق الثاني أدناه) .

(٧) انظر المرفق الأول أدناه .

٢٧ - وعبر ممثل أفغانستان ، الذي أخذ الكلمة لممارسة حق الرد ، عن أسفه لأن تتدّ عن ممثل نظام الحكم العسكري في باكستان هذه الملاحظة الخارجة عن الموضوع تجاه الحكومة الشرعية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية • وقال ان هذه الحكومة هي الممثل الشرعي والقانوني الوحيد لشعب أفغانستان الكادح، وهي عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة •

٢٨ - وقال انه يأسف جدا لكون ممثل نظام حكم ضياء الحق العسكري يرغب في التشويش على انجازات المؤتمر دونما احترام لما يسوده من جو سلمي وودي •

٢٩ - وقال ان موقف حكومته قد ورد واضحا في اعلانها الصادر في ٢٤ آب / أغسطس ١٩٨١ عن السلام وهو الاعلان الذي قدمت فيه بجلاء نواياها الطيبة فيما يتعلق بالشروح بمفاوضات سلمية مع جيرانها • أما الموقف الرجعي الذي يتخذه وفد باكستان فهو موقف معروف جيداً ولم تكن هناك حاجة لاثارة قضايا سياسية في مؤتمر مكرس للتعاون فيما بين أعضاء المجتمع الدولي •

٣٠ - وقال ممثل باكستان ، الذي تكلم ممارسة منه لحق الرد ، ان وفده يدرك أن غرض المؤتمر هو دراسة الطرق والوسائل الكفيلة بتوفير أفضل مساعدة ممكنة الى أقل البلدان نمواً • وأن لباكستان ، كغيرها من البلدان النامية مصلحة عميقة في نجاح المؤتمر • وانه ، لهذا السبب ، لم يفعل أكثر من أن كرر عدم اعتراف حكومته بنظام حكم بابرار كارمل الأمر الذي ينسجم مع موقفها المبدئي في محافل دولية أخرى ، وانه لا ينبغي لذلك أن يصير سبباً للجدل • الا ان من الضروري الرد على المزاعم الزائفة والخبيثة التي وجهت ضد بلده • لقد دأبت باكستان على اتباع سياسة حسن جوار تجاه أفغانستان تمشياً مع مبادئ ميثال الأمم المتحدة ومبادئ التعايش السلمي •

٣١ - وقال ان نظام الحكم الحالي في كابول نظام لا يقبله جزء كبير جداً من السكان الأفغان وانه اتخذ تدابير قمعية أدت الى مقاومة واسعة الانتشار والى هروب الأفغانين من منازلهم رجالاً ونساءً وأطفالاً على نطاق واسع • ولقد قبلت باكستان هؤلاء اللاجئين الأفغان وقدمت لهم الغذاء والمأوى بدوافع انسانية محضة وتمشياً مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة • كما استجابت باكستان بشكل ايجابي للعبء الذي ألقاه على مواردها المحدودة تدفق الأعداد المتزايدة من اللاجئين الأفغان ، وهي تعمل ما بوسعها لضمان رعايتهم الرعاية الواجبة • الا انها بسبب ضخامة مشكلة اللاجئين اضطرت الى الاتصال بالوكالات الدولية والحكومات الصديقة للمساعدة على اعاليتهم وقد تجاوب المجتمع الدولي بشكل ايجابي مع نداءات باكستان بهذا الصدد • ورفض الاتهامات الكاذبة الموجهة ضد باكستان رفضاً قاطعاً •

٣٢ - تعيين "أصدقاء المقرر العام"

٣٢ - في الجلسة العامة الأولى المعقودة في أول أيلول / سبتمبر ١٩٨١ وافق المؤتمر على أن يقوم شخصان من كل مجموعة اقليمية وشخص واحد من الصين بمساعدة المقرر العام في اعداد مشروع تقرير المؤتمر ، على أن يعمل هؤلاء بوصفهم "أصدقاء المقرر العام" •

١٤ - الحضور (٨)

٣٣ - كانت الدول التالية ممثلة في المؤتمر : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، أستراليا ، إسرائيل ، أفغانستان ، أكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، أندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران ، ايرلندا ، آيسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، ساموا ، سان مارينو ، سرى لانكا ، السلطادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سورينام ، السويد ، سويسرا ، سيراليون ، سيشيل ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكرسي الرسولي ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

٣٤ - وكانت منظمة التحرير الفلسطينية ، والمنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية ، ومؤتمر عموم أفريقيا لأزانيا ، ممثلة أيضا في المؤتمر عملا بالفقرتين ٤ (ب) و ٤ (ج) من الفرع ثانيا من قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٣٥ .

٣٥ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في المؤتمر : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الطيران المدني الدولي ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والاتحاد الهريدي العالمي ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

٣٦ - وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة سثلتين أيضا .

٣٧ - وكان مثالا في المؤتمر كل من مكاتب الأمم المتحدة وهيئاتها التالية : مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ؛ إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ؛ إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية ؛ مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛ اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ مجلس الأغذية العالمي؛ مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ برنامج الأغذية العالمي؛ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛ مركز التجارة الدولية للونكتاد والغات؛ مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني؛ مكتب منسق الأمم المتحدة للاغاثة في حالات الكوارث؛ صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.

٣٨ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في المؤتمر: مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛ البنك الأفريقي للتنمية؛ المجلس الأفريقي للفل السوداني؛ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ أمانة الكومنولث؛ مجلس التضاد الاقتصادي؛ الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى؛ الاتحاد الاقتصادي الأوروبي؛ اللجنة الحكومية الدولية للهجرة؛ البنك الإسلامي للتنمية؛ المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية؛ صندوق الأوبك للتنمية الدولية؛ منظمة الوحدة الأفريقية؛ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول؛ منظمة المؤتمر الإسلامي؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ الاتحاد الاقتصادي لغربي أفريقيا.

٣٩ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في المؤتمر عملاً بالفقرة ٤ (ز) من الفرع الثاني لقرار الجمعية العامة ٢٠٥/٣٥: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية؛ المؤتمر النسائي لعموم الهند؛ اتحاد الريفيات في العالم؛ الجالية الدولية للمهاجرين؛ الاتحاد العالمي للمكسيكية المعبدانية؛ منظمة "كير" الأوروبية؛ منظمة "كاريتاس" لأعمال الخيرية الدولية؛ خدمات الاغاثة الكاثوليكية؛ نادي دكار؛ لجنة الكنائس للشؤون الدولية؛ لجنة تنسيق الخدمة التطوعية الدولية؛ مركز الاتصال لشؤون البيئة؛ الرابطة الأوروبية للتعاون الاقتصادي؛ الاتحاد النسائي الأوروبي؛ اتحاد احترام الانسان والانسانية؛ العالم الرابع؛ لجنة التشاور العالمية لجمعية الأصدقاء (كويكرز)؛ جمعية مساعدة المسنين؛ الرابطة الدولية للمرأة؛ الرابطة الدولية للبرلمانيين الناطقين باللغة الفرنسية؛ غرفة التجارة الدولية؛ الاتحاد المسيحي الدولي لمديري الأعمال التجارية؛ الاتحاد الدولي للجراحين؛ الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة؛ التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ الاتحاد الدولي للتعاونيات؛ المجلس الدولي للآثار والمواقع؛ المجلس الدولي للاتحادات العلمية؛ المجلس الدولي للوكالات الطوعية؛ المجلس الدولي للمرأة؛ اللجنة الدولية للهندسة الكهربائية؛ الاتحاد الدولي للاقتصاد المنزلي؛ الاتحاد الدولي لحقوق الانسان؛ الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين؛ الاتحاد الدولي للمرأة العاملة في الأعمال التجارية والمهن الحرة؛ الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين؛ الاتحاد الدولي للجامعات؛ المؤسسة الدولية لبدائل التنمية؛ رابطة الفنادق الدولية؛ الحركة الدولية لافثة المنكوبين والمعوزين؛ الحركة الدولية للتأخي بين الجناس والشعوب؛ المنظمة الدولية - العدالة والتنمية؛ المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال؛ الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة؛ الخدمة الاجتماعية الدولية للمهاجرين؛ المعهد الاحصائي الدولي؛ الاتحاد الدولي للمعماريين؛ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛ الاتحاد الدولي لمنظمات الأسرة؛ "باكس كريستي" حركة السلام الكاثوليكية الدولية؛ "باكس رومانيا" (السلام الروماني)؛ الدولية الاشتراكية للنساء؛ رابطة التنمية الدولية؛ مؤسسة العالم الثالث؛ اتحاد الرابطات الدولية؛ منظمة توأمة المدن؛ الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي؛ الرابطة العالمية لقدامى المتدربين والحائزين على منح

منظمة الأمم المتحدة ؛ المجلس العالمي لرعاية المكفوفين ؛ اتحاد العمل العالمي ؛ المؤتمر العالمي للديانات والسلام ؛ المؤتمر العالمي للطاقة ؛ الاتحاد العالمي للنقابات العمالية ؛ الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي ؛ الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة ؛ المؤتمر اليهودي العالمي ؛ مجلس السلام العالمي ؛ الخدمة الجامعية العالمية ؛ الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء ؛ الرابطة العالمية لجمعيات الشابات المسيحيات ؛ منظمة " زونتا " الدولية •

كاف - الآثار المالية لقرارات المؤتمر

٤٠ - حسبما ذكر في برنامج العمل الجديد الزاخر (الفقرة ١٢٦ من الفصل الثالث) طلب من المؤتمر من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين توصيات عن أنجع وأكفأ الترتيبات اللازمة لأداء الخدمات المطلوبة بصدد المتابعة والرصد والتنفيذ •

لام - توجيه الشكر لحكومة فرنسا وشعبها (البند ١١ من جدول الأعمال)

٤١ - في الجلسة العامة التاسعة عشرة (الختامية) المعقودة في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ قدم ممثل بيرو باسم كل الدول المشتركة في المؤتمر مشروع قرار (A/CONF.104/L.30/Rev.1) يعرب عن الامتنان لحكومة وشعب فرنسا لاستضافة المؤتمر •

٤٢ - واعتمد المؤتمر مشروع القرار بالتزكية (٩) •

ميم - اعتماد تقرير المؤتمر (البند ١٢ من جدول الأعمال)

٤٣ - وفي الجلسة العامة التاسعة عشرة (الختامية) المعقودة في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، اعتمد المؤتمر مشروع تقريره دون ادخال تعديلات عليه (A/CONF.104/L.3 و Add.1 و Add.2 و Add.3 و Corr.1 و Add.4) • وأذن للمقرر العام أن يستكمل النص النهائي حسب الاقتضاء •

نون - اختتام المؤتمر

٤٤ - وفي الجلسة العامة التاسعة عشرة المعقودة في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ألقى الرئيس كلمة ختامية (انظر الفرع عاشر من الجزء الثاني أعلاه) ، وأعلن اختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا •

(٩) للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول أدناه •

المرفق الأول

القرارات التي اعتمدها المؤتمر

١ - النظر في تقارير الاجتماعات الاستعراضية القطرية المفردة

ان مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بأقل البلدان نموا

اذ يشير بارتياح الى الاجتماعات الاستعراضية التي نظمتها أمانة المؤتمر لأقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادى في فيينا من ٣٠ آذار / مارس الى ١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١ ، وأقل البلدان نموا في شرق أفريقيا في أديس أبابا من ٤ الى ١٥ أيار / مايو ١٩٨١ ، وأقل البلدان نموا في غرب ووسط أفريقيا والصومال في لاهاى من ١٥ أيار / مايو الى ٥ حزيران / يونيو ١٩٨١ ، وأقل البلدان نموا في الجنوب الأفريقي وغينيا بيساو وهاييتي في جنيف من ٢٢ الى ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٨١ .

١ - يعرب لحكومات النمسا واثيوبيا وهولندا عن تقديره لمساعدتها في ترتيب عقد الاجتماعات الاستعراضية المعنية ، ولمدیر عام التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وإدارة الأمم المتحدة للتعاون التقني لأغراض التنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ؛

٢ - يعرب أيضا عن تقديره لحكومات ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) والدانمرك والسويد وسويسرا والعراق وفنلندا وقطر وكندا والكويت والمكسيك والمملكة العربية السعودية والنرويج والنمسا وهولندا واليابان ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، للدعم المالي المقدم خلال العملية التحضيرية للمؤتمر ؛

٣ - يعرب أيضا عن تقديره لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمساعدته أقل البلدان نموا في تنظيم هذه الاجتماعات الاستعراضية وتصريف أعمالها ؛

٤ - يحيط علما بتقارير هذه الاجتماعات الاستعراضية (١) ؛

٥ - يوصى بأخذ هذه التقارير ، وكذلك البرامج القطرية ، بعين الاعتبار الواجب خلال الاستعراضات القطرية المحددة التي قد تجرى في إطار تنفيذ ومتابعة ورصد برنامج العمل الجديد الزاخر .

الجلسة العامة ١٩

١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١

٢ - وثائق تفويض الممثلين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا

ان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا
يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض (ب) .

الجلسة العامة ١٩
١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١

٣ - الاعراب عن الامتنان لحكومة فرنسا وشعبها

ان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ،

- ١ - يعرب عن تقديره الصادق لحكومة الجمهورية الفرنسية وشعبها للجهود التي بذلها في التحضير للمؤتمر وتنظيمه وللضيافة الكريمة التي نعم بها المشاركون في المؤتمر ؛
- ٢ - يسجل شكره وامتنانه لفخامة فرنسوا متران رئيس الجمهورية الفرنسية للكلمة التي تفضل بالقائها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ؛
- ٣ - يسجل أيضا شكره وامتنانه لجلالة الملك بيرندرا بيريكرام شاه دير ، عاهل نيبال ، وفخامة دانيال أراب موا رئيس كينيا ، وفخامة اريستيديو ماريا بيريرا رئيس الرأس الأخضر ، وفخامة اللواء هابيا ريمانا جوفينال ، رئيس رواندا ، للكلمات التي تفضلوا بالقائها في المؤتمر ؛
- ٤ - يعرب عن تقديره للسيد كورت فالد هايم الأمين العام للأمم المتحدة ، والسيد ك. ك. س. داد زى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي لمساهمتهما في حشد موارد منظومة الأمم المتحدة ؛
- ٥ - يعرب أيضا عن عميق تقديره للسيد غاماني كوربا ، الأمين العام للمؤتمر والأممين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ولأمانة الأونكتاد لتحضير وتنظيم المؤتمر على نحو فعال ؛
- ٦ - يعترف بالمساهمة الجديدة بالثناء التي قدمها سعادة السيد جان بيير كوت ، وزير التعاون والتنمية بالجمهورية الفرنسية ورئيس المؤتمر ؛
- ٧ - يدعو سعادة السيد جان بيير كوت الى أن يقدم برنامج العمل الجديد الزاخر شخصيا الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٩
١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١

(ب) انظر المرفق الثاني أدناه .

المرفق الثاني

تقرير لجنة وثائق التفويض (١)

١ - عيّن مؤتمر الأمم المتحدة المحلي بأقل البلدان نموا بموجب المادة ٤ من نظامه الداخلي، في جلسته العامة الأولى المعقودة في ١ أيار / سبتمبر ١٩٨١، لجنة لوثائق التفويض تتألف من الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واسبانيا وأنغولا وسنغافورة والصين وكوبا وكينيا وهايتي والولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - اجتمعت لجنة وثائق التفويض يوم ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ .

٣ - ودعا الى عقد الاجتماع الأنورابل ياداف براساد (نيبال) نائب رئيس المؤتمر .

٤ - وانتخب سعادة السيد . ل . فرانسيسك (هايتي) رئيسا للجنة .

٥ - أبلغت أمانة المؤتمر اللجنة أنه حتى يوم ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ قدمت وثائق تفويض صادرة عن رئيس الدولة أو الحكومة أو عن وزير الخارجية ، وذلك وفقا لأحكام المادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر ، باسم ١٢٩ دولة (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، أفغانستان ، أكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، أندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران ، ايرلندا ، آيسلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، ساموا ، سان مارينو ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السودان ، سورينام ، السويد ، سويسرا ، سيشيل ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكرسي الرسولي ، كمبوتشا الديمقراطية ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان) .

٦ - تم ابلاغ الأمين العام للمؤتمر بتسمية ممثلي الـ ١٠ دول الآتية ، بموجب مذكرة شفوية أو رسالة من السفارة في باريس ، أو البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك أو جنيف للدولة المعنية : البحرين وجمهورية الكاميرون المتحدة والرأس الأخضر والسلفادور والسنغال وسيراليون وغانا والكونغو ولكسمبرغ (ب) ونيجيريا .

(أ) صدر أصلا تحت الرمز A/CONF.104/20 .

(ب) أعلن رئيس المؤتمر في الجلسة الختامية المعقودة في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، أنه وردت وثائق تفويض مطابقة لأحكام المادة ٣ من النظام الداخلي فما يتعلق بوفد لكسمبرغ .

٧ - لم ترد أى تبليغات من ال ٣ دول الآتية التي سجل ممثلوها أسماءهم لدى المؤتمر: باراغواي وكوستاريكا ولبنان .

٨ - أبدى ممثلو أنغولا وكوبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بالاشارة الى الوثيقة A/CONF.104/18 ، تحفظات ازاء وثائق تفويض أحد الوفود (ج) .

٩ - صرح ممثلو سنغافورة والصين واسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكينيا ، بالاشارة الى الوثيقة A/CONF.104/19 ، بأن وثائق تفويض ممثلي الوفد الذى قدم الوثيقة قانونية وسليمة تماما .

١٠ - صرح ممثلا الصين والولايات المتحدة الأمريكية بأن السماح لممثلي أفغانستان بالاشتراك في هذا المؤتمر ينبغي ألا يفسر بحال من الأحوال على أنه قبول بالوضع الناشئ عن الاحتلال العسكرى من قبل دولة عظمى في أفغانستان .

١١ - صرح ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأنغولا وكوبا بأن الملاحظات التي أدلى بها ممثلا الصين والولايات المتحدة الأمريكية قدفا في حق الحكومة الشرعية لأفغانستان خارجة عن الموضوع وغير مناسبة تماما ، ومن الواضح أنها تقصد ، من بين ما تقصد ، عرقلة نجاح أعمال هذا المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا .

١٢ - قررت اللجنة ، بناء على اقتراح الرئيس ، في ضوء العرف المتبع في السابق وكاجراء استثنائي ، قبول التبليغات الواردة بشأن الوفود المشار إليها في الفقرة ٦ ، على أن يكون مفهوما أن وثائق التفويض الرسمية المنصوص عليها في الفقرة ٣ من النظام الداخلي بالنسبة للوفود المعنية سوف تقدم في أقرب وقت ممكن .

١٣ - وافقت اللجنة على هذا الاجراء .

١٤ - اقترح الرئيس ، بعد ذلك ، اعتماد مشروع القرار التالي :

" ان لجنة وثائق التفويض ،
وقد نظرت في وثائق تفويض الممثلين لدى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل
البلدان نموا ،

" واذ تأخذ بعين الاعتبار مختلف التحفظات التي عبرت عنها الوفود ،
" تقبل وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر وتوصي المؤتمر بالموافقة على تقرير لجنة
وثائق التفويض " .

١٥ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار الوارد نصه أعلاه دون تصويت .

١٦ - توصي لجنة وثائق التفويض المؤتمر باعتماد مشروع القرار التالي :

" وثائق تفويض الممثلين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا
" ان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا
يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض .

(ج) وردت بعد ذلك رسالة من وفد الهند مؤرخة في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ وموجهة الى رئيس المؤتمر وتتعلق بوثائق تفويض نفس هذا الوفد وتم تحميلها تحت الرمز A/CONF.104/21 .

إضافة (د)

منذ اجتماع لجنة وثائق التفويض في ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، قدمت وثائق تفويض مطابقة
لأحكام المادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر باسم الرأس الأخضر وسيراليون والكونغو •

(د) صدرت أصلا تحت الرمز A/CONF.104/20/Add.1 .

المرفق الثالث

قائمة بأسماء رؤساء الوفود والرؤساء التنفيذيين للهيئات الحكومية
الدولية وغيرهم من الممثلين والمراقبين الذين أدلوا ببيانات
أثناء المناقشة العامة

الدول

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ايفان ت • غريشين
أثيوبيا	السيد هايلو ييمينو
الأرجنتين	السيد فكتور ل • بوخي
اسبانيا	السيد م • د • كارلوس روبلس بيكر
استراليا	السيد ديفيد سادلير
اسرائيل	السيد مايير روزين
أفغانستان	الدكتور محراب الدين باكتياوال
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	السيد رينير أوفرلند
الامارات العربية المتحدة	السيد خليفة المبارك
أندونيسيا	السيد روسلي نور
أوروغواي	السيد هوزي ل • اتشيفيري ستيرلنغ
أوغندا	السيد سام ن • أوداكا
ايران	السيد أ • عزيزي
ايرلندا	السيد د جيمس أوكيف
ايطاليا	السيد ايميليو كولومبو
البرازيل	السيد كارلوس أوفستو دي برونسا روزا
البرتغال	السيد ليوناردو دوارتي ماثياس
بلجيكا	السيد دانيال كونز
بلغاريا	السيد جيورجي بيرنسكي
بنغلاديش	السيد سيف الرحمن
بنما	السيدة جوزيفا ماريا برادو
بنن	السيد أبوبكر بابا - موسا
بوتان	السيد لام بنجور

الدول (تابع)

السيد م . ب . ك . نواكو	بوتسوانا
السيد سارج كاناني	بوروندي
السيد جرزي كابوتشينسكي	بولندا
السيد أوفستين سافيدرا وايز	بوليفيا
السيد فيليب فالد يفيزو (١)	بيرو
الدكتور أرون بانوبونغ	تايلند
السيد قمران اينان	تركيا
السيد ويلفريد شيك نايمول	ترينيداد وتوباغو
السيد طاهر سليمان	تشاد
السيد يان سترakar	تشيكوسلوفاكيا
السيد اييفي ماوكو أجافون	توغو
السيد محمود المستيري	تونس
السيد عبد العزيز خلف	الجزائر
السيد سعيد كافه	جزر القمر
السيد سامي صوادق	الجمهورية العربية الليبية
السيد فيرمين فريزات	جمهورية أفريقيا الوسطى
السيد نيكولاى ريشيتتيك	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
السيد م . ف . ماكاروف	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
السيد ك . أ . مالينا	جمهورية تنزانيا المتحدة
السيد عدن روبله أواله	جمهورية جيبوتي
السيد فريد مار كلاوسنتزر	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
السيد بيونغ كي من	جمهورية كوريا
السيد دونغ - هاموك ري	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
السيد سوليفونغ فرازيتيديث	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
السيد كيلد أوليسان	الدانمرك

(١) تكلم أيضا بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ .

الدول (تابع)

السيد هوزى بريتو	الرأس الأخضر
السيد كورنيليو مانيسكو	رومانيا
السيد بخبيني أديتو نرجيا	زائير
السيد ل. ب. ر. ماندا	زامبيا
السيد مايفافا ايولاى توما	ساموا
السيد ناداراجا بالاسوبرا مانيام	سرى لانكا
السيد نصر الدين مصطفى	السودان
السيد أولا أولستن	السويد
السيد مارسيل هايغو	سويسرا
السيد خورخي برفونو بارنيز	شيلي
السيد عبد الرحمن جاما برى	الصومال
السيد تشنخ فای	الصين
السيد مهدى محسن	العراق
السيد باسكال نزی	قابون
السيد مومودو س. ك. مانه	غامبيا
السيد مارسيل كروس	غينيا
السيد اولوجيو أويوريكيسا	غينيا الاستوائية
السيد فاسكو كبرال	غينيا - بيساو
السيد جاك ديلور	فرنسا
السيد بابلو. ر. سواريز	الفلبين
السيد الفريدو تارى - مورزى	فنزويلا
السيد و. برايتشتاين	فنلندا
السيد مامادو سانفو	فولتا العليا
السيد ماى فان بو	فييت نام
السيد بتروس ميكاييليس	قبرص
نيافة الآب ويليام ف. مورفي	الكرسي الرسولي
السيد ايم سارويون	كمبوتشيا الديمقراطية

الدول (تابع)

السيد ريمون برو	كندا
السيد خورخي بولا نيوس	كوبا
السيد جان باتيست تاتي لوتار	الكونغو
السيد حسن علي الدباغ	الكويت
الدكتور زاكاري ت • أونيونكا	كينيا
السيد بول هلمنجر	لكسمبرغ
السيد سلفستر م • كريخسي	ليبيريا
السيد ل • د • سكونيانا	ليسوتو
السيد أحمد محمد أغ حماني	مالي
السيد محي الدين بن محمد ياسين	ماليزيا
السيد كمال الدين خليل	مصر
السيد بلاسيد و غارسيا رينوزو	المكسيك
السيد ل • ج • شازيا	ملاوى
السيد فتح الله جميل	مديف
السيد محمد مرداس	المملكة العربية السعودية
السيد نيل مارتن (ب)	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
السيد يوهان يورغن هولست	النرويج
السيد أدولف نوسباومر	النمسا
السيد ي • ب • بانت	نيبال
السيد براه ماماني	النيجر
السيد مالكولم ج • س • تمبلتن	نيوزيلندا
السيد ادوار فرانسيسك	هايتي
السيد خورسيد علم خان	الهند
السيد تيبور ميليجا	هنغاريا

(ب) تكلم أيضا بصفته رئيس المجلس الوزاري للاتحاد الاقتصادي الاوروبي •

الدول (تابع)

السيد يان دي كوننغ	هولندا
السيد بيتر ماكفرسن	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد هديو كيتاهارا	اليابان
السيد فؤاد قائد محمد	اليمن
السيد فرج بن غانم	اليمن الديمقراطية
السيد فوكو دراغاشفيلتش	يوغسلافيا
السيد م. إ. ميتسوبولوس	اليونان

الأمانة العامة للأمم المتحدة

السيد كورت فالد هايم (ج)	الأمين العام للأمم المتحدة
السيد ك. ك. س. دادزي (د)	المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
السيد غاماني كوريا	الأمين العام للأونكتاد والأمين العام للمؤتمر
السيد بي بيلونغ	إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية
السيد أ. فيراري	مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا
السيد اديبايو أديجي	لأغراض التنمية
السيد ييبيانو. ب. آرزانو	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
السيد محمد سعيد العطار	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
الدكتور اركوت راماشندران	اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
السيد يوسف ج. أحمد	مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
الدكتور عبد الرحمن خان	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

(ج) افتتح المؤتمر •

(د) افتتح المناقشة العامة •

* * *

هيئات الأمم المتحدة

السيد أندريه ويلمو فاندندال	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث
السيد بول هارتلنغ	مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
السيد جيمس ب. غرانت	مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة
السيد براد فورد سورس	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الدكتور نور نفيس صادق	صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية
السيد موريس ج. ويليامز	مجلس الأغذية العالمي
السيد ب. دي آزيغيد و بريتو	برنامج الأغذية العالمي
<u>الوكالات المتخصصة (هـ)</u>	

السيد فرنسيس بلانشار	منظمة العمل الدولية
السيد ادوار صوما	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
الدكتور ه. مالر	منظمة الصحة العالمية
السيد أ. ميو	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
السيد منير بنجفك	البنك الدولي
السيد عزيز على محمد	صندوق النقد الدولي
الدكتور آرباد بوفش	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
السيد عبد المحسن محمد السديري	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

* * *

السيد غوران م. انفيلوم	مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات
السيد آرثر دانكل	مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة
<u>الهيئات الحكومية الدولية (و)</u>	

السيد بابو عثمان جوبي	مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى
السيد ادغار بيزاني	لجنة الاتحادات الأوروبية

(هـ)	دعيت للمشاركة في المؤتمر عملاً بالفقرة ٤ (هـ) من الفرع ثانياً من قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٣٥
(و)	دعيت للمشاركة في المؤتمر عملاً بالفقرة ٤ (و) من الفرع ثانياً من قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٣٥

الهيئات الحكومية الدولية (تابع)

أمانة الكمونث	السيد شريداث س • رامفال
مجلس التعاضد الاقصادى	السيد نيقولاى بوناتي
الاتحاد الاقصادى لبلدان البحيرات الكبرى	السيد سيلفر بيشيراندورا
منظمة الوحدة الأفريقية	السيد ايديم كودجو
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقصادى	السيد ايميل فان ليناب
منظمة المؤتمر الاسلامي	السيد ز • أ • عثمان
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	السيد ابراهيم ف • أ • شحاتة

المنظمات غير الحكومية (ز)

منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية	السيد زين صليت
التحالف النسائي الدولي	السيدة مالا بال
غرفة التجارة الدولية	السيدة ف • بسيمينوس
الاتحاد اللوثرى العالمي (ح)	السيد سيوسيو بنغو
التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية	السيد مينوتي بوتازى
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة	السيدة حمّا أدا
الاتحاد الدولي للجامعيّات	السيدة كونستانس جونز
الحركة الدولية لتآخي الأجناس والشعوب	السيد م • ايياناشاما
اتحاد العمل العالمي	السيد بلاز روبل
الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي	السيد رانا جيث جها
الاتحاد العالمي للنقابات	السيد انطون حنا

(ز) دعيت للمشاركة في المؤتمر عملا بالفقرة ٤ (ز) من الفرع ثانيا من قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٣٥ •

(ح) تكلم أيضا بالنيابة عن المنظمات غير الحكومية التي تعاونت مع لجنة الاتصال للمنظمات غير الحكومية لصالح أقل البلدان نموا •

المنظمات غير الحكومية (تابع)

الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة السيد مكاوي عواد المكاوي

* * *

منظمة التحرير الفلسطينية (ط)
السيد عمر ماسلها
السيد آيك مافول
مؤتمر الوحدة بين الأفريقيين لآزانيا (ى)

(ط) دعت للمشاركة في المؤتمر عملا بالفقرة ٤ (ب) من الفرع ثانيا من قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٣٥ .

(ى) دعي للمشاركة في المؤتمر عملا بالفقرة ٤ (ج) من الفرع ثانيا من قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٣٥ .

المرفق الرابع
ثبت الوثائق

<u>العنوان</u>	<u>رقم الوثيقة</u>
ألف - الوثائق العامة للتوزيع	
جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا وشروحه : مذكرة من الأمين العام للمؤتمر	A/CONF.104/1
أقل البلدان نموا في الثمانينات : تقرير من الأمين العام للمؤتمر (١)	A/CONF.104/2 and Corr.1 and Add.1 and Corr.1 and Add.2 and Corr.1 and Add.3
تقارير الاجتماعات الاستعراضية لأقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ ^١ ، المنعقدة في مركز فيينا الدولي من ٣٠ آذار / مارس إلى ١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	A/CONF.104/3
تقارير الاجتماعات الاستعراضية لأقل البلدان نموا في شرق أفريقيا، المنعقدة في قصر أفريقيا، أديس أبابا، من ٤ إلى ١٤ أيار / مايو ١٩٨١	A/CONF.104/4 و Corr.1
تقارير الاجتماعات الاستعراضية لأقل البلدان نموا في غرب ووسط أفريقيا والصومال، المنعقدة في مركز المؤتمرات الهولندي، لاهاي، من ٢٥ أيار / مايو إلى ٥ حزيران / يونيو ١٩٨١	A/CONF.104/5
تقارير الاجتماعات الاستعراضية لأقل البلدان نموا في الجنوب الأفريقي وغينيا - بيساو وهاييتي، المنعقدة في قصر الأمم، جنيف من ٢٢ إلى ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٨١	A/CONF.104/6
برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا : مساهمات مقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	A/CONF.104/7
أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لصالح أقل البلدان نموا : مساهمة أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	A/CONF.104/7/Add.1 (Part I)
المشاكل المحلية والسياسات الاقتصادية لأقل البلدان نموا في أفريقيا : مساهمة أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	A/CONF.104/7/Add.1 (Part II)

(أ) سيصدر كجزء من منشورات الأمم المتحدة (A/CONF.104/2/Rev.1) .

العنوان

رقم الوثيقة

- أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ : أنشطة
أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
خلال العقد الماضي والخطط المقبلة للثمانينات - مساهمة
أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
مساهمة منظمة العمل الدولية
مساهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي
مساهمة صندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا
مساهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة
مساهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن صندوق الأمم
المتحدة للمشاريع الانتاجية
مساهمة مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة
تعاون اليونيدو في التنمية الصناعية لأقل البلدان نموا :
مساهمة أمانة اليونيدو
الفقراء في المؤخرة : تقييم للصناعة في أقل البلدان نموا -
مساهمة أمانة اليونيدو
الفقر وأقل البلدان نموا : مساهمة البنك الدولي
مساهمة المنظمة العالمية للملكية الفكرية
دور الأرصاد الجوية والأنشطة ذات الصلة في التمييز
الاقتصادية والاجتماعية ، مع الاهتمام خاصة بأقل البلدان
نموا : مساهمة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
مساهمة منظمة الطيران المدني الدولي
مساهمة منظمة الصحة العالمية
مساهمة مجلس الأغذية العالمي
تحليل برامج ومشاريع الأمم المتحدة في أقل البلدان نموا
يغطي قطاعا من المنظمات : مساهمة أمانة المجلس المشترك
بين المنظمات لتنظم المعلومات
مساهمة صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية
الأغذية والزراعة في أقل البلدان نموا في الثمانينات - المشاكل
والآفاق : مساهمة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم
المتحدة
- A/CONF.104/7/Add.2
A/CONF.104/7/Add.3
A/CONF.104/7/Add.4
and Corr.1
A/CONF.104/7/Add.4/(A)
A/CONF.104/7/Add.4(B)
A/CONF.104/7/Add.4(C)
A/CONF.104/7/Add.5
A/CONF.104/7/Add.6
(Part I)
A/CONF.104/7/Add.6
(Part II)
A/CONF.104/7/Add.7
A/CONF.104/7/Add.8
A/CONF.104/7/Add.9
A/CONF.104/7/Add.10
A/CONF.104/7/Add.11
A/CONF.104/7/Add.12
A/CONF.104/7/Add.13
and Corr.1
A/CONF.104/7/Add.14
A/CONF.104/7/Add.15

<u>العنوان</u>	<u>رقم الوثيقة</u>
التعاون التقني لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعجلة لأقل البلدان نموا : مساهمة ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة	A/CONF.104/7/Add.16
مساهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	A/CONF.104/7/Add.17/Rev.1
مساهمة صندوق النقد الدولي	A/CONF.104/7/Add.18
قطاع التجارة الخارجية في أقل البلدان نموا : مساهمة مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات	A/CONF.104/7/Add.19 (Part I)
التعاون التقني لمركز التجارة الدولية مع أقل البلدان نموا في مجال تعزيز التجارة الخارجية خلال العقدين الانمائيين الثاني والثالث للأمم المتحدة : مساهمة مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات .	A/CONF.104/7/Add.19 (Part II)
مساهمة الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية	A/CONF.104/7/Add.20
مساهمة المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية	A/CONF.104/7/Add.21
المعونة الغذائية لأقل البلدان نموا (آفاق للثمانينيات مساهمة برنامج الأغذية العالمي)	A/CONF.104/7/Add.22
مساهمة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة	A/CONF.104/7/Add.23
مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	A/CONF.104/7/Add.24 and Corr.1
مساهمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	A/CONF.104/7/Add.25
دور المنظمات غير الحكومية في تقديم المعونة الى أقل البلدان نموا : ورقة اعد ها السير جيوفري ويلسون بناء على طلب أمانة المؤتمر	A/CONF.104/8
بيانات أساسية عن أقل البلدان نموا : مذكرة من أمانة المؤتمر	A/CONF.104/9 and Corr.1
تقارير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا : مذكرة من أمانة المؤتمر	A/CONF.104/10
النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر ، كما أقرته اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة	A/CONF.104/11
تقرير الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا في منطقتي اسكاب واكوا (بانكوك ، ١٠ - ١١ آب / أغسطس ١٩٨١) : مذكرة من أمانة المؤتمر	A/CONF.104/12

<u>العنوان</u>	<u>رقم الوثيقة</u>
اجتماع التشاور بين كبار المسؤولين المعقود تمهيدا للمؤتمر في ٢٧ و ٢٨ آب / أغسطس ١٩٨١ بمبنى " Le Bon Con-seil " : تقرير رئيس اجتماع التشاور	A/CONF.104/13
مذكرة مقدمة من وفد الأرجنتين : مذكرة من أمانة المؤتمر	A/CONF.104/14
جدول الأعمال بالصيغة المعتمدة	A/CONF.104/15
النظام الداخلي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا : مذكرة من أمانة المؤتمر	A/CONF.104/16
النتائج الرئيسية للتعاون بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأقل البلدان نموا والاتجاهات المقبلة لهذا التعاون في الميادين التجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية : ورقة موزعة بناء على طلب وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	A/CONF.104/17
وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر : رسالة مؤرخة في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ وموجهة الى رئيس المؤتمر من وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وأثيوبيا ، وأفغانستان ، وأنغولا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام ، وكوبا ، ومنغوليا ، وهنغاريا ، واليمن الديمقراطية	A/CONF.104/18
وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر : رسالة مؤرخة في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ وموجهة الى رئيس المؤتمر من وفد كمبوديا الديمقراطية	A/CONF.104/19
تقرير لجنة وثائق التفويض	A/CONF.104/20 and Add.1
وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر : رسالة مؤرخة في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ وموجهة الى الأمين العام للمؤتمر من وفد الهند	A/CONF.104/21

ملخصات العروض القطرانية المفردة

بوتان	A/CONF.104/SP/1
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	A/CONF.104/SP/2

أفغانستان	A/CONF.104/SP/3
ملديف	A/CONF.104/SP/4
اليمن الديمقراطية	A/CONF.104/SP/5
ساموا	A/CONF.104/SP/6
بنغلاديش	A/CONF.104/SP/7
نيبال	A/CONF.104/SP/8
اليمن	A/CONF.104/SP/9 and Corr.1
بوروندي	A/CONF.104/SP/10
جزر القمر	A/CONF.104/SP/11
أثيوبيا	A/CONF.104/SP/12 and Corr.1
الصومال	A/CONF.104/SP/13
رواندا	A/CONF.104/SP/14
السودان	A/CONF.104/SP/15
أوغندا	A/CONF.104/SP/16
جمهورية تنزانيا المتحدة	A/CONF.104/SP/17
بنن	A/CONF.104/SP/18
الرأس الأخضر	A/CONF.104/SP/19
النيجر	A/CONF.104/SP/20
جمهورية أفريقيا الوسطى	A/CONF.104/SP/21 and Corr.1
غامبيا	A/CONF.104/SP/22
[لم يستخدم الرمز A/CONF.104/SP/23 في أى وثيقة]	
غينيا	A/CONF.104/SP/24
مالي	A/CONF.104/SP/25 and Corr.1
فولتا العليا	A/CONF.104/SP/26
هايتي	A/CONF.104/SP/27
بوتسوانا	A/CONF.104/SP/28
ليسوتو	A/CONF.104/SP/29

ملاوى

A/CONF.104/SP/30

غينيا - بيساو

A/CONF.104 SP/31

باء - الوثائق المحدودة التوزيع

جدول مقارن للمقترحات المقدمة بشأن مشروع برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، أعدده رئيس اللجنة التحضيرية

A/CONF.104/L.1

برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا : مشروع قرار مقدم من بيرو نيابة عن السدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧

A/CONF.104/L.2

مشروع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا المعقود في مقر اليونسكو ، باريس ، من ١ الى ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١

A/CONF.104/L.3
and Add.1
and Add.2
and Add.3 and Corr.1
and Add.4

برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا : المقومات الهيكلية العمرانية والمؤسسية - نص مقدم من رئيس فريق الصياغة الأول التابع للجنة الأولى

A/CONF.104/L.4

العنوان نفسه : الاستشارات التحويلية - نص مقدم من رئيس فريق الصياغة الأول التابع للجنة الأولى

A/CONF.104/L.5

العنوان نفسه : تقديم المساعدة لأقل البلدان نموا في حالات الكوارث - نص مقدم من رئيس فريق الصياغة الأول التابع للجنة الأولى

A/CONF.104/L.6

العنوان نفسه : البلدان غير الساحلية والجزرية من أقل البلدان نموا ، البيئة - نص مقدم من رئيس فريق الصياغة الأول التابع للجنة الأولى

A/CONF.104/L.7

العنوان نفسه : الصناعة التحويلية - نص أعدده رئيس فريق الصياغة الأول التابع للجنة الأولى

A/CONF.104/L.8

العنوان نفسه : الموارد الطبيعية والطاقة - نص أعدده رئيس فريق الصياغة الأول التابع للجنة الأولى

A/CONF.104/L.9

العنوان نفسه : الديباجة - نص أعدده رئيس فريق الصياغة الأول التابع للجنة الأولى

A/CONF.104/L.10

العنوان نفسه : الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - نص أعدده رئيس فريق الصياغة الأول التابع للجنة الأولى

A/CONF.104/L.11

- العنوان نفسه : الأغذية والزراعة - مشروع اقتراح مقدم من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.12
- النظر في تقارير الاجتماعات الاستعراضية القطرية المفردة : مشروع قرار مقدم من رئيس اللجنة الثانية A/CONF.104/L.13
- وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا واعتماده : الفصل الثالث - ترتيبات التنفيذ والمتابعة والرصد ، مشاريع مقترحات مقدمة من رئيس اللجنة الثانية A/CONF.104/L.14
- العنوان نفسه : مشاريع مقترحات مقدمة من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.15
- النظر في تقارير الاجتماعات الاستعراضية القطرية المفردة : مشروع قرار مقدم من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.16
- برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا : اقتراح مقدم من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.17
- العنوان نفسه : تقديم المساعدة لأقل البلدان نموا في حالات الكوارث - مشروع اقتراح مقدم من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.18
- العنوان نفسه : التصدير - مشروع اقتراح مقدم من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.19
- العنوان نفسه : الديباجة - مشروع اقتراح مقدم من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.20 and Corr.1
- العنوان نفسه : التجارة الخارجية - مشروع اقتراح مقدم من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.21
- العنوان نفسه : آليات جديدة لزيادة التحويلات المالية الى أقل البلدان نموا - مشروع اقتراح مقدم من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.22
- العنوان نفسه : المخططات المتعددة البلدان - مشروع اقتراح مقدم من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.23
- العنوان نفسه : الفصل الثاني - تدابير الدعم الدولية : النقل والمواصلات - مشروع اقتراح مقدم من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.24
- العنوان نفسه : نقل وتطوير التكنولوجيا - مشروع اقتراح مقدم من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.25
- العنوان نفسه : طرائق المعونة ، المساعدة التقنية - اقتراح مقدم من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.26

- العنوان نفسه : تدابير السياسة التجارية - مشروع اقتراح
مقدم من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.27
- العنوان نفسه : الموارد الطبيعية والطاقة - مشروع اقتراح
مقدم من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.28
- العنوان نفسه : المساعدة المالية المطلوبة وسياساتها -
مشروع اقتراح مقدم من رئيس المؤتمر A/CONF.104/L.29
- الاعراب عن الاقتراح لحكومة الجمهورية الفرنسية وشعبها :
مشروع قرار مقدم من بيرو نيابة عن جميع الدول المشتركة في
المؤتمر A/CONF.104/L.30/Rev.1

جيم - الوثائق الصادرة في سلسلة المعلومات

- وضع قائمة بأسماء المتكلمين : مذكرة من أمانة الأونكتاد
معلومات للمشاركين A/CONF.104/INF.1
- قائمة بأسماء المشاركين A/CONF.104/INF.2
- A/CONF.104/INF.3

دال - وثائق أخرى

- تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل
البلدان نموا (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة
الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٤٥) A/35/45
- تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل
البلدان نموا عن دورتها الثالثة المعقودة في قصر الأمم ،
جنيف ، من ٢٩ حزيران / يونيه الى ١٠ تموز / يوليه ١٩٨١
صدر بعد المؤتمر الملحق رقمه ٤ للوثائق الرسمية للجمعية
العامة ، الدورة السادسة والثلاثون (A/36/45) A/CONF.104/PC/19
and Add.1-8
- ملخص للردود الواردة من هيئات تابعة لمنظمة الأمم
المتحدة ومن بعض الوكالات المانحة المتعددة الأطراف :
مذكرة من أمانة المؤتمر A/CONF.104/PC/12
- معلومات اضافية واردة من البلدان المانحة ومن الوكالات المانحة
المتعددة الأطراف : مذكرة من أمانة المؤتمر A/CONF.104/PC/13
and Add.1-3
- جداول موجزة عن أقل البلدان نموا : مذكرة من أمانة المؤتمر A/CONF.104/PC/15
and Corr.1-2 and Add.1

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
